

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي: / 2018

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعة: 2018

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة:

أثر التقلبات السعرية للنفط على الاستقرار النقدي في الجزائر حالة
الجزائر (2000-2016)

تحت إشراف الأستاذ:

محمد الصالح عزيزي

من إعداد الطالبتين:

- صبرين هلاي

- مرجانة قاسم

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. آسيا محجوب	محاضرة - ب -	رئيسا
أ. محمد الصالح عزيزي	أستاذ محاضر - أ -	مشرفا ومقرر
أ. نبيل شنن	أستاذ مساعد - أ -	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

شكر وتقدير

أولا الشكر لله العلي القدير صاحب الفضل وإكرام أكرمنا بنعمة الإسلام وبسر لنا سبل العلم والمعرفة فله الشكر حتى يرضى وله الشكر بعد الرضى.

ثم كامل الشكر والتقدير للأستاذ المشرف محمد عزيزي الصالح صاحب الفضل بعد الله على ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات خلال مراحل انجاز هذا العمل فله منا كل التقدير والاحترام.

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وتسخيرهم وقتهم وجهدهم لقراءتها.

و نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساندنا من بعيد أو قريب حتى لو بالكلمة الطيبة على انجاز هذا العمل.

إهداء

الحمد لله ربي العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

اهدي هذا العمل المتواضع إلى:

من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني

معنى الكفاح وأوصلني إلى ما إنا عليه.....أبي العزيز أدامه الله لي

إلى من ربنتي وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى من نهلت من

ينبوعها الحنان والصبر إلى حبيبة قلبي وأغلى من عيوني.....أمي العزيزة حفظها

الله.

إلى كل إخوتي وكل الأهلة والأحبة داخل الجامعة أو خارجها.

اهدي ثمرة جهدي هذه.

صبرين

إهداء

إلى سندي في الحياة والديا الكريمين

إلى من بهم أكبر وعليهم اعتمد إخوتي

إلى من رافقت دربي في العمل صبرين

إلى كل الأصدقاء والأقارب

وإلى كل من ساندني من قريب أو بعيد

أهدي عملي هذا

مرجـانة

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

الإهداء

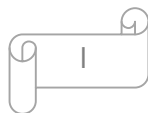
I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال
أ - هـ	المقدمة العامة

الفصل الأول الإطار النظري لأسعار النفط

02	تمهيد الفصل
03	المبحث الأول: أساسيات أسعار النفط
03	المطلب الأول: مفهوم سعر النفط
05	المطلب الثاني: التطور التاريخي لسعر لنتف
07	المطلب الثالث: أنواع سعر النفط
09	المبحث الثاني: محددات سعر النفط في الأسواق العالمية النفطية
09	المطلب الأول: الأسواق العالمية النفطية
16	المطلب الثاني: الطلب البترولوي ومحدداته
19	المطلب الثالث: العرض البترولوي ومحدداته
22	المبحث الثالث: الصدمات النفطية خلال الفترة (2000-2016)
22	المطلب الأول: الصدمة النفطية 2004
25	المطلب الثاني: الصدمة النفط 2014
27	المطلب الثالث: الصدمة النفطية (2015-2016)
30	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: مدخل إلى الاستقرار النقدي

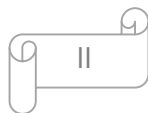
32	تمهيد الفصل
33	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول الاستقرار النقدي



33	المطلب الأول: عموميات حول الاستقرار النقدي
35	المطلب الثاني: نظرية عرض النقود
40	المبحث الثاني: الاستقرار النقدي الداخلي
40	المطلب الأول: مفهوم التضخم
47	المطلب الثاني: مفهوم سعر الفائدة
52	المبحث الثالث: الاستقرار النقدي الخارجي
52	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
63	المطلب الثاني: مفهوم ميزان المدفوعات
67	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لأثر تقلبات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2016-2000)

69	تمهيد الفصل
70	المبحث الأول: هيكل الصناعة النفطية في الجزائر
70	المطلب الأول: لمحة عن النفط الجزائري
79	المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر للنفط
87	المطلب الثالث: الجباية البترولية في الجزائر
92	المبحث الثاني: الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2016-2000)
92	المطلب الأول: تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر
95	المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2016-2000)
101	المطلب الثالث: سيولة الاقتصاد
104	المبحث الثالث: انعكاسات التقلبات السعريّة للنفط على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2016-2000)
104	المطلب الأول: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار النقدي الخارجي
117	المطلب الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار النقدي الداخلي
125	خلاصة الفصل
127	الخاتمة العامة

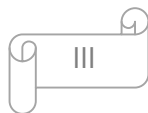


131

قائمة المراجع

132

الملخص





فهرس الجداول
والأشكال

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
14	الدول الأعضاء في الأوبك ومؤشرات عامة لسنة 2015	1-1
17	تطور الطلب العالمي على النفط 2004-2016	2-1
72	ديناميكية سيطرة سونطراك على القطاع النفطي وتطوره	1-3
75	مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية خلال الفترة (2000-2016)	2-3
77	مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2016)	3-3
80	تطور احتياطي النفط خلال الفترة (2000-2016)	4-3
82	مقارنة البترول الجزائري ببعض دول بترول الأوبك	5-3
83	مقارنة بين متوسط الأسعار الفورية للبترول الخام الجزائري وسلة الأوبك	6-3
84	تقدير المسافة بين أهم الدول المصدرة للمحروقات وأوروبا الغربية	7-3
85	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	8-3
88	تطور الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	9-3
90	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية خلال الفترة (2000-2016)	10-3
93	تطور معامل الاستقرار النقدي خلال الفترة (2000-2016)	11-3
96	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	12-3
99	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	13-3
102	تطور مؤشرات سيولة الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	14-3
105	تطور احتياطي الصرف بدلالة أسعار النفط في الجزائر (2000-2016)	15-3
107	تطور سعر صرف الدينار الجزائري بدلالة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)	16-3
109	تطور المؤشرات الاقتصادية بدلالة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)	17-3
111	تطور صادرات الجزائر بدلالة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)	18-3
113	تطور واردات الجزائر بدلالة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)	19-3
115	تطور الناتج الداخلي الإجمالي PIB بدلالة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)	20-3
118	تطور إيرادات الجباية البترولية والنفقات العامة بدلالة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)	21-3

121	تطور نمو الإنفاق العام على التضخم ومعدل الإقراض خلال الفترة (2000-2016)	22-3
123	تطور معدل التضخم بدلالة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)	23-3

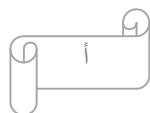
الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-3	مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية خلال الفترة (2000-2016)	76
2-3	مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي PIB خلال الفترة (2000-2016)	78
3-3	تطور احتياطي النفط خلال الفترة (2000-2016)	81
4-3	تطور إنتاج النفط خلال الفترة (2000-2016)	86
5-3	تطور الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	89
6-3	مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية خلال الفترة (2000-2016)	91
7-3	تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	94
8-3	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	97
9-3	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	100
10-3	تطور مؤشرات سيولة الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	103
11-3	تطور احتياطي الصرف بدلالة أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	106
12-3	تطور سعر صرف الدينار الجزائري بدلالة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)	108
13-3	تطور المؤشرات الاقتصادية بدلالة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)	110
14-3	تطور صادرات الجزائر بدلالة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)	112
15-3	تطور واردات الجزائر بدلالة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)	114
16-3	تطور الناتج الداخلي الإجمالي PIB بدلالة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)	116
17-3	تطور معدل التضخم بدلالة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)	124

المقدمة العامة

المقدمة العامة

يعد النفط سلعة هامة في حياة المجتمعات لأنه يعتبر الدعامة الأساسية للاقتصاديات العامة والمحرك الأول لسيرورة عجلة التنمية الاقتصادية، وعنصر هام في التجارة الدولية بالتالي سعت الدول الاقتصادية إلى امتلاكه والاستحواذ على أكبر قدر ممكن، وبالرغم من كل محاولات الدول الصناعية في موازنة استخدامات مصادر الطاقة إلا أن النفط ونظرا لشيوع استخدامه وقلة تكلفة إنتاجه ومرونة منتجاته ساهم في أخذ أهمية محورية ضمن اقتصاديات الطاقة، وقد شهد منذ اكتشافه لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عدة تطورات واكتشافات ضخمة عبر دول العالم، بما في ذلك دول الخليج وشمال إفريقيا، وضمن هذا الشأن مرت السوق النفطية بعدة تطورات بداية من أزمة الدولار سنة 1971 وحرب أكتوبر سنة 1973، وظهر عدة منظمات كمنظمة الأوبك والتي أصبح لها دور هام في استقرار الأسعار الأسواق النفطية وهذا بغرض إنهاء التقلبات الضارة وغير الضرورية، وباعتبار النفط سلعة كغيره من السلع فإنه يخضع لعاملي الطلب والعرض بغض النظر على ذلك هناك عوامل أخرى مؤثرة في تحديد سعر النفط، والمتمثلة في العوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية والأزمات النفطية بالإضافة إلى انخفاض طاقات الإنتاج الاحتياطية، وهذا ما ساهم في اتسام الأسواق النفطية بالتقلبات والتحولت المفاجئة لأسعار النفطية والتي نتجت عنها ظهور الأزمات النفطية وتعددت بتعدد المكان والزمان، فأصبحت أسعار النفط متغير هام يندرج ضمن المتغيرات الاقتصادية التي ركزت عليها نظريات ودراسات الخبراء الاقتصاديين، كما ارتبطت صادرات الدول النفطية بأسعار النفط كون هذه الأخيرة لها دور في حركة النمو الاقتصادي.

وتعتبر الجزائر ضمن الدول النفطية التي تأثرت بالتقلبات الحادة في سعر النفط، كونها من كبار منتجي ومصدري هذه السلعة، لذلك فإن قطاع المحروقات يعد عنصر هام في تنمية الاقتصاد الوطني، إذ تمثل منتجات النفط 97% من صادرات الجزائر، و60% من الإيرادات للدولة نظرا لمساهمتها في تغطية أعباء الدولة، وتزامنا مع حركة أسعار النفط الخام خلال الفترة الممتدة بين 2000-2016، انعكس ذلك على المؤشرات الاقتصادية الكلية بما في ذلك مؤشرات الاستقرار النقدي الذي يعد دعامة رئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمركز الرئيسي للسياسة النقدية. وهذا من أجل ضمان سيرورة هذا الأخير وجب توفير محيط نقدي مستقر، من خلال الحد من المشاكل المعيقة وتتمثل في التضخم وعدم استقرار سعر الصرف واختلال ميزان المدفوعات ومنها يمكن القول بان عدم الاستقرار النقدي يمكن أن انهيار النظم -النقدية والاقتصادية.



1- إشكالية البحث

ومن هذا السياق يمكن أن ندرج إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

"ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر؟"

ويندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية التي حاولنا الإجابة عليها من خلال دراستنا هذه:

- 1- كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط في رصيد ميزان المدفوعات؟
- 2- ما هو تأثير أسعار النفط على الاستقرار النقدي الخارجي (سعر الصرف وميزان المدفوعات)؟
- 3- ما هو تأثير أسعار النفط على التضخم في الجزائر؟

ولمعالجة الإشكالية السابقة وللإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بها حددنا الفرضيات التالية كنقطة انطلاق لهذا البحث:

- أدت تقلبات أسعار النفط إلى حدوث عجز وفائض في رصيد ميزان المدفوعات؛
- أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة في معدلات التضخم في الجزائر؛
- أدى ارتفاع أسعار النفط في زيادة احتياطات الصرف في الجزائر.

2- أهداف البحث

يكمن الهدف من البحث فيمايلي:

- معرفة الانعكاسات الناجمة عن التقلبات السعريّة للنفط على مؤشرات الاستقرار النقدي في الجزائر؛
- إبراز المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات من مجمل القطاعات المنتجة في الاقتصاد الجزائري؛
- إبراز دور الجباية البترولية في تمويل الاقتصاد الجزائري بالموارد اللازمة ودعم النشاط الاقتصادي؛
- التعرف على مكونات الاستقرار النقدي.

3- أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في إبراز عموميات حول الاستقرار النقدي كونه ركيزة أساسية في أي اقتصاد من جهة، ومعرفة العلاقة بين تغيرات أسعار النفط والاستقرار النقدي الداخلي والخارجي في الجزائر من جهة أخرى.

4- مجال البحث

سيتم من خلال هذه الدراسة إلى عرض أثر تقلبات أسعار النفط في الجزائر، بالاعتماد على:

- المجال المكاني: دراسة تطبيقية على الجزائر؛
- المجال الزمني: التطرق إلى أثر التقلبات السعرية للنفط على الاستقرار النقدي خلال الفترة الزمنية بين (2000-2016) .

5- أسباب اختيار الموضوع

الأسباب التي أدت بنا إلى اختيار الموضوع هي:

- طبيعة التخصص والمسار الجامعي (اقتصاد نقدي وبنكي)؛
- تنمية المعلومات الشخصية فيما يخص موضوع أسعار النفط والاستقرار النقدي؛
- إبراز أثر أسعار النفط على الاستقرار النقدي.

6- المنهج المتبع

بغية الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده قمنا بدراسته من خلال:

المنهج التاريخي: حيث تناولنا فيه تاريخ النفط الجزائري بالإضافة إلى التطور التاريخي للجباية البترولية.

المنهج الوصفي التحليلي: قمنا بتحليل بعض المؤشرات، من تحليل لتطور الكتلة النقدية ومقابلاتها بالإضافة إلى تطور سعر الصرف وتضخم ورصيد ميزان المدفوعات.

وتستمد الدراسة أدواتها وبياناتها من التقارير السنوية لبنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية، الديوان الوطني للإحصائيات. أدوات التحليل الإحصائي، الجداول، الإشكال والمنحنيات.

7- الدراسات السابقة

1- العمري علي، (2008)، 'تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر (1970 - 2016)', هدفت هذه الدراسة إلى محاولة فهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام وكيفية تأثير سعر النفط على النمو الاقتصادي الجزائري من خلال نموذج قياسي بالإضافة إلى محاولة فهم

المقدمة العامة

الرابط الأساسي بين سعر النفط والجبابة البترولية والنمو الاقتصادي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الجبابة البترولية انتقلت وفق حركة أسعار النفط الخام، كما أن أسعار النفط تؤثر بصفة غير مباشرة على الناتج الداخلي الخام، أما الرابط بينهما هو الجبابة البترولية.

2- قويدري قوشيح بوجمعة، (2009)، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأبعاد الفنية والاقتصادية للصناعة البترولية سواء المتعلقة بالجانب النوعي أو الكمي، كما هدفت إلى تحليل وتقييم أثر تقلبات أسعار النفط على كل من الميزان التجاري، الناتج الداخلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة. وتوصلت هذه الدراسة إلى تأثير التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تأثيرا كبيرا بتقلبات أسعار النفط وبينت الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر من النفط خاصة ما يتعلق بمزايا الموقع الجغرافي وجودة البترول واحتياطي الغاز.

3- جاب الله مصطفى، (2016)، "تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات، حالة الجزائر"، هدفت الدراسة إلى إبراز الآثار المتعددة التي تمارسها أسعار النفط على اقتصاد ريعي كالاقتصاد الجزائري، كما ركزت الدراسة على التأثير في الاستقرار الداخلي، ممثلا برصيد الموازنة العامة، والاستقرار الخارجي ممثلا بميزان المدفوعات، فتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة تكاملية مشتركة بين سعر النفط و رصيد الموازنة العامة من جهة، و رصيد ميزان المدفوعات من جهة أخرى.

4- محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخدومي، (2013)، "تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)"، هدفت الدراسة إلى إيجاد الأثر الناجم عن تغيرات أسعار النفط لسلة الأوبك على مؤشرات الاستقرار النقدي، وقد توصلت في جانبها التحليلي إلى أثر غير مباشر في سعر النفط على الاستقرار النقدي، أما في جانبها القياسي توصلت إلى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وكل من المستوى العام للأسعار وسعر إعادة الخصم وسعر الصرف.

8- صعوبات البحث

إن أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة تمثلت فيمايلي:

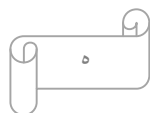
- عدم توفر مكتبة الجامعة على مصادر كافية حول موضوع النفط؛
- صعوبة الحصول على المعلومات الخاصة بالاقتصاد البترولي؛
- التضارب في الإحصائيات.

للإجابة على إشكالية البحث في إطار الفرضيات الموضوعية قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول

تتاولنا في **الفصل الأول** الإطار النظري لأسعار النفط، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث عرضنا في المبحث الأول مفهوم سعر النفط وأساليب تسعير النفط، وإلى التطور التاريخي لسعر النفط، بالإضافة إلى أنواع سعر النفط، أما المبحث الثاني بعنوان محددات سعر النفط في الأسواق النفطية العالمية وتم التطرق فيه إلى مفهوم الأسواق النفطية العالمية، أنواعها، أهم الفاعلون فيها، بالإضافة إلى الطلب البترولي ومحدداته، العرض البترولي ومحدداته، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى أهم الصدمات النفطية التي حدثت خلال فترة الدراسة (من 2000 إلى 2016).

أما **الفصل الثاني** بعنوان مدخل إلى الاستقرار النقدي، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول على عموميات حول الاستقرار النقدي من خلال تعريف، والعوامل المؤثرة في استقرار قيمة النقد وحساب معامل الاستقرار النقدي، كما تطرقنا إلى نظرية عرض النقود وسيولة الاقتصاد ومحددات ضوابط العرض على النقود، أما المبحث الثاني تضمن الاستقرار النقدي الداخلي والذي يشمل التضخم، تعريفه، أنواع، أسباب، آثار، ويشمل سعر الفائدة، تعريف، التطور، الأنواع، وظائف، والعوامل المؤثرة على معدلات الفائدة، أما المبحث الثالث تطرقنا إلى الاستقرار الخارجي وتناولنا فيه ميزان المدفوعات، المفهوم، الوظائف، هيكل ميزان المدفوعات، العجز والاختلال في ميزان المدفوعات.

أما **الفصل الثالث** دراسة التطبيقية لأثر تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر، وقسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية، حيث المبحث الأول بعنوان هيكل الصناعة النفطية في الجزائر، وتناولنا فيه لمحة عن النفط الجزائري والإمكانيات النفطية للجزائر والجبابة البترولية في الجزائر، أما المبحث الثاني بعنوان الاستقرار النقدي في الجزائر تضمن كيفية حساب معامل الاستقرار النقدي والكتلة النقدية والمقابلات النقدية في الجزائر، وتطور مؤشرات سيولة الاقتصاد في الجزائر، أما فيما يخص المبحث الثالث تطرقنا إلى انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر من خلال مطلبين، ركز المطلب الأول انعكاسات تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الخارجي وتمثلت في ميزان المدفوعات وسعر الصرف، والمطلب الثاني ركز على انعكاسات تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الداخلي وتمثلت في سعر الفائدة ومعدلات التضخم.



الفصل الأول: الإطار النظري

لأسعار النفط

تمهيد الفصل

يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد العالمي وترتبط هذه المكانة بالعوائد الكبيرة التي تنتج عنه كمصدر للطاقة، ولاكتسابه هذه الأهمية فإن تحديد أسعاره أصبح محل اهتمام المحللين والخبراء الاقتصاديين، وتتميز الأسعار النفطية في السوق العالمية النفطية بالتقلب وعدم الاستقرار نتيجة لتأثر هذه السوق بالعديد من التغيرات العالمية الرئيسية في العالم سواء السياسية، الاقتصادية أو غيرها، وغير محكومة بقوانين السوق. وبدورها هذه الأسعار تنقسم إلى عدة أنواع إلا أن السعر داخل السوق تتحكم فيه مجموعة من المحددات وله عوامل تتأثر فيه ومنه أي تغير فيها يؤثر في سعر النفط الذي بدوره ينتج آثار إيجابية أو سلبية على السوق النفطية و الفاعلون فيها، مما أدى إلى ظهور بما يعرف بأزمات أو صدمات بترولية التي اختلفت أسبابها، زمانها ومكانها. ومن هذا المنطلق قد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- أساسيات أسعار النفط؛
- محددات سعر النفط في الأسواق العالمية النفطية؛
- الصدمات النفطية خلال الفترة (2000-2016).

المبحث الأول: أساسيات أسعار النفط

تعتبر دراسة السعر البترولي وأهم المفاهيم المتعلقة به ضرورة ملحة في الوقت الراهن، حيث عرفت السوق البترولية أساليب مختلفة في تسعير السلعة النفطية، وتعددت أنواع الأسعار البترولية حسب تكلفة الإنتاج ونوعية البترول خفيف ثقيل وكذا مناطق الإنتاج والتصدير ومن خلال هذا المبحث سنلقي الضوء على مفهوم سعر النفط وأنواعه، بالإضافة إلى أهم المراحل التي مرت بها الأسعار.

المطلب الأول: مفهوم سعر النفط

يعتبر النفط سلعة كأى من السلع الأخرى، له سعر، ويتم تسعير هذه السلعة بأساليب مختلفة، وسنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف سعر النفط والأساليب التي يتم بها تسعير النفط.

1- تعريف سعر النفط

لسعر النفط تعاريف مختلفة، نذكر منها:

- سعر النفط هو قيمة المادة أو السلعة البترولية، يعبر عنها بالنفط خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية... الخ¹
- السعر عبارة عن قيمة الشيء معبر عنه بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا تعادي معها أو يتساوى معها، أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج، ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود².

من خلال هذين التعريفين نستنتج أن سعر النفط هو قيمة المادة الخام من النفط، معبر عن هذه القيمة بالنقد، وتحدد وفق عوامل وتأثيرات أيا كانت وفق زمان محدد، وقد يعادل قيمة الشيء وقد لا يعادله.

ومما سبق نستنتج العناصر المجسدة للسعر النفطي والمحددة لمقداره النقدي في مايلي:³

¹ - جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة و ميزان المدفوعات، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، المجلد الأول، العدد التاسع، جامعة الوادي، جوان 2016، ص: 03.

² - محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، دار شموع الثقافة، الزاوية، ليبيا، 2003، ص: 347.

³ - بلقلة إبراهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص: 23.

1.1- الكلفة الذاتية للسعر النفطي: والتي تتكون من الكلفة الثابتة التي تشمل جميع النفقات على رأس المال الثابت والكلفة المتغيرة التي تتضمن مجموع النفقات التي يتطلبها استخراج النفط الخام ونقله، كلفة الفاقد والتي تتمثل في الإنفاق المرتبط بعدم مراعاة معامل الاستخراج النفطي، كلفة الإتاوة والتي تتمثل في مقدار كمية من النفط بصورة عينية أو نقدية تدفع لمالك الأرض أو الثروة النفطية المستغلة من طرف الأجنبي خاصة لقاء استغلاله النفطي.

2.1- الدخل الصافي (الريع الاقتصادي النفطي): و الذي يعرف بأنه الفرق بين التكلفة الكلية (إنتاج، نقل، تكرير، تسويق) وسعر المنتجات المتكررة في أسواق المستهلك النهائي، ويتوزع الريع النفطي بعد استبعاد التكاليف وأرباح الشركات الوسيطة كافة بين الدول المصدرة (معبرة عن نصيبها بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية).

2- أساليب تسعير النفط

خلال سنة 1973 كان التصحيح السعري نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصناعة البترولية، فوجد تسعير قبل التصحيح 1973 و التسعير ما بعد التصحيح:¹

1.2- تسعير البترول قبل التصحيح السعري 1973: يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى محطات فرعية:

1.1.2- التسعير حسب نقطة الأساس الوحيدة: كانت أسعار البترول في العالم تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك.

1.2.2- التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار: ويعني أن يتم تحديد السعر بالتشاور بين الشركات وبين الدول المنتجة للنفط.

2.2- التسعير في ظل سيادة قانون العرض و الطلب على السوق النفطية (تسعير البترول ما بعد التصحيح السعري): بعد أزمة 1973 طورت الأسعار الدول المستهلكة أساليب جديدة لتسويق النفط الخام لتفادي تقلبات الأسعار أهمها الأسواق النفطية الآجلة والبورصات النفطية منذ 1980 وشجعت على زيادة إنتاج الدول من خارج الأوبك مما قلل من سيطرة المنظمة في مجال التسعير، وفتح المجال أمام قوى السوق و ميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار النفط.

¹ - جاب الله مصطفى، مرجع سابق، ص ص: 5- 6.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لسعر النفط

إن تاريخ تطور أسعار النفط لم يكن يخضع لوتيرة ثابتة، حيث شهدت هذه الأسعار النفطية عدة تغيرات وتطورات خلال الفترة الممتدة من 1973 إلى يومنا هذا، وارتبطت هذه التغيرات مع تغير الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية وتأثر الأسعار بالأزمات التي مرت على السوق النفطية، بالإضافة أنها كانت تسير وفق مصالح الاحتكارات النفطية .

1- فترة السبعينات: شهدت هذه الفترة تطورات هامة تمثلت في ظهور بواذر اختلال ما هو معروف من النفط في الأسواق العالمية وما هو مطلوب من قبل مستهلكيه، فأدى هذا التطور إلى أزمة بترولية عالمية حادة حيث ارتفعت أسعار الزيت الخام من 3.1 دولار للبرميل الواحد إلى أكثر من 10 دولار سنة 1974، ثم عادت وارتفعت الأسعار و بشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات اثر الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) لتصل إلى مستوى 36 دولار للبرميل الواحد عام 1980 مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية.¹

2- فترة الثمانينات: استمرت الأسعار في ارتفاعها خلال الأعوام من 1980 حتى منتصف عام 1981 فقد تم تعديل سعر خام القياسي من 24 دولار إلى 26 دولار في عام 1980، ورغم ذلك فإن الأسعار الفورية استمرت في الارتفاع إلى أن وصلت في ديسمبر 1980 إلى 40,60 دولار للبرميل، ثم عام 1981 وصلت الأسعار 34 دولار، وفي نهاية 1982 بلغت 30,92 دولار، وفي عام 1983 ازداد تأثير السوق الفورية وتلاعب المستهلكين الكبار بكميات المخزون وانخفاض الطلب العالمي على نفط الأوبك مما أدى بالمنظمة إلى خفض الأسعار بصورة جوهرية ولأول مرة بعد رفعها في عام 1983 حيث تم تخفيض سعر خام القياس من 34 دولار إلى 30 دولار في شهر فيفري 1983، وفي عام 1984 استمرت الأسعار الرسمية ب 29 دولار بينما انخفضت الأسعار الفورية إلى 27,75 دولار للبرميل في نهاية ذلك العام، ووصل 28 دولار للبرميل عام 1985 نتيجة قرار اجتماع أعضاء المنظمة في جانفي 1985 بجنيف، شهد عام 1986 تذبذبا عنيفا في الأسعار النفطية نتج عن الفوضى التي عمت السوق النفطية تحسنا طفيفا على مستوى الأسعار بسبب حرب الأسعار، حيث تراوحت بين 13 و 15 دولار للبرميل، واختتم هذا العام أحداثه باجتماع ديسمبر بالاتفاق على تخفيض إنتاج للنصف الأول من عام 1987 قدره 15,8 مليون برميل يوميا وبدء العمل بسعر الإشارة البالغ 18 دولار للبرميل، وفي شهر نوفمبر 1988 عقدت الأوبك اجتماعا في فيينا قررت فيه تحديد

¹ - بلقطة براهيم، مرجع سابق، ص:32.

سقف الإنتاج ب 15,8 مليون برميل لليوم ستة شهور تنتهي في شهر جويلية 1989 والالتزام بسعر رسمي عند 18 دولار للبرميل.¹

3- فترة التسعينات: شهدت هذه الفترة العديد من الأحداث والتطورات الهامة في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، وقد كان أبرز هذه التطورات انهيار المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية خلال 1990-1991، وما صاحبه من فوضى سياسية واقتصادية في مختلف جمهوريات الاتحاد السوفياتي، ألقت بضلالها على السوق النفطية من خلال تذبذب الإنتاج النفطي لهذه البلدان، وكذا نشوب حرب الخليج الثانية فسجلت خلال 1990 سلة خامات أوبك ما مقداره 22.3 دولار للبرميل، ثم استمر سعر النفط في التآكل إذ انخفض سنة 1994 إلى 15.5 دولار للبرميل الواحد، وعلى الرغم من انتعاش أسعار النفط سنتي 1995 و1996 ببلوغها مستوى 16.9 و 20.3 دولار للبرميل، عادت أسعار النفط للانخفاض بعد ذلك حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها خلال فترة التسعينات سنة 1998 بما يقدر 12.3 دولار للبرميل متأثرا بتداعيات أزمة جنوب شرق آسيا.²

4- فترة من 2000 إلى يومنا هذا: نتيجة إلى تجاهل تأثير الأزمة الاقتصادية في آسيا وتحركت الأوبك وخفضت إنتاجها بمقدار 3 ملايين برميل في عام 1999 لتصعد الأسعار إلى 25 دولار، ساعدت المشاكل الفنية بداية عام 2000 في صعود الأسعار إلى مستوى 30 دولار، وفي عام 2001 استمرت في الارتفاع حتى 2004 انخفضت أسعار النفط لتصل لـ 50 دولار للبرميل الواحد، وفي 2005 قفزت الأسعار بسبب الظروف الطبيعية والعوامل الجيوسياسية ووصلت إلى 78 دولار، ومن ثم بدأت الأسعار تنخفض تدريجيا إلى غاية 2009، ويعزي ذلك بشكل أساسي إلى الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي ليشهد أسوأ ركود عرفه منذ ثلاثينات القرن الماضي، وبفضل السياسات التي انتهجتها دول أوبك في تحقيق الاستقرار في السوق النفطي العالمي، وارتفعت الأسعار عام 2010 ونهاية عام 2011 نتيجة التطورات الجيوسياسية في المنطقة العربية بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى، واختلف الأمر في عام 2013، حيث انخفضت أسعار سلة خامات أوبك و خام برنت، و مع بداية النصف الثاني من عام 2014 انخفضت

¹ - جاب الله مصطفى، مرجع سابق، ص: 6- 7.

² - بلقطة براهيم، مرجع سابق، ص: 34.

الأسعار بشكل كبير إلى 49.5 دولار للبرميل الواحد، نتيجة للإمدادات من الدول المنتجة من خارج منظمة الأوبك¹، وبقي الانخفاض على حاله في السنوات الأخيرة إلى يومنا هذا.

المطلب الثالث: أنواع سعر النفط

عند دراسة حركات الأسعار في السوق النفطية فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع البترول وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية البترولية، حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية الأسعار الأخرى، ونميز مايلي:²

1- الأسعار المعلنة: (the posted prices)

أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة ستاندر أويل نيوجرسي الأمريكية في عام 1880 حينما كانت السوق النفطية تتميز بوجود العديد من منتجي النفط الأمريكي، وكانت هذه الشركة قد فرضت سيطرتها على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام منذ عام 1973، ومن ثم أعلنت من جانبها أسعارا على النفط المستخرج من آبارا مباشرة بدون إشراك مستخرجه في عملية التسعير.

2- الأسعار المتحققة (the realized prices)

وتعتبر هذه الأسعار في الوقت نفسه أسعارا فعلية في السوق الآنية (الفورية) للنفط يؤثر في تحديد مستوياتها عوامل كثيرة من أهمها: أنماط الاستهلاك، طبيعة المنافسة، الموقع الجغرافي، المحتوى الكبريتي للنفط وكثافة النوعية، وتشمل هذه الأسعار كميات النفط الخام التي تبيعها الشركات النفطية الكبرى أو الشركات المستقلة أو حتى الكميات التي تكون من حصة الأقطار المنتجة للنفط، علما أن هذه الأسعار هي أقل دائما من الأسعار المعلنة.

3- أسعار الإشارة (the spot prices)

تكون هذه الأسعار في واقع الأمر في مستوى وسط ما بين السعريين السابقين، الأسعار المعلنة و الأسعار المتحققة وقد طبقت لأول مرة من قبل قطر الجزائري، بعد الاتفاق الذي عقده مع فرنسا يوم 28 تموز/يوليو 1965، وحددت أسعار الإشارة بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجب أن تحتسب مبيعات

¹ ملخص الدراسة حول تطور خارطة سوق النفط العالمية و الانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في أوبك، مارس 2016.

² العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص ص: 4- 5.

النفط الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار، كما طبقتها فنزويلا حينما اتفقت مع الشركات النفطية العاملة في أراضيها على احتساب العوائد الحكومية وفق هذه الأسعار اعتبارا من يوم 1 كانون الثاني/يناير 1967 وليس على أساس الأسعار المتحققة التي كانت سائدة بين الطرفين سابقا.

4- أسعار الكلفة الضريبية: (the tax-pladcost prices)

تمثل هذه الأسعار في الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات (الامتيازات) التي عقدتها مع حكومة الأقطار المنتجة للنفط المعنية، وفي نفس الوقت تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي تركز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية، إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني الخسارة بطبيعة الحال.

5- الأسعار الآنية (الفورية) (the spot prices)

برزت هذه الأسعار في السوق النفطية العالمية مع أواخر عام 1978، والأسعار الآنية ما هي إلا أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا، والتي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائد في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء.

وقد أشارت التقارير النفطية إلى أن هذه الأسعار قد بلغت أكثر من ضعف السعر الرسمي لنفط الأوبك الخام قبل مؤتمر المنظمة نصف السنوي في جنيف (جوان/يونيو 1979)، حيث تم بيع البرميل الخام من النفط الخام العربي الخفيف بـ 40 دولار قياسيا بسعر نفط الأوبك الخام الذي تتراوح بين 14,55-18,50 دولار خلال الربع الثاني من عام 1979، كما باعت بعض أقطار الأوبك الإفريقية واندونيسيا نفطها الخام (ذات المحتوى المنخفض من الكبريت) بسعر 45 دولار للبرميل وهو أكثر من ضعف السعر الرسمي للبرميل الخام القياس أيضا خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر و كانون الأول/ديسمبر 1979.

المبحث الثاني: محددات سعر النفط في الأسواق العالمية النفطية

تعتبر أسعار النفط إحدى أهم المؤشرات في الاقتصاد العالمي، حيث تعد هذه الأسعار صعب التنبؤ بها، نظرا لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه واختلافها بين متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية، فمن البديهيات المعروفة اقتصاديا أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى العرض والطلب لهذه السلعة، حيث إن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من السلعة. فإذا أردنا تبسيط الأمور يمكن القول أن قوى العرض والطلب هي من العوامل المؤثرة على أسعار النفط بشكل مباشر، فمثل غيره من السلع، إذا ارتفع الطلب عليه، ارتفع سعره والعكس صحيح إذا قل الطلب عليه تراجع سعره.

وللتوضيح أكثر يجب معرفة الأسواق العالمية النفطية وأهم الفاعلين فيها، ومن ثم التطرق إلى محددات سعر النفط.

المطلب الأول: الأسواق العالمية النفطية

من المعروف أن في أي سوق له ثلاث عناصر أو أطراف هم البائعون والمشترون والسلعة محل التداول، وسيتم التطرق أولا مفهوم السوق النفطي:

1- تعريف السوق النفطية: تخضع السوق العالمية للنفط إلى مجموعة من التطورات المهمة التي قادت إلى حدوث اختلاف كبير في ميزان العرض والطلب، وتعتبر السوق العالمية النفطية سوق فريدة من نوعها فهي ذات طبيعة خاصة، وتأخذ خصوصيتها من تداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية، والتي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط الخام في السوق، وتتكون السوق النفطية العالمية من المنتجين والمتمثلين خصوصا في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك والدول خارج الأوبك والدول الأعضاء في الأوبك، والتي تستعمل شركات النفط الوطنية من أجل بسط سيطرتها ونفوذها على السوق النفطية العالمية، والمستهلكين والمتمثلين خصوصا في الدول الصناعية والدول النامية، والدول السائرة في طريق النمو، حيث استعملت الدول الصناعية في بداية الأمر ما اصطلح عليه بالشقيقات السبع، ثم الشركات المتعددة الجنسيات من أجل السيطرة على منابع النفط الكبرى في العالم، وقامت أيضا بتأسيس الوكالة الدولية للطاقة.¹

¹ - وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات - حالة الجزائر - مذكرة لنيل ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013، ص: 100.

تتميز الأسواق النفطية بمجموعة من الخصائص، نذكر منها:¹

- في السوق النفطي لا يوجد بديل آخر جاهز للنفط في المدى القصير خاصة في قطاع النقل، ونتيجة لذلك فإن الطلب على النفط سيبقى غير مرن بالنسبة للتغيرات في أسعاره؛
- إن لتطویر قدرات مما يعني أن الكميات المعروضة في الفترة القصيرة تميل إلى الثبات، بمعنى أن وجود توقعات حول تغير الكميات المعروضة في الأجل القصير، حتى ولو كانت في نطاق ضيق يمكنها أن تؤدي إلى حركة حادة في السوق؛
- تتميز أيضا بعدة حواجز لاستثمارات جديدة، بمعنى أن وجود قدر كبير من عدم اليقين بشأن الطلب والأسعار في المستقبل سيؤدي إلى حتمية عدم استقرار السوق بشكل عام وإحداث الأزمات .

2- أنواع السوق النفطية: تنقسم سوق النفط إلى شكلين اثنين وهما:

- 1.2- الأسواق الفورية: ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتج أو عدة منتجات، تتسم هذه الأسواق بكونها موانئ رئيسية تتوفر فيها خدمات الشحن ومرافق التخزين والخدمات المالية، وتسيير وسائل الاتصال الدولي، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي كالقرب من مصافي التكرير، وتتأثر الأسواق النفطية الفورية بالإشارات التي تتسلمها من الأسواق الآجلة حيث ينعكس الارتفاع في الأسعار المستقبلية في ارتفاع ثنائي للأسعار الفورية ومستويات المخزون النفطي لغرض التحوط من ارتفاع الأسعار الفورية مستقبلا.
- 2.2- الأسواق الآجلة: والمقصود بالسوق النفطية الآجلة شراء عقود نفطية مستقبلية (قابلة للتسييل في وقت محدد سلفا)، والاحتفاظ بها لعدة أشهر أو سنوات من تاريخ الشراء، و بأسعار تحددها تلك السوق من خلال تداول هذه العقود و التي لا تخضع إلى مراقبة محكمة.

¹ - مريم شطيبي محمود، مداخلة ضمن انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، يوم 14 ماي 2015، ص:03.

ويوجد شكلان من هذا النوع من الأسواق هي السوق البترولية المادية الآجلة والأسواق البترولية المالية الآجلة:¹

3.2- الأسواق البترولية المادية الآجلة

هي موازاة للأسواق الفورية التي تخص شحنات متوفرة خلال فترة 15 يوما تطورت المبيعات إلى تسليمات بعيدة تدعى بالأسواق البترولية الآجلة، تعمل بالتدقيق كأسواق الفورية لكن بأجل أطول ومع بعض العمليات ذات النمط الواحد. تتم التعاملات التجارية بالتراضي لسعر معين مع تسليم آجاله شهر، فإذا استطاع المشتري للبترول الخام أن يشتري شحنة لتاريخ معين في آجال اقل من 15 يوم يستطيع كذلك شراء البترول الخام للشهر الموالي أو لآجال ابعد من ذلك.

4.2- الأسواق البترولية المالية الآجلة

السوق البترولية المالية الآجلة هي عبارة عن سوق مالية (بورصة)، وهذا معناه أن المعاملات لا تتم فقط على بضاعة عينية ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية، وهذا معناه أنه في هذه السوق يتم بيع وشراء البترول الخام والمنتجات البترولية عن طريق التزامات، وتعتبر هذه السوق مكملة للسوق المادية ولأهم هذه الأسواق :

- سوق نيويورك للتبادل التجاري NIME ؛
- سوق المبادلات البترولية العالمية بإنجلترا IPS ؛
- سوق سنغافورا للتبادل النقدي العالمي SIMEX .

ويمكن القول أن الفرق بين الأسواق الفورية والأسواق الآجلة أن كليهما أسواق مادية، وأن الغرض الرئيسي منها هو تبادل السلع بين المشتريين والبائعين على استعداد، وعادة ما تتطوي الصفقة الفورية أو الآجلة على تبادل الأموال للسلعة المادية.²

¹ - قويدر قوشبح بوجمة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص ص:56-57.

² - <https://www.e-education.psu.edu/eme801/node/485>, future markrys for crude oil, 11/02/2018, 19:05 PM.

3- الفاعلون في السوق البترولية

تم تشكيل 3 أطراف في السوق النفطية من ناحية الدول المنتجة تضم منظمة الأوبك والأوبك، ومن ناحية الدول المستهلكة للنفط إلى منظمة الطاقة العالمية، وكل منظمة تسعى لحماية مصالح الجهة التي أنشأتها.

1.3- منظمة الأوبك (OPEC): تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في المؤتمر الذي عقد في بغداد خلال الفترة 10-14 سبتمبر عام 1960 وذلك بمبادرة من الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط وهي العراق، السعودية، الكويت، إيران، فنزويلا. وقد كان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو ضعف الدول المنتجة والمصدرة للنفط خلال فترة الخمسينات من القرن الماضي، والتكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى التي كانت آنذاك تسيطر على المعروض النفطي، وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشأت من قبل الدول النامية لرعاية مصالحها، ويمكن اعتبار العقد الأول من مسيرة منظمة الأوبك مرحلة تمهيدية، حيث انضمت قطر إلى المؤسسين في عام 1961، تبعها ليبيا واندونيسيا في عام 1962، الإمارات العربية المتحدة في عام 1967 فالجزائر عام 1969، ثم نيجيريا في عام 1971، ثم انضمت الإكوادور في عام 1973 والغابون في عام 1975، إلا أن الدولتين الأخيرتين انسحبتا عامي 1992 و 1994 على التوالي، وهكذا فإن منظمة أوبك تضم في عضويتها حاليا إحدى عشرة دولة ومقرها العاصمة النمساوية فيينا.¹ وكانت الأهداف الرئيسية لتأسيسها تتمثل في الدفاع عن المصالح المشتركة المشروعة للبلدان الأعضاء فيها، وجميع هذه البلدان في جبهة قوية في علاقاتها مع شركات النفط الأجنبية.²

تجمعت مجموعة من العوامل المختلفة أدت في النهاية إلى حتمية تكتل الدول المصدرة للبتترول في منظمة تتسق سياساتهم وتوحد كلمتهم في موقف تفاوضي واحد أو متجانس غير متنافس في مواجهة الاحتكارات العالمية التي سيطرت على صناعة البترول حتى تاريخه، وكان أهم هذه العوامل:³

¹ - حسان الخضار، أسواق النفط العالمية، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، الكويت، العدد التاسع والخمسون، نوفمبر/تشرين ثاني، السنة الخامسة، ص: 14.

² - عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 370، السنة الثانية والثلاثون، كانون الأول/ديسمبر 2009/12، لبنان، ص: 59.

³ - صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، الطبعة التاسعة، مكتبة عين الشمس، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص: 378 - 379.

- تزايد الشعور لدى الدول المصدرة للبتروول خصوصا مع نمو المد القومي بالغين في تعاملها العالمي بسلعتها الوحيدة أو شبه الوحيدة، حيث كانت تحصل على أقل مما اعتبرته عائدا عادلا على استنزاف ثرواتها البترولية الناضبة ؛
- تزايد الشعور لدى تلك الدول بالعجز عن التوجيه والسيطرة عل صناعة البترول التي هي عصب اقتصادها القومية، في حين كان ذلك التوجيه وتلك السيطرة حكرا على مجموعة من الشركات العالمية ذات السلوك الاحتكاري ؛
- تزايد إدراك تلك الدول لأن تفرقتها وتنافسها على تنمية صادراتها البترولية هو أهم العوامل التي مكنت الشركات طوال السنين الماضية من أحكام السيطرة علة الصناعة البترولية وقنوات توزيعه العالمية ؛
- وأكد العامل السابق وساعد على رسوخ الاقتناع بأهمية التنسيق وتوحيد المواقف بين الدول المصدرة للبتروول والنشاط الذي قامت بيه فنزويلا لإقناع الدول المصدرة الأخرى بأهمية التكتل والعمل الجماعي.

2.3 - منظمة الأوبك (opec): هي منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، منظمة إقليمية عربية متخصصة، تضم الدول العربية التي تنتج البترول وتصدره، وتهدف إلى التعاون فيما بينها، لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعة البترولية، تم إنشائها والتوقيع على ميثاقها في 09جانفي 1968 في بيروت بين كل من السعودية وليبيا والكويت، مقره بالكويت.¹ والتي إن كان أداؤها في ما يتعلق بتنسيق السياسات النفطية متواضعا بسبب صراع الحكومات، إلا أنها تمكنت من القيام بدور رائد في ما يتعلق بتأسيس عدد من المشروعات العربية المشتركة في الصناعة النفطية، منها الشركة العربية لنقل البترول، والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن، والشركة العربية للاستثمارات البترولية، والشركة العربية للخدمات البترولية، وهي شركات مازالت قائمة إلى يومنا هذا على الرغم من التحديات السياسية التي تواجهها.²

وتضم المنظمة حاليا 11 دولة عربية، وهي موضحة في الجدول التالي:

¹ - وحيد خير الدين، مرجع سابق، ص: 95.

² - يوسف خليفة اليوسف، الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطورات، في صيغة pdf على الموقع

الجدول رقم (1-1): الدول الأعضاء في الأوبك ومؤشرات عامة لسنة 2015

الدولة	تاريخ العضوية	تاريخ اكتشاف النفط	تاريخ بدء إنتاج	احتياطي النفط المؤكد (مليار برميل)	إنتاج النفط	إجمالي إنتاج المشتقات النفطية ألف برميل/يوم	عدد المصافي القائمة	قيمة الصادرات النفطية 2015
الإمارات العربية المتحدة	1970	1953	1965	97,8	2794,0	645,0	05	2557,0
البحرين	1970	1932	1932	0,1	202,0	273,2	01	155,0
الجزائر	1970	1956	1956	12,2	1193,0	654,0	05	505,0
السعودية	1968	1938	1938	265,8	9701,0	2202,3	08	7153,0
سوريا	1972	1956	1968	2,5	10,0	168,7	02	0,0
العراق	1972	1909	1934	145,3	3110,0	482,6	12	2514,0
قطر	1970	1940	1940	25,2	703,0	257,4	02	595,0
الكويت	1968	1938	1946	101,5	2866,8	1010,3	03	1994,8
مصر	1973	1907	1914	4,2	593,4	526,5	08	239,0
تونس	1982	1964	1966	0,4	55,5	35,8	01	0,0
ليبيا	1968	1958	1961	48,4	480,0	97,2	05	341,2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي للأوبك www.oapec.net تاريخ الاطلاع: 2018/01/20 ،

10:45

وتعمل منظمة الأوبك على تحقيق و تجسيد العديد من الأنشطة، تتمثل في:¹

- اتخاذ الخطوات المناسبة للتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في أقطار الأعضاء؛
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية؛
- مساعدة الأقطار الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات وإتاحة فرصة التدريب والعمل أمام مواطنيها؛

¹- <http://www.oapec.net> . 20/01/2018,11:00 AM.

- تعاون الدول الأعضاء في كل ما يعترضها من مشكلات في صناعة البترول؛
- الإفادة من موارد الأعضاء ومكانياتهم المشتركة في إنشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه النشاط في صناعة البترول.

3.3- الوكالة الدولية للطاقة (AIE): هي منظمة دولية تعمل في مجال البحث والتطوير، وتسويق تقنية الطاقة واستخداماتها، تأسست عام من 16 دولة صناعية بغرض التصرف الجماعي لمواجهة أزمة النفط. في 15 نوفمبر 1974 أعلنت الإدارة الدولية للطاقة كمنظمة مستقلة لـ OECD*، وأن مركزها في باريس، وقد عكفت تلك المجموعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات النفطية، وإنشاء وكالة دولية للطاقة بهدف الإشراف على تنفيذ تلك الخطة وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للبترول، وقد انضم عدد آخر من الدول حيث ارتفعت العضوية إلى 24 دولة.¹

وتتضمن مجموعة البلدان الغربية الصناعية في أمريكا الشمالية، أوروبا، الشرق الأوسط، أستراليا...²

ومن أهم المبادئ التي تلزم الأعضاء بإتباعها، هي:³

- تضع كل دولة عضو برنامجا وطنيا للطاقة يهدف بصفة أساسية إلى خفض الواردات البترولية؛
- السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك من ناحية، وتنمية المصادر البديلة للبترول من ناحية أخرى؛
- إحلال المصادر البديلة محل البترول في التدفئة وتوليد الكهرباء والقطاعات الأخرى التي تسمح بذلك؛
- دعم جهود البحث والتطوير وتشجيع التطبيق العملي لنتائجها؛
- تهيئة المناخ المشجع للاستثمار في تنمية مصادر الطاقة؛
- وضع خطط ملائمة لمواجهة الأزمات المحتملة في الإمدادات البترولية؛
- تشجيع التوسع في استخدام الطاقة النووية، على أن يترك لكل دولة عضو حرية انتهاز الطريقة التي تتناسب مع ظروفها الخاصة.

¹ - وحيد خير الدين، مرجع سابق، ص: 98.

² - عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي، الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، مركز دراسات العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2009، ص: 80.

³ - <https://ar.m.wikipedia.net> , 20/01/2018 , 13 :00 PM.

OECD*: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تضم في عضويتها: ألمانيا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، النرويج، نيوزيلندا، هولندا، البرتغال، المملكة المتحدة، السويد، تركيا، سويسرا، فنلندا، فرنسا.

المطلب الثاني: الطلب البترولي ومحدداته

يعد الطلب البترولي من أهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول، فنلاحظ أن التوقعات التي تبني لمعرفة الأسعار المستقبلية للبترول تعتمد على معرفة الكميات المطلوبة في المستقبل، ونشير إلى أن الطلب الدولي البترولي يختلف عن طلب أي سلعة، وذلك نظرا لتأثره بعوامل متعددة تجعله يختلف عن باقي السلع.

1- مفهوم الطلب البترولي

يرتبط الطلب العالمي على النفط الخام (أو الطاقة) فيرتبط بشكل مباشر وشديد بمستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه صعودا أو انخفاضا، ويعبر عن هذا الارتباط عادة (مرونة الطلب الداخلية) التي يتم احتسابها بقسمة معدل التغير في الكميات المطلوبة على معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي، ويعرف الطلب البترولي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية - كخام أو منتجات بترولية، عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع أو سد تلك الحاجات الإنسانية سواء كانت لأغراض استهلاكية أو أغراض إنتاجية.

كما تعتبر التوقعات المستقبلية لتطور السوق النفطية العالمية من أهم العوامل التي تساهم في ارتفاع أو انخفاض الأسعار في العالم، حيث أن توسع الصناعة العالمية المعتمدة على الطاقة النفطية كما هي، أو لتوليد الطاقات الأخرى منها (الطاقة النفطية)، إضافة إلى زيادة عدد وسائل النقل بمختلف أنواعها في العالم يؤدي إلى زيادة الطلب العالمي على النفط وبالتالي ترتفع أسعاره، كما أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط تكون نتيجة النمو المتحقق في الاقتصاد العالمي.¹

لهذا يعتبر الطلب على السلعة البترولية طلب مشتق، لأنه منصب ومنعكس نحو المنتجات البترولية وليس نحو المادة الخام رغم الترابط فيما بينها وبصورة شديدة، فإذا لم يكن هناك طلب على المنتجات البترولية سوف لن يكون هناك طلب على البترول الخام، وأي تغير يحصل على مستوى طلب المنتجات البترولية يؤثر سلبا أو إيجابا على طلب المادة الخام،² ويمكن القول أن الطلب البترولي هو العامل الهام المتعلق بالبدائل، فارتفاع أسعار البترول يحول الاستهلاك إلى موارد طاقة أخرى.³

¹ - وحيد خير الدين، مرجع سابق، ص: 111.

² - قويدر قوشيح بوجمعة، مرجع سابق، ص: 74.

³ - هاشم جمال، السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، رسالة لنيل شهادة الماجستير، اختصاص اقتصاد الكمي، المعهد للعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1988، ص: 33.

ونظرا لكون الحاجات الإنسانية متزايدة فقد شهد الطلب على النفط نمو متزايدة سواء في شكله الخام أو في صورة منتجات بترولية، والجدول التالي يوضح مايلي :

الجدول رقم (1-2) تطور الطلب العالمي على النفط (2004-2016)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
حجم الطلب مليون (ب/م)	76,6	78	79	85	84	83	86	87	87,5	89	91,3	93,2	94.4

الوحدة: مليون برميل/ يوم

المصدر : الوكالة الطاقة الدولية www.aie.net بتاريخ 2018/01/17، 09:59

نلاحظ من الجدول خلال سنة 2004 كان حجم الطلب 76,6 مليون برميل في اليوم، واستمر التزايد حتى سنة 2007 حيث كان الطلب 85 مليون برميل، وفي سنة، وفي السنتين 2008 و 2009 انخفض الطلب إلى 84 و 83 على التوالي الأزمة الاقتصادية ومن ثم يستمر تزايد الطلب وصولا إلى 91,3 مليون برميل في اليوم وتفسر هذه الارتفاعات في حجم الطلب على النفط أنها نتيجة لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى زيادة مستويات التصنع في الدول الصناعية الكبرى وزيادة مساهمة الاقتصادات الصاعدة في الاستهلاك النهائي للنفط .

2- محددات الطلب على النفط: يتأثر الطلب على النفط بطيف واسع في العوامل، تتمثل أهمها في ما يلي:¹

1.2- **أسعار المنتجات النفطية:** باعتبار أن الطلب مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة ، والتي تتضمن أسعارها قدر كبير من ضرائب الاستهلاك في أسواقها حيث تبلغ في الدول الاتحاد الأوروبي نحو 70% من تلك الأسعار والأمر الذي يؤثر سلبا على طلب المستهلك النهائي، ومن ثم فإن أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها وبالتالي في الطلب على النفط .

2.2- **سعر النفط :** يعتبر سعر النفط من العوامل التي تؤثر في الطلب عليه، ويتجسد ذلك التأثير التغيري لسعر على الطلب بصورة علاقات عكسية فيما بينها ، حيث كلما كان السعر منخفضا فإنه يؤدي إلى زيادة الطلب و ارتفاعه وعكس ذلك يكون في حالة ارتفاع السعر وتزايديه .

¹ - بالقالة إبراهيم، مرجع السابق، ص ص: 26 - 28.

3.2- السعر النسبي الأسعار الطاقة البديلة: حيث كلما زادت أسعار النفط مقارنة مع أسعار البدائل الأخرى إلا وعملت الدول المستوردة للنفط على تقليص استهلاكها منه وتقويض البدائل الأخرى وخاصة الغاز الطبيعي.

4.2- السياسات الحكومية المؤثرة عكسيا في نمو الطلب : تتمثل هذه السياسات في:

- فرض الضرائب على استهلاك المنتجات النفطية أو رفع أسعار هذه المنتجات لتأمين عوائد الخزنة العامة؛

- التدعيم الذي تقدمه تلك الدول لتطوير مصادر الطاقة البديلة؛

- التدابير الرامية إلى الحد من استخدام النفط من خلال تحسين نظام النقل العام وزيادة التكلفة النسبية للسفر بالسيارة ؛

- اتخاذ تدابير لتعزيز تطوير تكنولوجيا الطاقة النظيفة.

5.2- النمو الاقتصادي: إن التقدم الاقتصادي الحاصل مرتبط أساسا باستعمال الطاقة التي تعد مؤشرا على مستوى التنمية والنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم، فارتفاع معدلات النمو الاقتصادي سيؤدي ذلك حتما إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط، وبالتالي ارتفاع السعر والعكس صحيح.

6.2- المضاربات في الأسواق الآجلة للنفط: وتتمثل في تحول البترول في هذه السوق إلى وسيلة مالية للربح السريع أو الاحتفاظ بعقوده الآجلة كوسيلة آمنة ضد التقلبات في الوسائط المالية كالأسهم والسندات والعملات مما يؤدي إلى خلق طلب وهمي يساهم في رفع سقف التوقعات بشأن الأسعار المستقبلية للنفط.

7.2- السكان: كلما كان عدد السكان كبيرا فإنه يؤثر على زيادة توسيع الطلب على النفط أو الطاقة أو أية سلعة أخرى.

8.2- الهشاشة والاختلال في الأنظمة المالية: ويأتي تأثير هذه العوامل على السوق النفطية من خلال انعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية مثل النمو الاقتصادي، وحجم الناتج والعمالة، أو من خلال تأثيرها على سلوك المستهلك وعلى التوقعات القصيرة والطويلة الأجل وبالتالي على سعر النفط.

9.2- الظواهر الطبيعية والتوترات الجيوسياسية: حيث كلما ازدادت تقلبات الطلب النفطي يؤثر ذلك على الطلب على النفط، فقد كانت للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في

التأثير في أسعار النفط، حيث لم يكن هناك أي شح في مستوى الإمدادات النفطية التي تعتبر العامل التقليدي الرئيسي وراء أي ارتفاع أو انخفاض قد يطرأ على الأسعار.¹

المطلب الثالث: العرض البترولي ومحدداته

في هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم العرض وأهم العوامل المؤثرة فيه.

1- مفهوم العرض البترولي: إن المعنى الاقتصادي لعرض النفط هو عبارة عن الكمية أو الكميات النفطية هي من نوع واحد أو عدة أنواع مختلفة في السوق بغرض تبادلها وتداولها بسعر معين وفي زمن معلوم، ويشمل عرض النفط الخام وعرض المنتجات النفطية،² ويتمثل العرض النفط الخام في كل البترول المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من المخزون استعدادا لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب، أو حدوث اختلال في الإمدادات البترولية. ويتركز إنتاج البترول وعرضه لدى الدول غير الصناعية، خاصة من خلال إنتاج منظمة أوبك بالإضافة إلى الدول المنتجة من خارج أوبك مما يجعلها مؤثرة على السوق البترولية العالمية في جانب العرض.³

وباعتبار العرض نشاط اقتصادي قابلا للتطور بالزيادة أو النقصان أو الثبات، وبالتالي فعرض السلعة البترولية يتميز بمرونة محددة هذه المرونة يمكن النظر إليها وفق نظرتين:⁴

➤ تحديد درجة ونوعية مرونة العرض، ويمكن معرفتها من خلال قسمة التغير النسبي لكمية السلعة المعروضة على التغير النسبي لسعر السلعة، ونتيجتها تكون مرونة متأثرة بالسعر أو متغيرة سواء كان التأثير كبيرا أو صغيرا.

➤ من ناحية الكميات البترولية المكتشفة من البترول الممكن استخراجها وعرضها حاضرا أو مستقبلا، فالمدى الزمني لاستغلالها أو عرضها ليس ثابتا بل هو متغير، وبالتالي يمكن القول أن مرونة العرض في هذه الحالة ترتب بالعمر الزمني لاستغلال الثروة البترولية، وبما أن العمر الزمني لاستخراج وعرض السلعة البترولية قصير، طويل ومتوسط، فمرونة العرض البترولي وفق هذه النظرية تكون مرنة في المدى القصير والمتوسط ومعدومة المرونة والمدى البعيد.

¹ - سمية موري، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 81، 2015، ص: 151.

² - بالقلة إبراهيم، مرجع سابق، ص: 28.

³ - قويدر قوشيح بوجمعة، مرجع سابق، ص: 85.

⁴ - العمري علي، مرجع سابق، ص: 33.

2- محددات العرض البترولي: يتحدد العرض على النفط بمجموعة من المحددات، نذكر أهمها:¹

1.2- الاحتياطات النفطية: هي القيد الأول على العرض، وينصرف مفهوم الاحتياطات إلى النفط القابل

للاستخراج اقتصاديا، ومع تطور المعرفة الجيولوجية التي يحتويه، ويسمى النفط في المكان.

2.2- التكاليف: أنفا كانت التكاليف من المتغيرات الفاعلة في تعيين حجم الاحتياطات وهنا تعامل التكاليف

ضمن متغيرات دالة العرض، فيقال يرتبط العرض طرديا مع السعر بثبات اثر العوامل الأخرى وأهمها

التكاليف، وهي المسؤولة عن التحولات في دالة العرض، وهنا نميز بين التكاليف الكلية وضمنها كافة النفقات

الرأسمالية للتطوير وما يصيب البرميل المنتج منها إضافة على تكاليف التشغيل، والتكاليف الحديثة في الأمد

القصير.

3.2- سعر النفط: وعلاقته طردية مع العرض، في الأمد القصير والبعيد، لأن ارتفاع السعر يسمح لإنتاج

النفط بتكاليف أعلى من ذي قبل.

4.2- الضرائب السيادية: إذ عادة ما تفرض الحكومات ضرائب تتناسب مع الربح في البرميل المنتج، وان

معدلات هذه الضرائب لها دور في زيادة أو تقليل الإنتاج، وقد لا يكون الهدف من هذه الضرائب ماليا بل

أحيانا له علاقة بحماية البيئة والحفاظ على الموارد ذاتها.

5.2- وفرة البناء التحتي: إذ أن طاقة البناء التحتي للاستخراج النفطي تحدد إمكانية التوسع في

الاستخراج، ويدخل في هذا النطاق شبكات النقل والتصدير، وتوفير المياه لعمليات الاستخراج، وسواها

من التسهيلات الضرورية في النطاق الجغرافي للاستخراج وعلى المستوى الوطني.

يمكن إيجاز القول أن عرض النفط يعتمد على كلفة البرميل وسعر النفط، ويتحدد الإنتاج عند التساوي بين

السعر و الكلفة الحدية، أي الكلفة البرميل الأخيرة.

¹ - أحمد إبرهبي علي، تحليل سوق النفط، جوان 2016، ص ص:6-7.

المبحث الثالث: الصدمات النفطية (2000 - 2016)

إن التقلبات المستمرة في أسعار النفط جعلت اقتصاديات الدول النفطية تعيش حالة اضطراب دائمة ومستمرة، فهذا التذبذب الواضح في أسعار النفط وضع خبراء الاقتصاد في جدل كبير، وهو ما وضع الاقتصاد العالمي في مأزق وأصبح كل شيء مرتبط بأسواق النفط العالمية، فالكل أصبح يتحدث عن أسعار النفط اليومية في الأسواق العالمية، فتأثير أسعار النفط لم يعد يؤثر فقط على المشتقات النفطية الطاقوية، بل تعدى إلى أكثر من ذلك.

وقد عرفت الفترة الممتدة بين (2000 - 2016) عدة تقلبات وحالة عدم الاستقرار في أسعار النفط الخام، بداية من عام 2001 التي مرت بحادثة 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى حرب العراق 2003 التي تعد سبب رئيسي في إحداث تقلبات سعرية للنفط، ونتيجة لهذه العوامل السياسية ولدت أزمة جديدة عام 2004، وبعد حدوث الأزمة المالية العالمية 2008، نتجت عنها انخفاض أسعار النفط وميلاد أزمة نفطية أخرى عام 2014، ومع استمرار هذه الأزمة شهدت عملات بعض الدول النفطية تخفيض في قيمتها الخارجية. وللتوضيح أكثر تم التطرق إلى أهم الصدمات التي مرت بها السوق النفطية العالمية في الفترة الألفينية، وأهم النتائج والانعكاسات التي نجمت عن هذه الأزمات.

المطلب الأول: الصدمة النفطية عام 2004

شهدت الفترة بين 2000 و 2004 تذبذبات وتقلبات متغيرة للأسعار البترولية مما أثر في اتجاهاتها نتيجة لعوامل عدة، من بينها العوامل السياسية كأحداث 11 سبتمبر 2001، وكان لهذه الأحداث تدني في الأسعار، بالإضافة إلى أثر الحرب على العراق عام 2003.

1- انعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 على الأسعار

كان لأحداث 11 سبتمبر تأثير سلبي على أسعار البترول، حيث انخفضت أسعار البترول الخام والمنتجات البترولية لعدة شهور، نتيجة لتدهور معدلات النمو الاقتصادي على مستوى العالم، وما تبعه من انخفاض حاد في الطلب على بعض المنتجات البترولية مثل وقود النفاثات والديزل.¹

¹ - فويدر قوشيش بوجمعة، مرجع سابق، ص: 102.

حيث انخفضت الأسعار الاسمية خلال العام 2001 بمقدار 4.5 دولار للبرميل أي بنسبة 16,3% مقارنة مع مستويات عام 2000، البالغة 27,6 دولار للبرميل، وفي نهاية عام 2001 وصلت الأسعار إلى مستوى 23,1 دولار للبرميل.

لكن بالرغم من تلك الأحداث إلا أن الأسعار بقيت عند مستويات معقولة مما يدل على قدرات منظمة الأوبك في الحفاظ على استقرار السوق النفطية، حيث قامت الأوبك مع نهاية عام 2001 بالتأكيد على العمل وذلك اعتباراً من 2002.01.01 بقرارها المتعلق بخفض الإنتاج بإجمالي 1,5 مليون برميل يوميا، وقد بدأت دول الأوبك تجني ثمار ذلك القرار مع انطلاق عام 2002، حيث أخذت أسعار سلة الأوبك في الارتفاع والاستقرار، وقد وصل المعدل السنوي لسعر النفط الخام 24,3 دولار للبرميل، وعلاوة لهذه الإجراءات التي اتخذتها الأوبك يرجع تحسن مستويات الأسعار إلى الاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر وعدم استقرار الأوضاع في فنزويلا.¹

2- انعكاسات الحرب الأمريكية البريطانية ضد العراق على أسعار البترول 2003

سلكت الأسعار النفطية اتجاها تصاعدياً عام 2003، حيث وصلت سلة الأوبك إلى 28,1 دولار للبرميل، فلقد أثرت هذه الحرب تأثيراً كبيراً على السوق البترولية رغم تعويض البلدان البترولية لجزء كبير من كميات البترول المسحوبة من السوق والمتمثلة في جزء كبير من الإنتاج العراقي، إضافة إلى هذا، فإن تأثير هذه الحرب مازالت مستمرة لحد الآن، لأن الأوبك خسرت عضواً مميزاً من الأعضاء وهو العضو المؤسس للمنظمة والتي أسست على أراضيه عام 1960.²

وتعود خلفية هذه الحرب كون الولايات المتحدة الأمريكية مستهلك هائل للبترول، مما جعل الولايات المتحدة تفكر في طريقة لتأمين إمداداتها النفطية ومواجهة الاضطرابات في السوق النفطية، وهذه الحرب تعد مكسباً للاقتصاد الأمريكي بعد التدهور الذي تعرض له من أحداث 11 سبتمبر 2001، مما حقق للحكومة الأمريكية جملة من المكاسب، وهي:³

– العمل على تأثير على الحكومة العراقية الجديدة لإلغاء ترابطها بمنظمة الأوبك؛

¹ - عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، غزة، ص: 328.

² - فويدر قوشيح بوجمعة، مرجع سابق، ص: 103.

³ - إبراهيم المطرف، المكاسب الاقتصادية من شن الحرب كقيلة لتحمل خسائر التحالف المترتبة عليها،

<http://www.alyzum.com/article/1163722> تاريخ الاطلاع 2018/03/27، 18:27.

- زيادة الإنتاج البترولي العراقي إلى الحدود القصوى من أجل تضخيم العرض البترولي والتأثير سلبا على الأسعار؛
- العمل على خوصصة قطاع البترول العراقي مما يسمح للشركات البترولية الأمريكية السيطرة الكاملة على البترول العراقي؛
- الاستفادة من عوائد مالية هامة تضخ في الاقتصاد الأمريكي؛
- التحكم في المصالح الاقتصادية للقوى الكبرى التي تعتمد على الواردات البترولية من منطقة الخليج العربي.

3- ثورة أسعار البترول ابتداءً من 2004

مع بداية 2004 ارتفعت أسعار النفط الخام إلى 42,82 دولار للبرميل، وصولاً إلى المنتصف الثاني من نفس العام 43 دولار للبرميل، واستمر تصاعدياً سعر النفط بعد اضطراب العراق إلى خفض صادراتها بسبب الاضطرابات وعدم الاستقرار والهجمات المتكررة على المنشآت النفطية العراقية وأنابيب البترول، ليصل إلى 47,52 دولار للبرميل، نتيجة للمشاكل التي تعاني منها شركة يوكوس الروسية، التي قد تتوقف صادراتها من النفط، ثم استمر الارتفاع في مستوى الأسعار لتصل إلى حدود 49 دولار للبرميل، نتيجة لشعور إزاء الموقف في العراق، والقلق على إمدادات النفط النيجيرية والغموض الذي يلف شركة النفط الروسية يوكوس، واستمرت الأسعار في الارتفاع في حدود 50 دولار للبرميل، بسبب الارتفاع المخوف من انقطاع إمدادات النفط الخام من خليج المكسيك، ووصل سعر النفط الخام في نهاية 2004 بين 53 و 54,6 دولار للبرميل نتيجة إضراب العمال في نيجيريا.¹

4- نتائج الأزمة النفطية 2004: وتمثلت أهم هذه النتائج في مايلي:²

- عدل صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي، حيث خفض من احتمال الناتج الإجمالي العالمي إلى 4,3% لعام 2005 بعد أن كانت توقعاته السابقة 4.9% لنفس العام؛
- تباطؤ في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وارتفاع معدلات التضخم؛
- نمو الاقتصاد الإسباني بنسبة 3% بالمقارنة ب 2.8% بالعام الماضي؛
- مخاوف من تراجع نمو الاقتصاد العالمي ودفع الحكومات لتغيير توقعات ميزانيته بشأن معدلاته؛

¹ - ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص ص: 17-22

² - نفس المرجع السابق، ص ص: 82-89.

- ارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصاد الأوروبي؛
- العمل على إيجاد البدائل والانتقال إلى موارد الطاقة الأخرى بشكل نسبي؛
- بدأت وللمرة الأولى منذ عقد السبعينات في القرن الماضي الدول الآسيوية تعاني من آثار الارتفاعات لأسعار النفط، ففي سنغافورة قد تلجأ الخطوط الجوية إلى رفع رسوم الوقود على تذاكر السفر؛
- يعتبر ارتفاع أسعار النفط فرصة للدول العربية المنتجة للنفط لتنويع اقتصادياتها والاستخدام الأمثل للعوائد النفطية المرتفعة؛
- تحقيق العالم العربي نمواً بلغ 5% من الناتج المحلي الإجمالي وهو أعلى معدل تحقق منذ سنوات طويلة؛
- الزيادة في معدل السياحة بالنسبة للدول العربية الغير نفطية مثل مصر، لبنان، تونس والمغرب.

المطلب الثاني: الصدمة النفطية 2014

شهد الاقتصاد العالمي خلال عام 2014 حالة من القلق والهلع لاستمرار انخفاض أسعار النفط، تزامناً مع تراجع الطلب عليه، ووفرة المعروض، هذه الأحوال التي تسيطر على دول العالم شهدت هبوطاً في مؤشرات الأسواق العالمية.¹ فقد عرفت أسواق النفط العالمية تدهوراً في أسعار البترول في النصف الثاني من عام 2014، بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) وتضائل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، وإلى توازنات إقليمية وجيوسياسية.²

ويعزي الانخفاض المتواصل لأسعار المحروقات إلى مجموعتين أساسيتين من الأسباب:³

- 1- أسباب اقتصادية: تشمل العوامل الاقتصادية المحضة والتي تتعلق بحجم العرض والطلب، التوترات في المناطق النفطية وغيرها بالإضافة إلى المضاربات في سوق النفط واستغلال بيانات ضعف اقتصاديات الدول المؤثرة في النفط تصديراً واستيراداً.

¹ - <https://www.Alaraby.co.uk/supplementeconomy/2016/04/17> تاريخ الصدمة النفطية، 2018/01/20، 18:40 AM.

² - مريم شطيبي، مرجع سابق، ص: 05.

³ - فوفة فاطمة، بوفليخ نبيل، انعكاسات الأزمة النفطية لـ 2014 على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر: مع التركيز على صندوق ضبط الإيرادات، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 11، 2017، ص ص: 152 - 154.

- **وفرة المعروض من النفط والغاز:** حيث ازداد إنتاج النفط في الفترة ما بين جويلية وديسمبر 2014، فقد بلغت الصادرات النفطية لكل من روسيا والعراق في النصف الثاني من 2014 مستويات قياسية رغم الاضطرابات التي يعيشها العراق، وفي نفس الوقت قامت كل من السعودية، إيران والعراق بتخفيض أسعارها للتخلص من فائض الإنتاج الموجود لديها.
- **طفرة النفط والغاز الصخريين:** تعد هذه النقطة من أهم أسباب انخفاض أسعار النفط فقد شهدت السوق العالمية لمواد الطاقة دخول منتج جديد منافس للمصادر التقليدية، ويتعلق الأمر بالنفط والغاز الصخريين.
- **انخفاض الطلب العالمي:** انخفاض الطلب العالمي نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، حيث أسهم ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤ معدل النمو الاقتصادي في الصين والبرازيل أسهم في التراجع الشديد لأسعار النفط، ويشير صندوق النقد الدولي متفحصة لتوقعات منطقة الطاقة الدولية للطلب على الخام بين شهري جويلية وديسمبر من عام 2014 تؤكد أن تراجع الطلب أسهم بنسبة تتراوح بين 20% و 35% من تراجع أسعار البترول.
- **التوترات العسكرية:** مع تفاقم الأزمات في أوكرانيا وسوريا والعراق وليبيا كان من المفترض أن يقفز سعر البرميل إلى 120 دولار أو 150 دولار حسب بعض التوقعات، لكن كان العكس فهبوط الأسعار بهذا الشكل غير معتاد لو كانت العوامل المسببة اقتصادية فحسب لأن الأزمات والحروب تؤثر في طرق الإمداد ومن ثم يقل العرض فيرتفع السعر لا أن ينخفض إلا أن تكون هناك أسباب أخرى غير العوامل الاقتصادية.
- **المضاربات واستغلال البيانات الاقتصادية:** منذ 2008 عند اشتداد الأزمة الاقتصادية والأمر تراوح مكانها فلم تشدد أكثر بل أصابها بعض التحسن، ولهذا فيمكن القول أن العامل الاقتصادي ليس هو السبب الرئيسي في انخفاض أسعار النفط لهذا المعدل الهابط الذي تجاوز في انخفاضه 50%.
- **أسباب سياسية:** أرجع بعض المحللين والخبراء الاقتصاديين الانهيار الحالي لأسعار المحروقات إلى التفسير السياسي البحت، وانطلق هذا التفسير من مقالة الكاتب توماس فريدمان بعنوان "حرب المضخات"، وبني فيها تحليله على افتراض وجود اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية من أجل خفض أسعار النفط والغاز، مما سيؤثر سلبا على روسيا وإيران على اعتبارهما من أكثر المتضررين من هذا الانخفاض ففي روسيا كان انخفاض النفط العامل الأبرز في تراجع الاقتصاد الروسي بنسبة 4,8% في 2015، بالإضافة إلى هبوط العملة الروسية إلى مستويات تاريخية مقابل

الدولار أما إيران فتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق عجزا بقيمة 8,6 مليار دولار في 2014 نتيجة هبوط أسعار النفط، هذه الأوضاع الاقتصادية حسب المحللين ستجعل كلا من إيران وروسيا تلتفتان إلى الشأن الداخلي في البلدين خوفا من أن يتصاعد الضغط الشعبي تحت وطأة التأثيرات الاقتصادية.¹

المطلب الثالث: الصدمة النفطية (2015_2016)

في أواسط عام 2014 بدأت زيادة العرض تظهر في الأسواق، وأخذ العرض العالمي يتزايد على نحو أكبر من الطلب، وفي أيلول/سبتمبر بدأت الأسعار في الانزلاق وكانت الأسواق تتوقع أن تخفض أوبك (وهي تنتج 40% من الإنتاج العالمي) إنتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب، ولكنها لم تفعل شيئا في اجتماعها الشهير في تشرين/نوفمبر، وامتنعت المملكة العربية السعودية (وهي المنتج المرجح في الأسواق) عن التخلي عن حصتها في الأسواق، وأبقت أوبك على سقف إنتاجها عند 30 مليون برميل يوميا، فأدى ذلك إلى تهاوي الأسعار ليواصل نفط انهياره من 80 إلى 60 دولار بالنسبة للبرميل الواحد في أواسط كانون الأول/ديسمبر عام 2014، ثم ليصل مادون 50 دولار في كانون الثاني/يناير 2015.²

وتشير البيانات التاريخية إلى أن أكبر الخاسرين من انخفاض أسعار النفط هي الولايات المتحدة الأمريكية، وأكبر الربحيين من ارتفاعها هي الولايات المتحدة الأمريكية أيضا، وهناك عدة أسباب لظهور هذه الأزمة النفطية:³

1- أسباب الأزمة

تمثلت فيما يلي:

1.1- رد السعودية ودول الخليج الأخرى: فقد هددت ثورة النفط والغاز في الولايات المتحدة الأمريكية الأهداف الاقتصادية الإستراتيجية للسعودية وقطر ودول الخليج الأخرى، والتي تتمثل في تأمين الأسواق على المدى الطويل لنفطها وغازها وبناء صناعات كتقنية الطاقة مثل البيتروكيمياويات والمصافي، كما أنها هددت وحدة منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك التي طالما أصدرت السعودية على وحدتها.

¹ - فوفه فاطمة، مرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، السداسي الثاني، 2016، ص: 23.

² - خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس 2015، ص: 125.

³ - انس بن فيصل الحجري، أسباب انخفاض أسعار النفط، مقال على الموقع <http://www.Aljazeera.net> وقت الاطلاع 2018، 15:02/01/29

2.1- ثورة الغاز والنفط الصخريين في الولايات المتحدة الأمريكية التي جاءت نتيجة جهود القطاع الخاص وليس بسبب سياسات حكومية.

2- انعكاسات وآثار الأزمة: تتمثل انعكاسات وآثار الأزمة في مايلي:¹

1.2- **على مصدرو النفط:** إن تراجع أسعار النفط بضر بمننتجيه من الأغنياء والفقراء على السواء، وأن ضخ النفط أصبح أقل فائدة بكثير مع انخفاض أسعاره إلى أقل من أربعين دولار للبرميل، وتعاني الدول التي تعتمد اقتصادياتها بصورة خاصة على النفط مثل فنزويلا وروسيا.

2.2- **على منتجو النفط الصخري الأمريكي:** إستراتيجية إغراق الأسواق بالنفط تساهم بالإضافة إلى انهيار النفط الصخري من السوق، ويتم استخراج هذا النوع من النفط الأمريكي من الصخور والآبار وبالتالي فإن تكاليف إنتاجه أعلى من الطرق التقليدية.

3.2- **على شركات النفط:** تكبدت شركات الطاقة العملاقة مؤخرًا خسائر كبيرة دفعتها على تقليص مشروعاتها الاستثمارية واسعة النطاق إلى النصف.

4.2- **على المناخ العالمي:** أصدر بعض الخبراء تحذيرات بشأن وقوف النفط الرخيص في طريق تطوير تكنولوجيات صديقة للبيئة، خاصة فيما يتعلق بقطاعي السيارات الرياضية التي تستهلك كميات كبيرة من البنزين في دول مثل ألمانيا والولايات المتحدة.

3- نتائج الأزمة

تتضمن الأزمة عدة نتائج أهمها:²

1.3- لم تهدد هذه الأزمة مباشرة على النفط الخليجي بسبب اختلافات نوعية للنفط، ولم يظهر التهديد غير المباشر إلا في وقت متأخر من بداية الثورة النفطية، فارتفاع إنتاج النفط الصخري في ظل قانون منع تصدير النفط الأمريكي الذي أدى إلى انخفاض أسعاره وبالتالي إحلال محل الواردات من ثلاث دول أعضاء في منظمة الأوبك الجزائر، أنغولا ونيجيريا، هذه الدول خسرت حصتها السوقية في الولايات المتحدة لأنها

¹ - رابحون وخاسرون في أزمة النفط، متوفر على الموقع www.Aljazeera.net/news/ebusiness وقت الاطلاع 2018/02/21، 15:22.

² - انس بن فيصل الحجري، أسباب انخفاض أسعار النفط، مقال على الموقع <http://www.Aljazeera.net> وقت الاطلاع 2018/02/21، 15:36.

كانت تصدر النفط الخفيف المماثل في النوعية للنفط الصخري، بينما لم تخسر دول الخليج والعراق سوقها في الولايات المتحدة لأنها تصدر خامات أثقل وأكثر حموضة.

2.3- نتج عن ثورة الغاز الصخري توقف الولايات المتحدة الأمريكية تقريبا عن استيراد الغاز المسال، خاصة من قطر، رغم بناء العديد من محطات استيراد وتسييل الغاز، وبذلك أسهمت الولايات المتحدة الأمريكية في تخفيض الطلب على الغاز المسال ومن ثم انخفاض أسعاره في الأسواق الحرة منذ نهاية عام 2014، مؤثرة بذلك في دول خليجية أخرى مصدرة للغاز المسال وهي الإمارات وسلطنة عمان، إلا أن الأثر المستقبلي أكبر من الأثر في السنوات الماضية لأن الولايات المتحدة الأمريكية ستبدأ بتصدير الغاز المسال في فبراير، وسترفع طاقتها الإنتاجية بشكل كبير، وهذا الأثر لا يتمثل في زيادة المعروض منه.

خلاصة الفصل

يبدو أن إشكالية تحديد أسعار النفط الخام تعتمد في جزء أساسي منها على ما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية، فضلا عن وجود قوى محرّكة أخرى لها تأثيرها في الأسعار كالعوامل السياسية والتوقعات المستقبلية و المضاربة وغيرها، فعملية تسعير النفط الخام لم تعد في متناول الدول المنتجة للنفط (كما كان في عقد السبعينات)، وإنما أصبح التحكم الرئيسي فيها هو الطرف القادر على تخزين النفط وتسويقه والقابض على خفايا البورصة، ومع تميز الأسعار النفطية بعدم استقرارها بالنظر لتأثيرها بمجموعة العوامل السالفة الذكر، فهذا ما أدى إلى تعرض اقتصاديات الدول النفطية لصدمات إيجابية أو سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية.

الفصل الثاني: مدخل إلى الاستقرار

النقدي

تمهيد الفصل

يعتبر الاستقرار النقدي ركنا أساسيا في برنامج الإصلاح الاقتصادي للدولة. كما يعد دعامة وأساس الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي كما انه يعتبر الركيزة الأساسية لنجاح النظام النقدي، ومن اجل تحقيق هذا الاستقرار و التأثير على المتغيرات الاقتصادية يجب أن يكون التحكم من قبل السلطة النقدية من خلال قيامها بالمراقبة الفعلية في العرض النقدي وهو ليس السهل بل هو عملية تتجم عن تفاعل متشابك لسلوك شتى المجمعات الاقتصادية، كما لا يمكن إغفال تأثيرات مقابلات الكتلة النقدية على العرض النقدي، ومن اجل سيرورة أي اقتصاد فمن الضروري توفر استقرار نقدي من خلال السبل التي من شأنها أن تضع للكيان الاقتصادي خطط لمعالجة المشاكل المهددة للاستقرار والتي تتمثل في التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف وميزان المدفوعات .

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- الإطار المفاهيمي حول الاستقرار النقدي؛
- الاستقرار النقدي الداخلي؛
- الاستقرار النقدي الخارجي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول الاستقرار النقدي

يعتبر الاستقرار النقدي ضرورة لا بد منها في أي دولة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك لما له قدرة في التحكم في الكميات النقدية بما يتلاءم مع تطور الأوضاع الاقتصادية وكذلك تحقيق استقرار الأسعار فقيمة العملة تعبر عن كمية السلع والخدمات.

ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى تعريف الاستقرار النقدي والعوامل المؤثرة في قيمة النقد وكيفية حساب الاستقرار النقدي بالإضافة إلى مفاهيم حول نظرية عرض النقود.

المطلب الأول: عموميات حول الاستقرار النقدي

سنطرق في هذا المطلب إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالاستقرار النقدي بالإضافة إلى نظرية عرض النقود:

1- تعريف الاستقرار النقدي

يعبر الاستقرار النقدي عن حالة استقرار الأسعار (أسعار المنتجات وأسعار الفائدة وأسعار الصرف) عبر الزمان والمكان، وذلك في إطار سيادة حرية الأسواق، ويعني ذلك أن يكون هنالك تناسب ثابت بين الكتلة النقدية والنتاج الوطني. فكل زيادة (أو نقص) في الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة (أو نقص) مماثلة في الناتج الوطني سوف تخل بهذا الاستقرار. وكل ما من شأنه أن يخل بهذا الاستقرار (أي بهذا المنسوب الثابت) يعتبر قوة اختلالية.¹

2- العوامل المؤثرة في استقرار قيمة النقد

لقد ذكر Coste و cernés جملة من القوى الموضوعية والذاتية التي تؤثر وبصورة منفصلة، في عدم استقرار قيمة النقد، سواء بشكل متزامن أم لا، وهي:²

- أثر تفضيل السيولة المميزة بمعدل منفعة حدية للخزينة؛
- أثر توزيع الدخل (اقتصاديا واجتماعيا)؛

¹ - رحيب حسين، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي (دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر)، رسالة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص: 241.

² - نفس المرجع السابق، ص: 245.

- أثر النمو (باعتبار أن التضخم هو أكبر خطر على النمو الاقتصادي، فالنمو لا يكون دوما مصاحبا للاستقرار النقدي. إذ أن هناك قوى نمو تؤثر في الاستقرار النقدي: الائتمان، تزايد الاستثمار، ارتفاع التكاليف، تزايد الواردات)؛
- أثر الأسعار؛
- أثر الميل إلى الاستهلاك؛
- معدلات جذب التوظيف ومعدلات الفائدة؛
- معدل التوقع (le taux d'anticipation)؛
- معدل الاقتطاع الضريبي والاجتماعي؛
- معدلات الفائدة.

لاشك أن تحديد الأوزان النسبية لتأثير كل قوة من القوى السابقة في قيمة النقد بشكل دقيق غير ممكن عمليا، ومع ذلك فإن دراسة مدى تأثير كل قوة وترتيبها حسب درجة التأثير سوف يساعد على الحد من الآثار السلبية بقدر كبير، ويعد ذلك خطوة أساسية في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

3- حساب معامل الاستقرار النقدي

ينطلق هذا المعيار من النظرية الكمية للنقود التي ترى ان الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي تكون مناخا مساعدا على ظهور التضخم. نتيجة الاختلال بين الانفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات.¹

يعبر عن معامل الاستقرار النقدي بالمعادلة التالية:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث:

B: معمل الاستقرار النقدي؛

$\Delta M / M$: نسبة التغير في الكتلة النقدية معبرا عنها في العادة ب M2؛

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص ص: 47- 48.

$\Delta Y/Y$: نسبة التغير في الناتج المحلي الخام.

- فعندما يساوي **B** صفرا فان ذلك يعني أن هناك تساويا في نسبة تغير الكتلة النقدية وتغير الناتج المحلي الخام. وهذا يعني أن الأسعار مستقرة؛
- إذا كانت $B > 0$ فهذا يعني أن هناك ضغطا تضخميا يدفع بالأسعار نحو الارتفاع؛
- أما إذا كانت $B < 0$ فهذا يعني أن الأسعار تتجه نحو الانخفاض.

المطلب الثاني: نظرية عرض النقود

تعتبر النقود في عصرنا الحالي متغير لها وزنها ومكانتها في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية حيث تمثل المحور الأساسي الذي تدور حوله كل النشاطات الاقتصادية، كما أنها تعتبر من العوامل التي يقاس بها مدى قوة وهيمنة اقتصاد دولة معينة مقارنة ببقية الدول.

1- تعرف كمية النقود

تعرف على أنها الأموال ذات القوة الشرائية المباشرة أي القدرة على التحول مباشرة وفي الحال إلى كافة السلع والخدمات المتاحة للتبادل وبمعنى آخر هي القدرة على الإبراء من جميع الديون.¹

2- سيولة الاقتصاد

عرض النقود هو كمية النقود المتداولة في مجتمع ما، ومن هنا ظهرت اختلاف في المدى (الشمول) لعرض النقد وظهرت عدة مفاهيم تبعا لذلك ومن أشهر تلك المفاهيم التالية:²

1.2- عرض النقد بمعناه الضيق M1: ويشمل مجموع وسائل الدفع المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة. وقد شاع هذا التعريف بين الكنزيين والتقليديين لتأكيدهم على وظيفة النقود الأساسية كوسيلة للتبادل (الوظيفة الأساسية للنقود كما يرونها)، ويشمل M1 هنا الودائع الجارية (كوسيلة دفع بواسطة الشيكات) أي يمكن الحصول عليها بسرعة وبدون خسارة والعملة بالتداول بين أيدي الجمهور.

$$M1 = (D_{\text{demand Deposit}} + \text{Currency in Circulation}) \quad M1 = DD + CC$$

¹ - رشاد العصا، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 54.

² - إكرام حداد، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص ص: 89- 90.

2.2- عرض النقد بالمعنى الواسع M2: يعرف أحيانا بمصطلح السيولة المحلية ويتكون من الودائع تحت الطلب (الجارية) والعملة بالمتداولة بين أيدي الجمهور مضافا لها الودائع لأجل في المصارف التجارية. ويتوافق هذا التعريف مع مفهوم النظرية الكمية الحديثة للنقود لفريدمان :

$$M2=DD+CC+TD \quad \text{وهكذا فان} \quad M2=M1+Time \text{ Deposites}$$

وتعود أسباب التوسع في عرض النقود هنا إلى إن القطاع المالي في الدول المتقدمة قد وفر جزء كبيرا من الموجودات المالية التي يمكن تحويلها لوسائل دفع بسهولة وسرعة وفي نفس الوقت تدر عائد وهذه الموجودات تعتبر وسائل قريبة من النقود بحيث تستطيع ان تحل محل النقود كمخزن للقيم ويمكن استخدامها كقوة شرائية.

3.2- عرض النقد بالمعنى الأوسع M3: يشمل هذا التعريف عرض النقد بالمعنى الواسع أي السيولة المحلية مضافا لها الادخارات المودعة خارج المصارف التجارية (أي لدى المؤسسات الادخارية وصناديق الادخار المشتركة والوظيفية وجمعيات الإقراض...)

وقد كان من أنصار هذا التعريف Shaw and Guarly حيث اضاfo المؤسسات المالية الوسيطة وصناديق الادخار كمؤسسات خالقة للنقد، بحجة ان دورها تزايد مع تطور المجتمعات الاقتصادية مع تطور المجتمعات الاقتصادية و تطور مؤسسات الخدمات الوسيطة فيه .

وقد تعرض هذا التعريف لانتقادات عديدة، لإغفاله لدور النقود كوسيط للتبادل وعدم الخضوع للمؤسسات الوسيطة لسيطرة المصرف المركزي، وبالتالي عدم قدرته على التحكم بعرض النقود .

3- محددات "ضوابط العرض على النقود"

في معظم الدول هناك ضوابط معينة تحكم السلطات النقدية في إصدار الكميات النقدية المتاحة للتداول كما أن السياسة النقدية المتبعة في تحديد كمية النقود التي تطرح للتداول تخضع لاعتبارات عديدة منها:

- تأثير الكمية النقدية على مستوى الائتمان؛
- حجم العمالة في الدولة؛
- مقدار المواد الإنتاجية المعطلة؛

- تعاقب فترات التضخم والانكماش.

فلا اعتبارات السالفة هي مؤشر مؤتمر وفعال في تحديد الكمية النقدية من قبل السلطات النقدية للدولة، ولذلك يرى كثير من الاقتصاديين أن عملية عرض النقود هي عنصر متغير عديم المرونة.

4- الكتلة النقدية: تعتبر الكتلة النقدية من أهم العوامل المؤثرة على النشاط الاقتصادي في بلد ما، لذا فإن السلطات النقدية المركزية تسعى دائما التحكم فيها بما يوافق تطور ونمو النشاط الاقتصادي، لان الانخراط في إصدار النقد دون وجود مقابل مادي سوف يؤدي إلى مشكلة التضخم وكذا انخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية، مقارنة بالعملات الأخرى.

1.4 - تحليل الكتلة النقدية

وهي عبارة عن كمية وسائل الدفع المتداولة في بلد ما، في زمن معين، وتتكون من:¹

- وسائل الدفع التي تصدرها مؤسسات القرض البنكي، الحسابات الجارية البريدية والخزينة (الأوراق النقدية والنقود المساعدة والودائع لدى الاطلاع)؛

- التوظيفات لدى الاطلاع بفوائد والمسيرة من قبل مؤسسات القرض و الخزينة (حسابات على الدفتر البنكي، دفتر صندوق الادخار)؛

- الودائع بالعملة الصعبة؛

- سندات السوق النقدي التي تصدرها مؤسسات القرض (شهادة الإيداع).

2.4 - مقابلات الكتلة النقدية

تعتبر كمية النقد المتداولة للمؤسسات المصدرة لها البنك المركزي والبنوك التجارية (وكذلك الخزينة العمومية) اتجاه الوحدات الاقتصادية مشروعات وعائلات. ولكن وضع هذه الأرصدة النقدية تحت تصرف

¹ - مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مجوار، الجزائر، 2007، ص.72.

هذه الوحدات (خلق النقود) لا يتم إلا بمقابل، هذا المقابل لا يكون مصدره إلا العمليات الاقتصادية الحقيقية. وتتمثل عناصر الكتلة النقدية في أربعة أنواع¹:

- **الذهب:** يتكون الرصيد الذهبي، في لحظة معينة من مجموع السبائك والقطع النقدية الذهبية لدى البنك المركزي، وهو إذن صافي العمليات التي أجريت على الذهب خلال سنة.

في الأصل يستعمل الرصيد الذهبي لتغطية إصدار النقد القانوني. ولكن نظرا لإهمال نظام قاعدة الذهب، فقد تقلص هذا الدور إلى حد بعيد. أما تحديد قيمة وحدة النقد بالذهب، فلا يشكل سوى أساسا حسابيا يمكن استعماله خاصة في تحويل العملات بعضها مع البعض على المستوى الرسمي: أي تحديد سعر الصرف الرسمي، الذي كثيرا ما يختلف عن السعر السوقي.

ولكن للرصيد الذهبي دورا في إعطاء الثقة في العملة المحلية، في إطار المعاملات الدولية، مع هذه الملاحظة وهي أن ما يدعم هذه الثقة أكبر هي أهمية ودرجة رقي الجهاز الإنتاجي للبلد، وليس مقدار الرصيد الذهبي الذي يوجد في حيازته.

- **العملات الأجنبية:** أن رصيد العملات الأجنبية المعتبرة هو ما يوجد في طرف الأصول من الميزانية البنك المركزي فقط. لا تؤخذ في الحسابان العمليات بين البنوك التجارية وزبائنها غير المقيمين. كما هو شأن بالنسبة للرصيد الذهبي، يؤثر رصيد العملات الأجنبية في إصدار النقد المحلي، أي يؤثر في وسائل الدفع الداخلية.

أما مصدر هذه العملات، فيكون أما نتيجته لتصدير السلع والخدمات وطنية إلى الخارج، واثرا تواردا رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد في شكل استثمار أو قروض، وكذلك قبض فوائد رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج وعوائد اليد العاملة المهاجرة. وبالمقابل يمكن لهذه العملات أن تتسرب إلى الخارج نتيجة استيراد سلع وخدمات أجنبية، وكذلك اثر تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج ودفح فوائد رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة محليا وتحويلات اليد العاملة الأجنبية.

- **القرض المقدم إلى الاقتصاد:** حتى يمكن ضمان سير الاقتصاد، ونمو نشاطه تقوم البنوك التجارية بتقديم القروض على أساس المبالغ النقدية المودعة لديها، إلى زبائنها المنتجين (في الصناعة، في الزراعة

¹ - محمد شريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 65-70.

وفي التجارة) والمستهلكين. وتقوم البنوك بمنح هذه القروض نظرا لعدم كفاية وسائل الدفع السائلة الأخرى، في حيازة الوحدات الاقتصادية لأداء مختلف عمليات الإنتاج والاستهلاك.

فهذه القروض من شأنها إذن أن تزيد من كمية النقد المتداولة. وفي نفس الوقت نجد أن هذه القروض تغذي ودائع البنوك نفسها، مما يمكنها من منح قروض أكثر، وهكذا... فيقال أن النقود تخلق الودائع. وهذه القروض تكون مباشرة (فتح حساب دائن)، أو غير مباشرة بخصم كمبيالات أو أوراق تجارية أخرى.

• **القرض المقدم إلى الخزينة العمومية:** نعلم أن الخزينة العمومية هي التي تدير مال الدولة، فهي التي تقوم بتحصيل إيرادات الدولة وتمول نفقاتها. ولكن غالبا ما لا تتوصل إلى تغطية هذه النفقات بالإيرادات العادية، المتكونة من الضرائب بشتى أنواعها، وخاصة مع توسع نشاط الدولة والمؤسسات التي تتولى تمويل سير أعمالها. فعلا، يضاف إلى توسيع نشاط الدولة المؤسسي قيامها بتحقيق مشاريع استثمارية عمومية وتقديم إعانات إلى الشركات الوطنية... وذلك نجد في ميزانيات الدولة الحديثة، ليس فقط نفقات التسيير ولكن كذلك نفقات الاستثمار. وإذا لم تتمكن الخزينة العمومية من تغطية كل هذه النفقات، فإنها تلجأ إلى البنك المركزي، كما تتوجه إلى البنوك التجارية وإلى الوحدات الاقتصادية (عائلات ومشروعات) لتزويدها بالموارد النقدية التي تحتاج إليها لسد العجز في ميزانية الدولة. وتشمل القروض المقدمة إلى الخزينة العمومية خاصة:

- التسيقات المقدمة من طرف البنك المركزي؛
- السندات التي تكتتبها المؤسسات المصرفية والمالية؛
- السندات التي يكتتبها الجمهور (عائلات ومشروعات).

ولكن القروض التي تسبب في إصدار النقد، أي في زيادة الكتلة النقدية، هي المتمثلة في النوعين الأولين فحسب. أما النوع الثالث فإنه يمول عن طريق الادخار أي بنقد موجود قبل الاكتتاب، وبالتالي فهو لا يسبب في خلق نقد جديد.

المبحث الثاني: الاستقرار النقدي الداخلي

على مستوى الاستقرار النقدي الداخلي يتضمن التضخم وهو مشكلة تواجه كل الاقتصاديات في العالم وهو يحدث لعدد من الأسباب والعوامل التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية والتي تختلف من بلد إلى آخر وهذا بسبب اختلاف العوامل والآثار الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد، ومن جهة أخرى يتضمن سعر الفائدة حيث انه يحتل مكانة هامة في الأدبيات الاقتصادية باعتباره وسيلة رئيسية وأداة فعالة في التمويل والتنمية، كما انه يؤثر على الاقتصاد بصفة عامة لأن تأثيره ليس فقط على رغبات المستهلكين في الإنفاق أو الادخار ولكن أيضا على قرارات المستثمرين من أصحاب الأعمال والأفراد والمؤسسات المالية ورجال الأعمال والاقتصاد ككل.

المطلب الأول: مفهوم التضخم

أصبح التضخم مشكلة جميع عالمية تعاني منها دول العالم على اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية، لهذا نجد أن هذه الظاهرة أصبحت ذات اهتمام كبير وأصبحت من أكثر المشاكل التي تعرضت للبحث والتحليل وهذا لما تخلفه من آثار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

1- تعريف التضخم

للتضخم تعاريف متعددة:¹

فهناك من يعرفه على أساس كمي، وهناك من يعرفه على أساس الدخل والإنفاق كما أن هناك من يعرفه على أساس العرض والطلب.

1.1- التعريف المبني على النظرية الكمية يرى إن التضخم يعني: كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار .

2.1- التعريف المبني على نظرية الدخل والإنفاق يرى إن التضخم هو الزيادة في معدل الإنفاق والدخل.

3.1- التعريف المبني على نظرية العرض والطلب يرى إن التضخم عبارة عن زيادة الطلب على العرض تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

¹ - مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص ص: 87- 88.

وبالتالي فالتعريف العام للتضخم: هو الارتفاع العام والمتواصل للمستوى العام للأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الدولية.

وكذا يتمثل المظهر العام للتضخم في الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية للوحدة النقدية، هذه القيمة التي تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكن شراؤها بهذه الوحدات من النقد. ويمكن تعريفه أيضا :

هو زيادة كمية النقود بدرجة تتخفض معها قيمة النقود أو ارتفاع في معدلات الأسعار مع بقاء الدخل ثابت ويعرف أيضا على انه انخفاض القوة الشرائية للنقود.¹

ومنه يمكن تعريف التضخم بأنه الزيادة في كمية النقود المتداولة التي يترتب عليها زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي للسلع والخدمات في فترة زمنية معينة قد تكون قصيرة وقد تكون طويلة مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

2- أنواع التضخم وأسبابه

1.2- أنواع التضخم: ترتبط أنواع التضخم بمتغيرات اقتصادية في أسواق السلع والخدمات أو في أسواق عوامل الإنتاج..، كما ترتبط أيضا بتدخل الدولة في تحديد الأسعار وفرض الرقبة عليها أو ترتبط بنوع القطاع الذي يقع فيه التضخم.

حيث يميز الاقتصاديون عادة بين عدة أنواع من التضخم:²

➤ **التضخم المفرد (الجامح):** حيث ترتفع فيه الأسعار بشكل كبير وتزداد فيه سرعة تداول النقود وتتوقف فيه النقود عن العمل كمستودع للقيمة، وفي حال استمرار التضخم على هذا النحو فإنه قد يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتتهار معه قيمة الوحدة النقدية كما حدث لكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية حيث لم يكن هناك استقرار اقتصادي وسياسي و اجتماعي. وتواجه الدول صعوبات كثيرة من أجل السيطرة على هذا النوع.

¹ - سامر بطرس جلد، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2008، ص:151.

² - محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص: 79.

- **التضخم الزاحف (المتدرج):** حيث يكون ارتفاع الأسعار بطئاً وخلال فترات زمنية مختلفة ويكون الطلب الكلي معتدلاً. ويمكن السيطرة عليه وفي بعض الأوقات تعمل الدول على تحقيقه من أجل تحفيز الاستثمار.
- **التضخم الدوري:** وهذا النوع مرتبط مع التقلبات الاقتصادية، لها علاقة بالطلب الكلي أو العرض الكلي وينعكس أثر ذلك على ارتفاع المستوى العام للأسعار.
- **التضخم المكبوت:** وهنا يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من العرض الكلي منها، ولكن تتدخل الحكومة وتثب الأسعار بصورة قانونية، وبالتالي لا يعبر عن نفسه في صورة ارتفاع في الأسعار بسبب التدخل الحكومي وتقييد الأسعار، ويحدث ذلك عادة في حالات الحروب والأزمات. وينعكس هذا النوع من التضخم في مظاهر عديدة لعل أهمها: اختفاء السلع من الأسواق، وظهور الطوابير أمام منافذ التوزيع، وظهور السوق السوداء، إتباع نظام التقنين في توزيع السلع، التدهور المستمر في نوعية السلع.¹

2.2- أسباب التضخم

تتمثل أهم أسباب التضخم فيما يلي:

- **التضخم من جانب الطلب:** يحدث هذا النوع من التضخم عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع، أكبر من العرض الكلي لهذه السلع والخدمات، ويرجع هذا التحليل إلى الاقتصادي السويدي فيكسل والاقتصادي الإنجليزي كينز، وذلك عند محاولتهم صياغة النظرية الكمية، حيث قررا، إن كمية النقود ترتبط بمستوى الأسعار مباشرة وبطريقة تناسبية في التغيير، وبذلك فإن التضخم يحدث عندما تزداد هذه الكمية ويتوقف عندما تحد هذه الكمية، يكون معدل التضخم أو معدل ارتفاع الأسعار دائماً متكافئاً مع معدل التغيير في كمية النقود وقد قدم كينز صورة للتضخم من خلال الطلب، يتخذ شكل حلقة حلزونية تبدأ أولاً عن طريق زيادة في فائض الطلب النقدي يفوق الزيادة في العرض. وعندما يوجد مثل هذا الفائض فإنه سوف يؤدي إلى زيادة الأسعار، وعندئذ تعمل المشروعات على زيادة الإنتاج حيث إن زيادة الأسعار تعني إمكانية زيادة الإرباح، كما أن زيادة الطلب تعني التوسع الاقتصادي والرخاء الاقتصادي والرخاء الاقتصادي وإمكانية التصريف الإنتاج، وزيادة الإنتاج سوف

¹ - علي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانوني للنشر، الإسكندرية، 2014، ص 334-335.

تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على عناصر الإنتاج وبالتالي زيادة الأجور، ومن ثم تزداد القوة الشرائية الموزعة على عناصر الإنتاج وبصفة خاصة العمل، وهذه الزيادة في القوة الشرائية الموزعة على عناصر سالفة الذكر، سوف تتسرب إلى الاستهلاك، مما يؤدي إلى زيادة جديدة في الطلب وهذه الزيادة الجديدة في الطلب سوف تحقق نفس الدورة السابقة (زيادة في الإنتاج، ارتفاع في الأجور، زيادة في الطلب، والتي سوف يكون من نتائجها ارتفاعا جديدا في الأسعار، وبذلك ندخل في حلقة مفرغة من الارتفاع في الأسعار).¹

➤ **التضخم من جانب العرض:** تكون الزيادة من في تكلفة الإنتاج، غالبا نتيجة الزيادة في معدلات الأجور أي رغبة العمال في زيادة عوائدهم، ونصيبهم من ثمرات النمو المتمثلة في الزيادة في الدخل القومي، ومن أهم صور ارتفاع معدلات الأجور، هو ارتفاع أجور طبقات الإدارة العليا والفنيين المهرة على حساب العمال العاديين، نظرا لتعقيد الإنتاج الحديث والاتجاه للتشغيل الآلي والتقنيات العالية. كما تكون الزيادة في تكلفة الإنتاج نتيجة ارتفاع تكاليف المواد بدأت تطالب بأثمان عادلة لمنتجاتها إضافة إلى ارتفاع أجور النقل وكلفة التأمين. كذلك رؤوس الأموال خضعت بدورها لارتفاع في أسعار الفائدة ونتيجة الارتفاع في النفقات الصيانة بسبب تعقد الآلات المستخدمة حديثا في العمليات المالية. ولا بد نتيجة لهذه الزيادات في التكلفة إن تعتمد المشاريع إلى رفع معدل الأسعار كي تحافظ على مستوى الأرباح، وهذا ما يضعف القوة الشرائية عمليا ويحد من القدرة الشرائية بنسب متفاوتة من الناحية الفعلية لدى طالبي السلع والخدمات. فتعتمد إلى المطالبة بزيادة الأجور، وهكذا دواليك.²

➤ **التضخم من الجانب الهيكلي:** ترجع هذه النظرية التضخم في الدول النامية إلى اختلالات الهيكلية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في هذه الدول، ولا تلعب العوامل النقدية والمالية إلا دورا ثانويا في الضغوط التضخمية بها. حيث تعاني اقتصاديات الدول النامية من عديد من الاختلالات الهيكلية تمثل الأسباب الحقيقية التي تمكن وراء تلك الضغوط التضخمية، ولعل أهم هذه الاختلالات يتمثل فيما يلي:³

• **اختلال الهيكل الإنتاجي:** حيث تخصص الدول النامية في إنتاج وتصدير عدد محدود من المواد الأولية، وبالتالي تعتمد على أسواق الدول المتقدمة في تصريف منتجاتها الأولية وفي الحصول على المنتجات الصناعية منها، مما ينتج عن ذلك من تبعية اقتصادية للدول المتقدمة، ومن ثم فإن أي

¹ - منير إسماعيل أبو شاور، **نقود وبنوك**، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، 2011، ص ص: 276-277.

² - سلمان بودياب، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص، 207.

³ - علي عبد الوهاب نجا، **مراجع سابق**، ص ص: 331-333.

تغيرات اقتصادية في الدول المتقدمة تنعكس على اقتصاديات الدول النامية وبالتالي و بالتالي تتعرض أسعار صادراتها وحصيلتها منها إلى تقلبات كبيرة، فان انخفاض الطلب على الصادرات هذه الدول أو تقليل المستخدم منها، مما يترتب عليه انخفاض أسعار صادرات الدول النامية، ومن ثم حصة صادراتها من النقد الأجنبي، ويضعف هذا الأمر بدوره من قدرتها على الاستيراد سواء من مستلزمات الإنتاج أو المنتجات النهائية، ويؤدي هذا بدوره إلى نقص المعروض من السلع محليا فترتفع مستويات أسعارها. حتى في حالة زيادة الطلب على هذه المواد الأولية بسبب ظروف الرواج في الدول المتقدمة، فانه في ظل انخفاض مرونة الطلب على المواد الأولية وجمود الجهاز الإنتاجي ترتفع أسعارها، وتزداد حصة صادرات هذه الدول ويزداد الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي ويزداد الطلب الكلي بمعدلات تفوق معدلات زيادة المعروض من السلع والخدمات فترتفع مستويات الأسعار.

- **انخفاض مرونة عرض المنتجات الزراعية وبخاصة الغذائية منها:** حيث أن الطلب على المنتجات الغذائية ينمو بمعدلات تفوق معدلات نمو إنتاجها، مما يترتب عليه ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية والزيادة حدة الضغوط التضخمية بهذه الدول، وذلك بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني في معظم الدول النامية، في الوقت نفسه فان السياسات الاقتصادية بهذه الدول تتحيز ضد القطاع الزراعي، كما أن الجزء الأكبر من الاستثمارات يوجه إلى قطاعي الصناعة والخدمات وليس الزراعة، مما يعوق النمو بالقطاع الزراعي.

- **طبيعة عملية التنمية:** حيث تركز عمليات التنمية في مراحلها الأولى على مشروعات البنية الأساسية، التي لا تسهم في زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات في الوقت الذي يترتب عليها زيادة في الدخل والإنفاق، حتى في حالة الاستثمارات في المشروعات الإنتاجية وخاصة الكبرى منها، فهناك ما يسمى بفترة التفريخ وهي الفترة تزداد الدخل ويزداد الإنفاق دون أن تقابله زيادة في الإنتاج، كل هذه الأمور ينتج عنها زيادة في الدخل، ومن ثم زيادة في الطلب الكلي في الوقت الذي يتسم فيه العرض الكلي بانخفاض مرونته، ولم يستجب للزيادة في الطلب الكلي وينعكس هذا في ارتفاع الأسعار.

- **اختلافات في سوق العمل:** يعد تسابق الفئات المختلفة في المجتمع لزيادة نصيبهم النسبي من الدخل القومي من العوامل المسببة للتضخم. والمظهر الرئيسي لهذا التسابق هو مبالغة فئات العمال والحرفيين والمهنيين في المطالبة برفع أجورهم بمعدلات تفوق معدلات نمو إنتاجهم.

3- آثار التضخم

يؤدي التضخم إلى بروز العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي، وبالتالي تؤثر على عملية التنمية الاقتصادية وتتجم هذه الآثار، نتيجة التغير في قيمة النقود أثناء تعرض الاقتصاد لموجات اقتصادية لموجات تضخمية حيث يؤدي إلى التأثير على مستوى معيشة.

1.3- الآثار الاقتصادية المترتبة عن التضخم: ينتج عن التضخم آثار بالغة الأهمية على مستوى

التشغيل والإنتاج في الاقتصاد بالإضافة إلى ذلك انه يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي والثروة بين أفراد المجتمع.

- **الأثر على توزيع الدخل:** إن تأثير التضخم في توزيع الدخل ليس محايدا فهو يعيد التوازن لصالح الفئات الاقتصادية القوية على عكس الفئات الضعيفة التي يضرها كثيرا. فمن يستطيع أن يحافظ أو يزيد من مقدار دخله الحقيقي يستفيد من التضخم كأصحاب المهن والأعمال ممن تكون دخولهم متغيرة وغير ثابتة الذين يمكنهم الحصول على دخول نقدية أعلى نسبيا من غيرهم مما يمكنهم من الاستفادة من زيادة الأسعار مثل زيادة أرباح رجال الأعمال أما أصحاب الدخل الثابتة مثل العمال وحملة السندات. فأنهم سيتضررون من كون مداخيلهم الحقيقية وسوف تتخفض بزيادة الأسعار.¹
- **الأثر على اختلال ميزان المدفوعات:** يؤدي ارتفاع معدلات التضخم السنوية في الاقتصاد الوطني إلى التأثير سلبا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا، الأمر الذي يقلل من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى انخفاض في حجم صادراتها، ليس هذا فحسب بل إن زيادة أسعار السلع المنتجة محليا نتيجة التضخم، يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة وذلك لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المماثلة لها المنتجة محليا، بحيث ينجم عن الزيادة في حجم الواردات مع انخفاض حجم الصادرات إلى تحقيق عجز في ميزان التجاري، يؤدي بدوره إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات. ويزداد تأثير ميزان المدفوعات عند قيام الحكومة بوضع عدد من الإجراءات التي تحاول منع تسرب المزيد من القوة الشرائية وذلك من خلال

¹ - السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010، ص ص: 223 - 224.

وضع ضوابط تحد من الزيادة على الاستيراد والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية، وحدث ارتفاعات متوالية في مستويات أسعار السلع المحلية، في ظل محدودية الكميات المعروضة منها.¹

- الأثر على الادخار والاستثمار والاستهلاك: إضعاف الرغبة على الادخار، ومن ثم تخفيض معدل الاستثمار وتخفيض معدل النمو الاقتصادي، وذلك لان سعر الفائدة الحقيقي قد ينخفض إلى معدلات سلبية، عدا طرح معدل التضخم من سعر الفائدة الاسمي السائد في السوق، وهو الأمر الذي يؤدي الأحجام المدخرين، وتخفيض الأموال القابلة للإقراض. تخفيض قيمة العملة المحلية وإضعاف الحافز على الادخار بسبب تآكل القوى الشرائية للنقود. يؤدي التضخم إلى إرباك خطط رجال الأعمال والمنتجين، حيث يصعب وضع تقديرات دقيقة للتكاليف والإيرادات في المستقبل. توجيه الاستثمارات إلى القطاعات التي تنتج سلعا أسعارها مرتفعة وغالبا ما تكون سلع ترفيهية والمضاربة على العقارات والأوراق المالية.

تخفيض الإنتاج وعدم التشجيع على رفع الكفاءة الإنتاجية، وتشجيع أعمال المضاربة، فقد يدفع التضخم المستثمرين على اتخاذ قرارات غير صحيحة بشأن توقعات العائد على الاستثمار، او المبالغة في الكفاية الحدية لرأس المال المستثمر، التحفيز على زيادة الضياع الاقتصادي، من خلال تسوية الهياكل الاستثمارية، بجعل بعض القطاعات غير المنتجة أحيانا أكثر ربحية، هبوط المستوى المعيشي للشعب، ذلك ببساطة لان الأفراد سوف يطلبوا مبالغ نقدية اكبر لشراء الكميات نفسها من السلع والخدمات التي اعتادوا على شرائها في الماضي، زيادة التوقعات بالتضخم لان معدل التضخم لا يقف على حالة بدون تغيير بل قد يمضي قدما بمعدل أسرع، ويرجع ذلك إلى إقدام الأفراد على الشراء توقعا منهم بالمزيد من الارتفاع في الأسعار.²

2.3- الآثار الاجتماعية للتضخم

وتتمثل في النقاط التالية:³

- تدهور القدرة الشرائية، خصوصا لذوي الدخل الثابت كالموظفين وأصحاب المعاشات؛

¹ - أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات المالية والنقدية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 34.

² - السيد متولي عبد القادر، مرجع السابق، ص ص: 225 - 226.

³ - مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص: 98.

- التأثير السلبي على المقرضين بسبب انخفاض معدل الفائدة الحقيقي، بينما يستفيد من ذلك المقرضون حيث تقل تكاليف التسديد؛
- سوء توزيع الدخل القومي والذي يتجلى في بروز الطبقة والفقير و الأمراض والبطالة وتسريح العمال وينجر عن ذلك توقف عملية التنمية؛
- ظهور أفات واضطرابات اجتماعية.

المطلب الثاني: مفهوم سعر الفائدة

أصبح سعر الفائدة أمر ضروري وحيوي لعمليات النشاط الاقتصاد لمعظم الدول، وأمر لا مفر منه في تحقيق كفاءة و نجاعة عمليات التكيف والتغيرات الهيكلية التي تقترن بعملية الإصلاح في الأنظمة المالية والنقدية.

1- تعريف سعر الفائدة: يعرف الاقتصاديون الكلاسيك سعر الفائدة بأنه العائد الذي يحصل عليه الأفراد نتيجة انتظارهم مدة معينة من الزمن يمتنعوا فيها عن الاستهلاك ويحتفظون فيها بأموالهم في صورة مدخرات، أي أن سعر الفائدة لدى الكلاسيك تمثل العائد على الانتظار أو العائد على الحرمان.

وتعرف النظرية الحديثة لسعر الفائدة انه ليس إلا مكافأة عن التخلي عن السيولة، وسنجد أن سعر الفائدة هو السعر الذي يوازي بين عرض كمية معينة من النقود وبين الرغبة في الاحتفاظ بالثروات في صورة نقدية، أو الطلب على النقود.¹

كما يعرف بأنه الثمن الذي يدفعه المقترض في مقابل تخلي المقرض عن النقود (أي منفعة النقود) لفترة زمنية معينة. أي انه يدفع في مقابل عدم اكتناز المدخر للنقود أو عدم الاحتفاظ بها كأصل سائل. يتمثل الادخار في الجزء من الدخل النقدي الذي لا ينفقه صاحب الدخل على شراء السلع الاستهلاكية، أي على الاستهلاك. هذا الجزء قد يستخدم احد استخدامات ثلاثة:²

✓ في شراء أوراق مالية (أسهم وسندات). وهو توظيف لرأس المال النقدي، يعد استثمارا بالنسبة للفرد وليس للمجتمع إلا إذا تم شراء الأسهم مساهمة في خلق وحدة إنتاجية جديدة.

✓ في بناء طاقة إنتاجية جديدة عن طريق شراء سلع إنتاجية واستخدامها في هذا الغرض، أي الاستثمار.

¹ - سامر بطرس جلدة، مرجع سابق، ص: 61.

² - محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص: 365.

✓ في الاكتناز أي حجز الجزء المدخر نهائيا عن التداول.

- يمثل سعر الفائدة المبلغ الذي يدفعه أصحاب المشروعات على رأس المال النقدي المقترض من السوق النقدي والمالي، والمخصص لإقامة مشروعات جديدة أو شراء سلع إنتاج، وإضافة توسعات رأسمالية.¹

2- تطور سعر الفائدة

جاءت النظرية الكينزية الشهيرة في كتاب (النظرية العامة في توظيف والفائدة والنقود)، حيث وجه كينز الأنظار إلى دور النقود في الاقتصاد وأثارها، بمعنى إعطاء النقد دورا كثر أهمية في النشاط الاقتصادي، وان الدولة يجب أن تكون تدخلية عبر الإنفاق العام، وعبر استخدامها لأدوات السياسة النقدية ومنها سعر الفائدة. وبذلك تغيرت النظرة إلى النقود ودورها في النشاط الاقتصادي، خاصة في الدول النامية الجادة في عملية التنمية. وتعرضت أدوات النظرية النقدية إلى تطوير وتحديث، ترافق باهتمام وسائل الإعلام بإبراز ومتابعة أنباء تعديل تقلبات معدلات الخصم والفائدة وأسعار الصرف ومنعكساتها الاقتصادية والاجتماعية. وأصبح ينظر إلى معدل الفائدة على انه ظاهرة نقدية لأنه يحدد انطلاقا من عرض وطلب النقود، على الرغم من العلاقة المؤكدة والمباشرة بين المتغيرات النقدية والمتغيرات الاقتصادية الحقيقية، التي أثبتتها الواقع العملي المعاصر، المستند إلى الفكر الكينزي المطور، حيث (تبنّت المصارف المركزية معدلات الفائدة كأهداف وسيطة للسياسة النقدية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وذلك لتحقيق الأهداف النهائية المتمثلة بما يلي:²

- استقرار نسبي للأسعار؛
- توازن ميزان المدفوعات؛
- تحقيق مستوى مناسب من التشغيل؛
- تحقيق مستوى مناسب من النمو.

ومع بداية الثمانينات ارتفعت معدلات التضخم العالمي التي دفعت معها أسعار الفائدة نحو الأعلى مولدة ضغوطات كبيرة على الاستثمار والتشغيل والنمو.

¹ - محمد خلة توفيق، اقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2011، ص:118.

² - مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974-2003)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص ص: 48- 49.

3- أنواع سعر الفائدة: تقسم سعر الفائدة إلى الفائدة البسيطة والفائدة المركبة، ويمكن التعرف بإيجاز إلى كل نوع من هذه الأنواع:¹

1.3- الفائدة البسيطة: و هي ذلك النوع الذي يعبر عن الفائدة أو الربح الناجم عن أي مبلغ خلال وحدة زمنية، وهي تلك الفائدة التي لا تضاف إلى المبلغ الأصلي.

2.3- الفائدة المركبة: و تعرف هذه الفائدة على أنها الفائدة أو الربح الناجم عن أي مبلغ خلال وحدة زمنية محددة، وتضاف إلى المبلغ الأصلي في نهاية كل مدة زمنية بحيث تكون جزءا من المبلغ الأصلي ، و بهذا المفهوم فإن الفائدة المركبة تؤدي إلى زيادة رأس المال من مدة لأخرى.

كما تنقسم معدلات الفائدة حسب طول أجل الدين الذي يستحق عليه الفائدة:²

3.3- معدل فائدة قصير الأجل: وهو ذلك المعدل الذي يسري على الديون قصيرة الأجل مثل القروض قصيرة الأجل وأوراق الدين قصيرة الأجل كالسندات قصيرة الأجل و أدونات الخزينة.

4.3- معدل الفائدة طويلة الأجل: ويسري على الديون طويلة الأجل مثل القروض طويلة الأجل وأوراق الدين طويلة الأجل كالسندات طويلة الأجل.

وعادة ما تكون معدلات الفائدة طويلة الأجل، أعلى من معدلات الفائدة قصيرة الأجل إلا في حالات استثنائية تحدث في الركود الاقتصادي حيث تسود توقعات المستثمرين بانخفاض معدلات الفائدة في المستقبل لذا تصبح معدلات الفائدة قصيرة الأجل أعلى من معدلات الفائدة طويلة الأجل.

4- وظائف سعر الفائدة: نستطيع أن نحصر بشكل عام وظائف سعر الفائدة في مايلي:³

1.4- ضمان تدفق الأموال من الوحدات الاتفاقية المدخرة (SSU) Surplus Spending Units إلى الوحدات الانفاقية العجزية (DSU) Deficit Spending Units وهذا ما يشجع على زيادة الادخار الذي إذا استخدم لأغراض استثمارية يؤدي إلى تنشيط الإنتاج وتخفيض معدلات البطالة.

¹ - عدنان نايه النعيمي، ياسين الكاسب الخرشة، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص: 296.

² - رسمية احمد أبو موسى، الأسواق المالية والنقد، الطبعة الأولى، دار المعترف للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص: 141.

³ - عبد المنعم السيد علي، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر، الأردن، 2004، ص: 300.

2.4- يحقق سعر الفائدة، في الأسواق التي تسودها المنافسة الحرة، كفاءة أكبر في استخدام الموارد الاقتصادية من خلال توجيه الأموال في الأسواق المالية نحو المشروعات الاستثمارية التي تعطي أعلى مردودات متوقعة.

3.4- يعتبر سعر الفائدة من المتغيرات الأساسية التي تؤثر على الطلب على النقود، وبذلك يمكن أن يحقق التوازن في سوق النقد بين عرض النقد والطلب عليه.

4.4- كذلك يعتبر سعر الفائدة من المتغيرات الرئيسة في التأثير على تدفق الأموال على المستوى الدولي. فإذا ارتفع سعر الفائدة في بلد مقارنة بالبلدان الأخرى فإن ذلك يحفز على تدفق الأموال، ويقدر ما هو مسموح به قانوناً، من البلدان الأخرى إلى ذلك البلد لسببين هما:

✓ يشجع ارتفاع سعر الفائدة الوحدات المقرضة في البلدان الأخرى على استثمار أموالها في البلد الذي يعطي أعلى سعر فائدة؛

✓ يدفع ارتفاع سعر الفائدة الوحدات المقرضة إلى تفتيش عن مصادر أخرى للإقراض وبسعر فائدة أقل من البلدان الأخرى.

5.4- تستطيع الحكومات من خلال التأثير على سعر الفائدة في السوق أن توجه الاقتصاد الوطني وفق السياسة المرسومة له. فإذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من الركود أو الكساد تستطيع الحكومات أن تستخدم أدواتها السياسية للضغط على أسعار الفائدة وتنشيط الإنفاق الاستثماري أو الإنفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة من خلال توفير القروض بأسعار فائدة منخفضة.

5- **العوامل المؤثرة على معدلات الفائدة:** تشير المراجع العلمية إلى أن هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر في سلوك منحنيات الفائدة وتفسيرها. من بين هذه العوامل ما يلي:¹

1.5- **تجزئة الأسواق:** يختلف الأفراد والمنشآت من حيث حاجتهم للأموال ومدة احتياجهم لها. فالبعض يحتاجها لآجال قصيرة. بالمقابل فإن هناك مدخرين يفضلون إقراض مدخراتهم لآجال قصيرة. وكذلك الحال فإن هناك مقترضين يحتاجون الأموال لآجال طويلة وبالوقت نفسه فإن هناك مدخرين يفضلون إقراض مدخراتهم لآجال طويلة. بناء على ما تقدم فيتم تجزئة الأسواق إلى قسمين: أسواق لتداول الأدوات المالية قصيرة الأجل، وأسواق لتداول الأدوات المالية طويلة الأجل.

¹ - عدنان نايه النعيمي، ياسين الكاسب الخرشة، مرجع سابق، ص: 299.

2.5- تفضيل السيولة: يؤكد هذا التفسير على أن الأدوات المالية طويلة الأجل تحقق عائدا أعلى من ما تحققه الأدوات المالية قصيرة الأجل، كون أن الأخيرة أعلى من السيولة، أي قدرتها للتحويل إلى النقد بسرعة وبخسارة متدنية مما يجعلها مفضلة لدى مقرضي الأموال، أما بالنسبة للمقترضين فإنهم يفضلون الأدوات المالية طويلة الأجل كونها ذات مخاطر أقل. عليه فهم على استعداد لدفع معدلات الفائدة أعلى مقابل حصولهم على القروض طويلة الأجل.

3.5- توقعات المستثمرين: ويشير هذا العامل إلى توقعات المستثمرين بشأن معدلات التضخم، التآكل في القوة الشرائية للنقود، في المستقبل، فكلما ساد التوقع باحتمال انخفاض معدل التضخم كلما أدى ذلك إلى انخفاض معدل الفائدة، والعكس من ذلك إذا ساد التوقع بارتفاع معدل التضخم.

4.5- المؤثرات الأخرى: بالإضافة إلى ما تقدم فإن هناك مجموعة من العوامل الأخرى التي تؤثر في هيكل أسعار الفائدة من أهمها ما يلي:

- ❖ السياسة النقدية؛
- ❖ السياسة المالية؛
- ❖ مستوى النشاط الاقتصادي.

المبحث الثالث: الاستقرار النقدي الخارجي

يتضمن الاستقرار النقدي الداخلي سعر الصرف وهو يعتبر إحدى أهم السياسات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق الاستقرار النقدي نظرا لعلاقته المتبادلة مع المتغيرات الاقتصادية، ومن جهة أخرى يتضمن ميزان المدفوعات الذي يعطي صورة واضحة عن نقاط القوة و الضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني ، و كذلك تأثير المعاملات الخارجية على الاقتصاد القومي.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

إن تداخل العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين دول العالم والتي لكل منها عملة وطنية مختلفة أدى إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف حيث أصبح سعر الصرف همزة وصل بين جميع أنحاء العالم وأداة ربط بين كل الاقتصاديات. كما يعتبر أيضا محط اهتمام كبير من طرف كافة المستثمرين والاقتصاديين وجل القطاعات في الدول وحتى على مستوى الأفراد العاديين.

1- تعريف سعر الصرف

يمكن أن نذكر عدة تعاريف لسعر الصرف تجتمع في مفهوم واحد:

- يمكن النظر إلى سعر الصرف من زاويتين، الزاوية الأولى، يعرف سعر الصرف بأنه: ("عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي")، ومن زاوية ثانية ينظر إلى سعر الصرف على انه ("عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمننا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية").¹
- هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين.²
- وكذلك سعر الصرف هو أداة ربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعار السلع في الاقتصاد العالمي.³

كما أن تسعير العملات يخضع إلى طريقتين هما:

¹ - سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 15.

² - زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص: 44.

³ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 96.

- التسعير المباشر هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية. وفي الوقت الراهن، قليل من الدول من يستعمل طريق التسعير المباشر. وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة بريطانيا، في المركز المالي في لندن؛
 - أما التسعير غير المباشر فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية. ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر.
- ومن خلال التعريف السابقة يمكن أن نستخلص سعر الصرف هو ثمن عملة دولة ما مقومة على شكل عملة دولي أخرى. أي تبادل عملتين.

2- أشكال سعر الصرف: تتميز أسعار صرف العملات بعدم الثبات، فقد تتغير بالزيادة أو النقصان بناء على ما يؤثر فيها سواء كانت إجراءات إدارية أو تأثيرات اقتصادية محظ تظهر من خلال آلية الغرض والطلب على العملة في سوق الصرف، وهناك أربعة أشكال لسعر الصرف:

1.2- سعر الصرف الاسمي: يتحدد المعدل الاسمي لسعر للصرف يوميا في سوق الصرف ويستجيب هذا السعر لمجموعة من المحددات كتطور الأسعار الوطنية والدولية ومعدلات الفائدة والعوامل النفسية، كما تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر الاسمي من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي (مؤشر سعر الصرف) وهذا المؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة وذلك مع إعطاء كل عملة من العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة وذلك مع إعطاء كل عملة من العملات وزنا مرجحا أي أهمية نسبية بالتوازن مع دور الدولة في العلاقات النقدية والتجارية الدولية.¹

2.2- سعر الصرف الحقيقي: بخضوع أسعار الفائدة ومستويات الأسعار لمجموعة من التغيرات في مختلف الدول بإضافة إلى سلوك المتعاملون في سوق الصرف فان سعر الصرف الاسمي لا يعبر عن سعر الصرف الحقيقي.²

¹ - السعيد عناني، آثار تقلبات سعر الصرف وتدبير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها حالة مؤسسة الملح بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006، ص: 11.

² - بغداد زيان، تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012- 2013، ص ص: 16-18.

سعر الصرف الحقيقي يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة كما انه يساعد للمتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.

إن اتجاه وميل مؤشر سعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع يؤدي الضعف وتقلص التنافسية للسلع المصدرة من حيث الأسعار، وبالمقابل فان انخفاض هذا المؤشر يعتبر عامل ايجابي يؤدي إلى القدرة التنافسية وبالتالي تشجيع الصادرات لهذا فأن لاتجاهات هذا المؤشر الحقيقي للصرف أهمية كبيرة بالنسبة لميزان المدفوعات وكذا لتطورات ونمو الأسواق السلعية والنقدية المالية.

وعلى سبيل المثال فارتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات.

بافتراض إن مستوى الأسعار العام لبلد هو P وفي البلد الأجنبي هو P^* وسعر الصرف الاسمي هو E ، فان سعر الصرف الحقيقي (e) هو كالتالي:

حيث e يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

ولو أخذنا كمجال للمقارنة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي:

$$TRC = \frac{TCN/pdz}{1\$/pus} = \frac{TCN.pus}{pdz}$$

حيث:

TRC: سعر الصرف الحقيقي.

TCN: سعر الصرف الاسمي.

Pus: مؤشر الأسعار بأمريكا.

Pdz: مؤشر الأسعار بالجزائر.

1\$/pus: القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا.

TCN/pdz: القوة الشرائية للدولار الأمريكي في الجزائر.

وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي لدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر.

وبهذا فارتفاع سعر الصرف الحقيقي ينطوي على أنه يتطلب أكثر من وحدات سلع أجنبية لشراء وحدة من السلع المحلية وعليه فهو نوع من فقدان القدرة على المنافسة والعكس صحيح. حيث نجد أن سعر الصرف الحقيقي يساعد كثيرا في دراسة تطورات سعر الصرف خاصة في الدول الناشئة.

3.2- سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما. وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية. وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز "LASPEYRES" للأرقام القياسية:¹

$$TCNE = \left\{ \sum_p Z_p X_0^p (e_t^p \cdot I e_t^r) / \sum_p X_0^p (e_0^p I e_0^r) \right\} \times 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p INER_{pr} \times 100$$

حيث (e^{pr}) سعر صرف عملة البلد P بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي؛ $INER_{pr}$ - مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس؛

e_0^p, e_t^p - سعر الصرف عملة البلد مقارنة بالدوار في سنة القياس t أو سنة الأساس 0؛

e_0^r, e_t^r - سعر الصرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس t أو سنة الأساس؛

X_0^p - قيمة الصادرات إلى الدولة P في سنة الأساس ومقومة بعملتها، وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة

في حساب مؤشر لاسبيرز؛

Z_p - حصة الدولة P من إجمالي صادرات الدولة المعنية r مقومة لعملة هذه الأخيرة.

يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته، بالنظر إلى إمكانية اختلاف عدة عوامل مثل: سنة الأساس، قائمة عملات البلدان المتعامل معها والأوزان المعتمدة في تكوين السلة. فإذا كان هدف

¹ - بغداد زيان، مرجع سابق، ص: 18.

المؤشر هو قياس أثر تغير سعر الصرف على عوائد الصادرات، فتستخدم الصادرات الثنائية في تحديد أوزان المؤشر، أما إذا كان الهدف هو قياس عوائد صادرات سلعة أو عدد محدود من السلع بالنسبة لبلد ما إلى العالم فتستخدم حصص البلدان المنافسة من الصادرات العالمية في تكوين الأوزان في المؤشر. أما بالنسبة لسنة الأساس فيتم اختيار سنة يكون فيها اقتصاد البلد المعني قريبا من التوازن.

4.2- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: يعتبر سعر الصرف الفعلي الحقيقي سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لأسعار صرف ثنائية عدة، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذات دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لا بد أن يخضع إلى التصحيح بإزالة أثر التغيرات الأسعار النسبية.¹

يستعمل مؤشر (TCER) للحكم على التطور الحقيقي لقيمة العملة المحلية، فهو لا يقاس من خلال أسعار التبادل الاسمية فقط، على غرار (TCEN)، بل يأخذ في الحسبان مؤشرات الأسعار وتطوراتها لدى أهم الشركاء التجاريين، فهو يمثل العلاقة بين مؤشر الأسعار المحلية والمؤشر السائد لدى هؤلاء البلدان، يمكن احتساب (TCER) وفق الصيغة التالية:²

$$TCER = IP_i / IP_{PTi} \text{ (TCEN)}$$

بحيث يمثل:

IP_i : المؤشر العام للأسعار الداخلي لبلد في الفترة i ؛

IP_{PTi} : السعر المرجح الذي يلخص مجموعة المؤشرات العامة للأسعار في الفترة لدى أهم الشركاء التجاريين؛

TCEN: مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي.

من المعادلة، يتضح أن مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعلي هو عبارة عن مؤشر سعر الصرف الاسمي معدل بمؤشر الأسعار ذات الصلة بأهم الشركاء التجاريين أو المنافسين.

إن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعلي يعبر عن انخفاض التنافسية الخارجية للبلد، والعكس صحيح.

¹ - السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص: 117.

² - عبد المجيد قدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011، ص ص: 123-124.

5.2- سعر الصرف التوازني: تقترن تسمية سعر الصرف هذا مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يعبر عن توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي.

إن الصدمات المؤقتة تؤثر في سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، ولهذا فمن الضروري، بحيث يعتمد سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي (الأساسيات)، وبالتالي تحديد كيفية تأثير هذه الأساسيات على سعر الصرف. ويعتبر سعر الصرف الحقيقي أفضل معيار ومحدد لقياس سعر الصرف التوازني الذي هو الآخر يتوقف على متغيرات نقدية هي:¹

- معدل نمو الدخل القومي ؛
- معدل التغير النسبي في المعروض النقدي ؛
- معدل التغير في سعر الفائدة ؛
- اتجاه الطلب على النقود.

3- أنظمة سعر الصرف: يقصد بنظام الصرف تلك القاعدة التي حدد على أساسها أسعار صرف العملات، كما أن تعدد الأنظمة النقدية الدولية مرتبط أساساً بتعدد أنظمة الصرف، إلا أن جميعاً يهدف إلى إيجاد توفير قاعدة يمكن من خلالها تحويل عملة بلد ما إلى أخرى، وتتنوع أنظمة الصرف في الزمان والمكان ناتج عن تنوع المقاييس التي تتخذها المجتمعات في حساب القيم الاقتصادية،² ويمكن إجمال نظم الصرف فيما يلي:

1.3- نظام سعر الصرف الثابت: تتمثل أسعار الصرف الثابتة بنظام الذهب ولنظام الذهب وظيفتان أساسيتان. الأولى داخلية ومهمتها تحديد كمية البنكنوت المصدر، ففي ظل نظام الذهب، ارتبط الإصدار النقدي برصيد البلد من الذهب، وبالتالي فإن حرية البنك المركزي في إصدار النقود مقيدة تقيداً تاماً بكمية الذهب الموجودة في التداول. أما الوظيفة الخارجية لنظام الذهب، فهي تثبيت سعر الصرف، أي سعر مبادلة عملة وطنية بالعملات الأجنبية، ويتميز نظام الذهب بثبات نسب مبادلة العملات بعضها ببعض، حيث ترتبط العملات بأسعار صرف ثابتة في إطار تحويل الواحد منها إلى أخرى بلا قيد أو شرط.³

¹ - بغداد زيان، مرجع سابق، ص ص: 19-20.

² - بربري محمد أمين، سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1990-2003)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، -2004-2005، ص: 52.

³ - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص: 102.

2.3- نظام سعر الصرف الموعوم: يتميز هذا النظام بمرونته وقابليته للتعديل على أساس بعض المعايير منها: المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوءها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها:¹

- **التعويم المدار:** وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.
- **التعويم الحر:** وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق. ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتححرر من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة، ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيودا.

3.3- نظام الرقابة على الصرف

التوازن في ظل هذا النظام لا يتحقق عن طريق خروج ودخول الذهب كما هو الحال في نظام الصرف الثابت، ولا عن طريق تقلبات أسعار الصرف كما هو الحال في نظام الصرف العائم، ولكن عن طريق التدخل الإداري المباشر للدولة من أجل الموازنة بين الطلب على العملات الأجنبية وعرضها، وجوهر الرقابة على الصرف، توزيع الكمية المحدودة التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على الطالبين بما يتفق مع الأهداف السياسية والاقتصادية للدولة.²

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن في ظل الرقابة على الصرف أن يكون هناك تعدد في أسعار الصرف، فإذا ما رغبت الدولية مثلا في تشجيع بعض أنواع الواردات التي تعتبر أساسية فإنها تقوم بهذه الحالة ببيع العملات الأجنبية اللازمة للحصول على هذه الواردات إلى المستوردين المحليين بثمن منخفض وبالعملة الوطنية، وقد ترغب الدولة في تشجيع بعض أنواع الصادرات لأهميتها في الاقتصاد القومي، عندئذ فإنها تدفع لمصدري هذه السلع ثمنا مرتفعا من العملة الوطنية مقابل النقد الأجنبي الذي تحصلون عليه من التصدير في حين أنها تدفع ثمنا أقل لشراء العملات المتحصلة في تصدير سلع أخرى.³

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية والكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص: 116 .

² - بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص: 34 .

³ - شفيق نوري موسى، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012، ص ص: 166-

4- سوق وسياسة سعر الصرف: سنتطرق في هذا الفرع إلى أهم المفاهيم المتعلقة بسوق وسياسة سعر الصرف.

1.4- أسواق الصرف: تتم عمليات الصرف في ما يسمى بسوق الصرف وهو عبارة عن المجال أو المكان التي يتم فيه تبادل مختلف العملات، أو التقاء عرض العملات الصعبة للبيع مع طلب شرائها وذلك بعد تحديد أسعار صرف العملة الوطنية مقابل هذه العملات لإجراء عملية التبادل.

2.4- تعريف سوق الصرف

يمكن تعريف سوق الصرف الأجنبي بأنه:

يعبر سوق الصرف عن السوق الذي تنفذ فيه عمليات البيع والشراء للعملات الأجنبية، ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق، ففي العادة تتم العمليات من البنوك بواسطة أجهزة تداول الكترونية ومعلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات اتصال أو أقمار صناعية يتم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية وتعمل 24 ساعة على 24 ساعة وهذا نتيجة اختلاف التوقيت في هذه الأسواق.¹

3.4- المتدخلون الرئيسيون في سوق الصرف: تعمل أسواق الصرف على مدار الساعة، وأي طرف يتدخل في سوق الصرف سواء كان بائع أو مشتري يعتبر عضوا مشاركا فيه:²

1.3.4- البنوك والمؤسسات المالية: البنوك هي التي تجمع أوامر الزبائن لبيع وشراء العملات، ولها تختار المكان والزمان، سوق محلي أو خارجي تتعامل هذه البنوك والمؤسسات مع سوق الصرف إما كوسيط لعملائها الراغبين في التعامل مع السوق، حيث تقوم بشراء وبيع العملات الأجنبية بالنيابة عنهم، أو أن تتعامل هذه المؤسسات مع هذا السوق لحسابها الخاص، وذلك لأنه في الوقت الذي تشتري فيه عملات أجنبية من عملائها أو تبيع لهم، فإن أوضاعها من هذه العملات تتأثر مما يترتب عليه القيام بعمليات الشراء والبيع اللازمة لتصحيح أوضاعها بما يتناسب والسياسات الموضوعية لها فهي بذلك تعد جزء لا يتجزأ من عمليات إدارة احتياطات وتغذية حساباتها.

¹ - ناصري نفيسة، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات المباشرة في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص:75.

² - درقال يمينية، دراسة تقنيات أسعار الصرف في المدى القصير اختيار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص ص:27-29.

2.3.4 - السماسرة: تدخلهم ليس إجباري ولكن يسهل عملية تكامل الأوامر، يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمولة بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتريّة لهذه العملات، إذن فالسمسار يقوم بدور الوسيط بين طرفي التعامل.

3.3.4 - الوسطاء المعتمدين: هي تلك المنشآت المالية التي تسمح لها السلطات النقدية بالقيام لحسابها الخاص أو لحساب زبائنها بعمليات على العملات الصعبة.

4.3.4 - البنك المركزي: من أبسط وأهم العملات في سوق العملات الأجنبية البنوك المركزية حيث أن تعاملها يكون كالتالي:

فتكون إما بائعة أو مشتريّة للعملات الأجنبية فهو بذلك يقوم تنفيذ بعض السياسات المتعلقة بعملة بلده أي يقوم بعمليات السوق المفتوحة من جهة وينفذ أوامر الحكومة باعتباره بنك الدولة، وكل هذا القصد حماية مركز العملة المحلية، كما أن تدخل البنك المركزي يكون بصورة منتظمة باعتباره منظمة رسمية، ويمكن للبنك المركزي أن يؤثر على سعر الصرف من خلال قناتين هما:

- قناة تغيير الأسعار النسبية للأصول المحلية والأجنبية: حيث تقوم السلطات النقدية بتعقيم شراء المواطنين للعملات الأجنبية، وذلك عن طريق قيامها بشراء السندات المحلية.
- قناة التوقعات: بما أن المتعاملين يعتقدون أن السلطات النقدية لديها معلومات أكثر من تلك التي بحوزتهم حول أسواق الصرف، فإنهم مباشرة بعد شعورهم بتدخلها في السوق يقومون بتعديل توقعاتهم حول سعر الصرف، وفقا لاتجاه الحكومة فإذا كان التدخل في شكل شراء للعملة فان سعر الصرف ينخفض.

5- سياسة سعر الصرف: إن سياسة سعر الصرف تسعى إلى فهم تغيرات سعر الصرف، لكي لا تكون عاقبتها وخيمة على الأعوان الاقتصاديين، فالأعوان الاقتصاديون خلال قيامهم بعلاقاتهم الخارجية يتعرضون لأخطار الصرف، هذا ما يعرف وكأنه إمكانية تحقيق خسارة في الصرف وأيضا السلطات النقدية تحدد كهدف تأطير تقلبات سعر الصرف للحد من هذا الخطر، زيادة على هذا تعد كأداة لتقوية الاقتصاد عندما يتعد سعر الصرف عن تعادل القوة الشرائية.

وبهذا تعتبر سياسة الصرف جزءا من السياسة الاقتصادية التي تسمح أهدافها كالتشغيل الكامل، النمو الاقتصادي، استقرار الأسعار والتوازن الخارجي.¹

6- أدوات سياسة سعر الصرف: لتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل، وأهمها:²

1.6- تعديل سعر صرف العملة: لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها لما تتدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت، أما عندما تتدخل في ظل نظام سعر صرف عائم فتعمل على تأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة.

وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، وتتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي. إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط:

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة اكبر من الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي لارتفاع من الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد تخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية.
- عدم قيام الدولة المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب عن التخفيض.

- استجابة السلع المصدرة للمواصفات، الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

- الاستجابة لشروط مارشال-ليرنر والقاضي بان تكون: $e_m + \epsilon_m > 1$

أي مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات اكبر من الواحد الصحيح.

¹ - بن ختم يوسف، العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية - حالة الجزائر -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص:26.

² - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقنية، مرجع سابق، ص:134-137.

2.6- استخدام احتياطات الصرف: في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية. وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية. وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.

وفي ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها إلا إن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.

3.6- استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة. في النظام النقدي الأوربي عندما اعتبر الفرنك اضعف من المارك الألماني. عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة اعلي من أسعار الفائدة الألمانية. إلا إن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو.

4.6- مراقبة الصرف: تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة. ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال الخاصة، ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية:

- منع التسوية القبلية للواردات؛

- الإلزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة؛

- تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة؛

- تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة، وحسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج إلا بترخيص مرتبط بعملية تجارية أو مالية مبررة.

5.6- إقامة سعر صرف متعدد: يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف العملة، احدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، إما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير

الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي، بل هناك من يذهب إلى ضرورة تعويم سعر الصرف المتعلق بالعمليات العادية. وإخضاع العمليات الخاصة بالقطاعات المحبذة والواردات الأساسية إلى سعر صرف محدد إدارياً. إلا أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة ويخضع سعر الصرف إلى مزاجية السلطات. فضلاً عن صعوبة اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي والتي تقضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف.

المطلب الثاني: مفهوم ميزان المدفوعات:

لميزان المدفوعات أهمية كبيرة لأن تعامل البلدان فيما بينها في مجال المعاملات الاقتصادية يقتضي تسجيل الدولة لكل معاملاتها في سجل بميزان المدفوعات، يمكن بمجرد الإطلاع عليه معرفة مركز الدولة من حيث المدفوعات التي يتعين عليها دفعها إلى العالم الخارجي وما على هذا العالم الخارجي أن يدفعه للدولة.

1- تعريف ميزان المدفوعات: هو سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة وهي في العادة سنة كاملة.¹

كما يعرف أيضاً بأنه عبارة عن كشف سجل محاسبي يشمل على جميع مقبوضات التي تحصل عليها الدولة من الدول الأخرى ويوضح جميع مدفوعاتها لتلك الدول الأخرى خلال فترة زمنية محددة قد تكون سنة أو ستة شهور أو ربع سنة وهذا الحساب يعطي وصفاً دقيقاً ومنتظماً لتسلسل عمليات القبض والدفع بين دولة ما ودول العالم الخارجي ويمكن القول أن ميزان المدفوعات هو عبارة عن كشف يبين دائنين ومديونية الدولة من خلال معاملاتها الدولية المنظورة والغير المنظورة.²

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول أن ميزان المدفوعات هو سجل منظم لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة.

¹ - موسى سعيد مطر، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص:15.

² - توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص:17.

2- وظائف ميزان المدفوعات

تتمثل وظائف ميزان المدفوعات فيما يلي:¹

1.2- تقديم معلومات مهمة عن درجة التي يرتبط بها اقتصاد الدولة مع اقتصاديات الدول الأخرى في العالم، ويتوفر البيانات اللازمة يمكن الوصول لمزيد من التفاصيل عن التطور الزمني والتحويلات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية الدولية التي مر بها اقتصاد الدولة،

2.2- مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية في توجيه جميع الأمور المهمة في الدول نتيجة الارتباط بين ميزان المدفوعات والإجراءات المالية والنقدية في الدولة،

3.2- تعتبر البيانات الواردة في ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاديات العالمية.

3- **هيكل ميزان المدفوعات:** لقد جرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة يضم كل قسم منها، نوعاً متميزاً من المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة أو المتقاربة في أهدافها: كما يلي:²

ويشمل الحساب الجاري الذي يضم جميع المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل الوطني بصورة مباشرة، سواء بزيادته أو نقصانه، وينقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين هما:

➤ **الحساب التجاري:** ينقسم بدوره إلى حسابين فرعيين، وهما:

- **حساب التجارة المنظورة:** ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر عبر حدود الدولة الجمركية.

- **حساب التجارة غير المنظورة:** ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدول والخارج، مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات المتنوعة، هذا فضلاً عن بند دخل الاستثمارات الذي يمثل في حقيقته إما خدمات أداها رأس المال المحلي للخارج، وإما خدمات أداها رأس المال المحلي للخارج، وأما خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلى الداخل.

➤ **حساب التحويلات:** يتعلق بمبادلات تمت بين الدولة والخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل، أي أنها عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد، لا يترتب عليها دين أو حق معين، ويشمل هذا الحساب على

¹ - شقيري نوري موسى، مرجع السابق، ص: 188 - 189.

² - جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص: 165 - 166 .

بند واحد هو الهبات والتعويضات (الهبات تشمل تحويلات الأفراد والمنظمات النقدي منها والعيني تحويلات المهاجرين في الخارج إلى بلادهم الأصلية، أما التعويضات فهي الهبات الإجبارية والهدايا على أنواعها).

➤ **حساب العمليات الرأسمالية:** حيث يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة أو حقوقها قبل الدول الأخرى، وكذلك على خصوم الدولة أو التزاماتها في مواجهة هذه الدول، وهكذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيراً في مركز الدائنين والمديونية لدولة، وينقسم حساب العمليات الرأسمالية إلى حسابين فرعيين هما:

- حساب رأس المال طويل الأجل،
- حساب رأس المال قصير الأجل.

وتدرج في حساب رأس المال طويل الأجل جميع التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج، وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته وذلك بالنسبة إلى الأصول والخصوم التي يزيد أجلها عن عام، ويشتمل هذا الحساب على الاستثمارات المباشرة والأوراق المالية والقروض طويلة الأجل، كما يشتمل على مجموعة من الاستثمارات.

➤ **حساب السهو والخطأ:** هنا يقيد في هذا الحساب هامش الخطأ غير المبرر محاسبياً أو اقتصادياً، ويمثل نسبة مؤوية هامشية تعكس كفاءة والتحكم في الحسابات للدولة.

4- العجز والفائض في ميزان المدفوعات: لا بد من التوازن في ميزان المدفوعات، إلا أنه من الناحية العملية لا يتوازن ويوضع الفرق تحت بند "السهو والخطأ" أي يضاف إلى ميزان المدفوعات ببند تحت اسم الخطأ والحذف مما يتضمن صحة متابعة ميزان المدفوعات وتوازنه من الناحية الإجمالية، كل هذا يستوجب منا الإجابة على السؤال هام وهو: كيف يمكن التوفيق بين مبدأ توازن ميزان المدفوعات وما نسميه كثيراً عن عجز أو فائض في موازين بعض الدول، وتحديد ما تواجه الدول النامية من عجز الدائم في موازين مدفوعاتها وحيث أن هذا الأمر يعتبر من أبرز الأسباب التي تقف وراء هذه المشكلة.¹

- زيادة واردات هذه الدول عن صادراتها خاصة من المواد الاستهلاكية وذلك لارتفاع معدل النمو السكاني لديها.

¹ - توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سابق، ص ص: 29-31.

- عدم توفر المرونة الكافية في القطاع الإنتاجي للاستجابة بمواجهة الطلب المتزايد على السلع، مما يحول الإنفاق الاستهلاكي في الدول النامية نقمة وليست نعمة بسبب ارتفاع الأسعار.

وعلى هذا فان العجز والفائض في ميزان المدفوعات يقصد بها البنود الأساسية فإذا زادت حقوق الدولة قبل الغير في الخارج عن ديونها فان جزءا من هذه الحقوق سوف يستخدم في سداد الديون وما يتبقى يعتبر فائض ايجابي في ميزان المدفوعات، والعكس من ذلك في حالة العجز، أي يكون عجز في الميزان إذا كانت حقوق الدولة غير كافية لتغطية التزاماتها مما يترتب على ذلك إجراء عمليات إضافية لموازنة الميزان ومثل هذه العمليات الإضافية تشمل تصدير الذهب أو السحب من حسابات البنوك بالخارج.

ويمكن ذكر أسباب العجز التي تواجه الدول في ميزان مدفوعاتها وعلى الأخص الدول النامية في مايلي:

- زيادة الطلب/ الاستيراد في المواد الاستهلاكية نتيجة الزيادة السكانية السريعة في كثير من دول العالم الثالث، وعدم قدراتها الإنتاجية الكافية، فعلى الدول أن تحد من اثر هذا العامل "زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية" وهذا يمثل اختلال في الهيكل الاقتصادي.

- زيادة الطلب على السلع الرأسمالية التي ينتج عنها زيادة في الطاقة الإنتاجية- ويكون هذا العجز مؤقت تستطيع الدولة سداد التزاماتها في المستقبل- وسبب هذا العجز عندما تلجأ الدولة إلى التوسع- ويترتب هذا العجز في ميزان المدفوعات وخاصة إذا كان من النوع الأول نقص مستمر في أصول الدولة قصيرة الأجل وزيادة مستمرة في خصومها.

خلاصة الفصل

يعتبر الاستقرار النقدي لا بد منه من أجل الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى استقرار الأوضاع الداخلية والخارجية للدولة، أي محاولة تقييم مدى نجاح السياسة النقدية المتبعة في كل دولة وهذا من أجل قياس درجة تحقق أهدافها النهائية من خلال التأثير على المؤشرات الاقتصادية والتي تتمثل في تخفيض نسب التضخم والتحكم في سعر الفائدة باعتباره أداة فعالة في التمويل والتنمية بالإضافة إلى استقرار أسعار الصرف وتوازن ميزان، هذه الأهداف ضرورية لتحقيق الاستقرار النقدي ثم الاقتصادي.

**الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لأثر تقلبات
أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر
(2016-2000)**

تمهيد الفصل

يلعب قطاع المحروقات دورا محوريا في الاقتصاد الوطني، حيث تعتمد الجزائر على 98% في دخلها على الإيرادات البترولية وتشكل الصادرات النفطية معظم الصادرات الكلية، وتصنف الجزائر من الدول العشر التي تمتلك احتياطي كبير من النفط، كما تكمن الأهمية التي يكتسبها قطاع النفط في كونه المصدر التمويلي الذي تعتمد عليه الجزائر لتمويل برامجها التنموية والحصول على العملة الأجنبية، فهو يهيمن على الموازين العامة للدولة، وهذا الارتباط الوثيق يكفي أن يظهر أثر صدمة نفطية واحدة على استقرار الاقتصاد الوطني بصفة عامة، حيث أن التغيرات في أسعار النفط سواء بالارتفاع أو بالانخفاض له تأثير قوي وملحوس في مؤشرات الاستقرار النقدي (ميزان المدفوعات، سعر الصرف، معدل التضخم، سعر الفائدة). ويهدف هذا الفصل إلى معرفة أثر تغيرات أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية للاستقرار النقدي في الجزائر، وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

- هيكل الصناعة النفطية في الجزائر؛
- قياس الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2016)؛
- انعكاسات التقلبات السعرية للنفط على مؤشرات الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2016).

المبحث الأول: واقع قطاع المحروقات في الجزائر

تعتبر الجزائر من أكبر الدول النفطية في العالم حيث يمتلك قطاع المحروقات الحصة الأكبر من مجمل القطاعات الأخرى، فهو المحرك الأساسي والدعامة الرئيسية للاقتصاد الوطني من خلال الإيرادات الجبائية النفطية، وبالنظر للإمكانيات النفطية التي تمتلكها الجزائر والتي ميزت نفطها عن بقية النفوط الأخرى وجعل الجزائر تصنف ضمن الدول الأكثر إنتاجا للبترول، وأصبح قطاع المحروقات يهيمن على الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري والموازنة العامة ومعظم المؤشرات الاقتصادية الأخرى، وتزامنا مع التقلبات النفطية التي شهدتها السوق العالمية ما أدت إلى عدم استقرار الاقتصاد الوطني.

للتوضيح أكثر سنقوم بدراسة في هذا المبحث نشأة النفط في الجزائر والبدايات الأولى له، والإمكانيات النفطية التي تمتلكها الجزائر بالإضافة إلى نشأة سونطراك ودور الجباية النفطية ومساهمتها في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: لمحة عن النفط الجزائري

سننتقل في هذا المطلب إلى البدايات الأولى للنفط والمراحل التي مر بها النفط في الجزائر، ومساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

1- **اكتشاف النفط في الجزائر:** تم الاكتشاف التجاري وبداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر مع بداية القرن العشرين حيث حفر في شمال البلاد بعض الآبار القليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات نفطية كانت بادية على سطح الأرض، مثل بئر تيلواينت (جنوب غرب غليزان) المكتشف حوالي سنة 1915، وواد قطرين (جنوب سور لغزلان) هذه الاكتشافات الأولية كانت عريضة ولا تدخل ضمن مخطط البحث والتنقيب، أما تاريخ إنتاج النفط، والذي يمكن اعتباره تاريخ النفط الفعلي للجزائر، فلم يكن سوى عام 1956، إن المحفز على الاستكشاف والتنقيب جاء بعد انهزام فرنسا في الحرب العالمية وظهور أهمية النفط خلال وبعد الحرب، فباشرت الاستكشاف من جديد ومن ثم استغلال بئر بترولية بواد قطرين المعروف، الذي أنتج خلال فترة من 1949 إلى 1956 كمية 308.7 ألف طن وهي كمية متواضعة نسبيا مع ملاحظة انه كان ينتج نفطا ذا جودة عالية. وبداية من الخمسينات ازدادت اهتمامات فرنسا من اجل استغلال الثروة البترولية في الجزائر، ففي أكتوبر أعطيت رخص التنقيب للشركة الفرنسية للبترول (CFP) وللشركة الوطنية للبترول بالجزائر (CN REPAL)، ثم لشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء (CREPS). وفي سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية هو حقل "عجلية"، وفي نفس السنة تم اكتشاف اكبر الحقول

البتروولية في الجزائر وهو حقل "حاسي مسعود" وذلك في جوان 1956، وهي السنة التي يؤرخ بها لبداية عهد البترول في الجزائر. وكان لقيام لثورة التحرير وشدتها في الشمال البلاد من العوامل التي سرعت الاتجاه صوب الصحراء الكبرى (على أمل فرنسي لفصلها عن الجزائر مستقبلا)، وهي مساحة مترامية الأطراف، إذ تمثل 80% من مساحة القطر الجزائري المقدر بـ 2.381.741 كلم². ثم توالى الاكتشافات وبدا الإنتاج التصدير الذي تطور بـ 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة 1962. ووصل حجم التصدير بعد الاستقلال إلى 47 مليون طن سنة 1969. ويقدر إنتاج الجزائر في (سنة 2005) من البترول الخام 63 مليون طن سنويا (حوالي 1.350 مليون برميل يوميا) والإنتاج الإجمالي من الغاز الطبيعي 152 مليار متر مكعب (القابل للتسويق منه يقدر بـ 89.2 مليار متر مكعب سنويا والصادرات حوالي 64.3 مليار متر مكعب). وتتبع الجزائر حاليا سياسة نفطية جادة تسعى إلى زيادة الإنتاج والتصدير وضمان حصتها في الأسواق العالمية، خاصة السوق الأوروبية والأمريكية، وتهدف إن تصل بصادراتها من الغاز إلى 100 مليار متر مكعب بحدود 2010، ومن البترول (الخام والمكرر) إلى طاقة إنتاجية تصل إلى 2 مليون برميل يوميا.¹

3- النفط بعد الاستقلال

لقد مر تاريخ النفط في الجزائر في هذه الفترة بمرحلتين هامتين هما:

1.2- قبل التأميم: شهدت هذه المرحلة مجموعة من الأحداث تتلخص فيما يلي:²

اتفاقيات ايفيان 1962: إن أهم المسائل النفطية التي تضمنتها هذه الاتفاقية هي:

- إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي؛
- استثمار الثروات البترولية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض؛
- اعتماد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتوجات البترولية؛
- إشراف هيئة تحكيم دولية على عملية الفصل في المنازعات البترولية.

¹ - عيسى مقلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدرة لنيل شهادة الماجستير، فرع اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص: 26-27.

² - بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران 2، 2016، ص: 88.

2.2- إنشاء الشركة الوطنية سونطراك: بعد فشل اتفاقية ايفيان في استرجاع الجزائر لسيادتها على ثرواتها الطبيعية، قررت إنشاء الشركة الوطنية سونطراك "SONOTRACH" (الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات) في 31-12-1963 وذلك بموجب المرسوم 491/63، وقد انحصر نشاطها في البداية فقط بنقل وتسويق المحروقات فقط، ليتطور تدريجيا ويشمل جميع الصناعات النفطية الجزائرية وذلك في وقت قياسي مقارنة بما وصلت إليه اليوم إذا أصبحت من اكبر الشركات النفطية في العالم.

وقد استطاعت سونطراك في نهاية سنة 1967 أن تقرض وجودها إذ تمكنت من تحكّم في جميع نشاطات البحث، التنقيب، التحويل إلى النقل والتسويق، وتمكنت الجزائر أن تبسط نفوذها كليا على ثرواتها بالإعلان عن التامين الكلي للموارد الوطنية بتاريخ 24-02-1971 لتتحول ممتلكات الشركات الفرنسية الأجنبية لصالح الشركة الوطنية سونطراك، ويمكن ملاحظة سيطرة سونطراك على القطاع النفطي في الجزائر في الجدول الموضح أدناه:¹

الجدول رقم (3-1): ديناميكية سيطرة سونطراك على القطاع النفطي وتطوره

نوع السيطرة	1966	1967	1969	1970	1972
مناطق للاستثمار حيث تتولى سونطراك تنفيذ الأعمال	12	21	65	92	100
إنتاج النفط	11.5	20.8	17.75	35	77
احتياطي الغاز الطبيعي تحت سيطرة سونطراك	18	19.5	19.5	23.5	100
النقل بالأنابيب	38	38	40	50	100
تكرير النفط	20.4	44	66	90	100
التوزيع في الجزائر	0	48.6	100	100	100

الوحدة: نسبة مئوية%

المصدر: موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مدرسة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص: 141

¹ موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مدرسة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص: 140-141.

وما يمكن الإشارة إليه أن الجزائر وقعت اتفاقية مع فرنسا سنة 1965 تحصلت فرنسا من خلالها على امتيازات كبيرة حولت لها السيطرة على أكثر من ثلثي الجزائري، ومع أن إنتاج الغاز ارتفع من 806 مليون م³ سنة 1968، وانتقل إنتاج النفط من 26.2 مليون طن سنة 1964 إلى 43.2 مليون طن سنة 1968، إلا أن ذلك لم يعد بالفائدة على الجزائر بسبب هيمنة الشركات البترولية لذلك شرعت السلطات الجزائرية في مفاوضات مع فرنسا لإعادة النظر في السياسة الاستغلالية المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر لكنها لم تتوصل معها إلى نتائج مرضية فقررت السيطرة المباشرة على ثرواتها النفطية ووضعها تحت ملكية ورقابة الدولة لتعلن في تاريخ 24-02-1971 التأميم الكلي للموارد الوطنية والغاء الامتيازات المعطاة للشركات الأجنبية وتحويل حقوقها إلى الشركة الوطنية سونطراك، مع التأكيد على مواصلة تزويد السوق الفرنسية بالنفط وبسعر السوق السائد ليدعم الاستقلال السياسي باستقلال الاقتصاد.

3- تطور المحروقات بعد التأميم: بعد الاستقلال اختارت الجزائر المنهج الاشتراكي، فقد كان العامل الإيديولوجي مساعدا لقرار التأميم، على أساس أن الأهداف الاشتراكية لا يمكن بلوغها إلا عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والتوزيع العادل للثروة.

ولقد نص مؤتمر طرابلس 1962 على وجوب تأميم كامل للثروات المنجمية ومنها المحروقات، وبالرغم من ذلك اتفاقيات ايفيان أعطت ضمانات واسعة للشركات البترولية الفرنسية، تلزم بها الجزائر بحفظ حقوق الشركات الأجنبية وبنفس الشروط التي تعاقدت بها مع فرنسا، بما فيها النظام الجبائي المطبق على هذه الشركات والذي لم يعد يتماشى و مصالح الجزائر.

ولقد باشرت الحكومة الجزائرية مفاوضات مع الطرف الفرنسي لإعادة النظر في السياسة الاستغلالية المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر، لكنها لم تتوصل معها إلى نتائج مرضية، فقررت السيطرة المباشرة على ثروتها النفطية ووضعها تحت ملكية ورقابة الدولة.

فكان تاريخ 24 فيفري 1971 هو موعد التأميم بإعلان إلغاء الامتيازات المعطاة للشركات الأجنبية وتحويل حقوقها إلى الشركة الوطنية سونطراك، بحيث أمتت الجزائر 51% من أسهم شركتي البترول الفرنسيين، وشركة البترول الفرنسية سنة 1981، وشمل استيلاء الجزائر على الشركات العاملة في حقل الغاز ووسائل نقله، فاضطرت فرنسا إلى قبول التعويضات عن أسهمها، غير أن الجزائر لم تؤمم الشركات الأمريكية.

ولكن بالرغم من العراقيل التي واجهتها الجزائر من فرنسا، إلا أنها استطاعت تخطي تلك العقبة وبسط نفوذها على جميع ثرواتها الطبيعية، كما دفعها هذا إلى سن قوانين جديدة أكثر قدرة على تسيير القطاع والتي كان آخرها القانون 07/05 الصادر بتاريخ 2005 المعدل والمتمم بالامر 10/06.¹

4- مساهمة قطاع المحروقات في النشاط الاقتصادي الجزائري

1.4- مساهمة النفط في حجم الصادرات: يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعي 100%، فهو لا يتميز بالتنوع ويعتمد على الموارد الطبيعية فقط، وما يؤكد هذا هو هيكل الصادرات الجزائرية، حيث بمجرد النظر إلى هذا الهيكل نلاحظ بان قطاع المحروقات يشكل دائما نسبة تفوق 97% من مجمل الصادرات الجزائرية، وتبقى نسبة تقل عن 3% تساهم بها القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج المحروقات بما فيها المواد الأولية غير المحروقات، وهذا ما يؤكد بان الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بآتم ما للكلمة من معنى، أما بالنسبة لهيكل الواردات الجزائرية فنجد بان الجزائر تستورد من المحروقات نسبة ضئيلة للغاية تقل عن 3% في كل الحالات وباقي النسبة والتي تزيد عن 97% تستوردها القطاعات الأخرى.

¹ - بن عوالي خالدية، مرجع سابق، ص ص: 89 - 90.

الجدول رقم(3-2): مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية خلال الفترة (2000-2016)

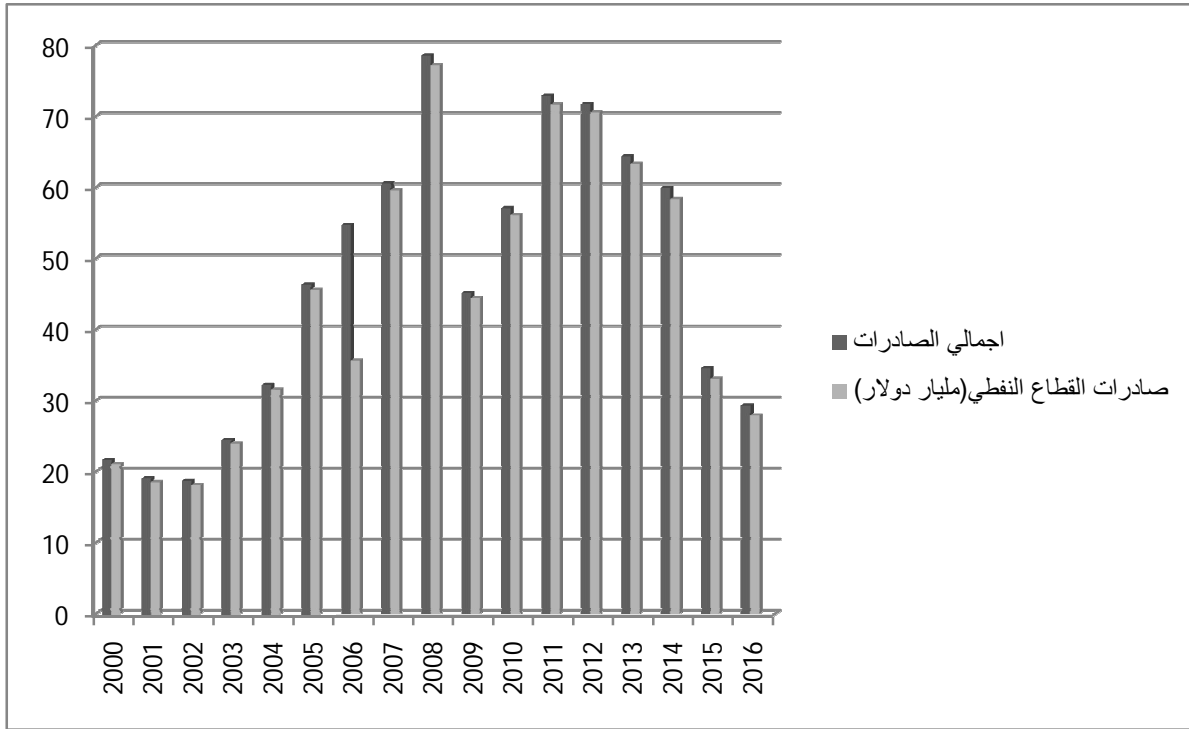
النسبة المئوية%	صادرات القطاع النفطي (مليار دولار)	إجمالي الصادرات	السنوات
97.27	21.06	21.65	2000
99.03	18.53	19.09	2001
94.87	18.11	18.71	2002
98.03	23.99	24.47	2003
97.92	31.55	32.22	2004
98.40	45.59	46.33	2005
65.05	35.61	54.74	2006
98.38	59.61	60.59	2007
98.22	77.194	78.589	2008
98.33	44.415	45.168	2009
98.30	56.121	57.090	2010
98.32	71.661	72.888	2011
98.39	70.584	71.736	2012
98.37	63.327	64.377	2013
97.28	58.36	59.99	2014
95.68	33.08	34.57	2015
95.25	27.92	29.31	2016

الوحدة: مليار دولار/%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الإحصائية للبنك المركزي 2007 - 2013 - 2016 متاح على الموقع

www.bank-of-algeria.dz

الشكل رقم (3-1): مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-2)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة الصادرات النفطية عرفت نمو بداية سنة 2001 إذ بلغت مقدارها 18.53 مليون دولار أمريكي ما يعادل نسبة 99.03% من مجموع الإيرادات الكلية للدولة، ثم انخفضت بمعدل ضعيف لتتحافظ على نسبة 98% خلال الفترة 2007-2013 وهذا بسبب الارتفاع المتواصلة التي عرفت أسعار النفط، حيث بلغ سعر النفط سنة 2008 حوالي 99.97 دولار للبرميل، غير أن تقلبات الأسعار والانخفاض التي شهدتها الأسواق العالمية للنفط سنة 2009 والتي أدت إلى انخفاض متوسط سعر النفط بمقدار 80.72 دولار. وخلال الفترة بين 2010 و 2013 كانت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الصادرات الكلية تقريبا ثابتة وبقت بنسبة 98%، ثم انخفضت بداية سنة 2014 من 97.38% إلى 95.68% سنة 2015، ثم انخفضت سنة 2016 لتسجل 95.25% ونتيجة هذا الانخفاض هو الانخفاض المسجل في أسعار النفط.

5- مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام: يعبر الناتج الخام المحلي عن مجموع السلع والخدمات، التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة داخل دولة ما. وبما أن النفط هو سلعة هامة ولتوضيح هذا الارتباط بين المحروقات والناتج الداخلي الخام سنقوم بتوضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

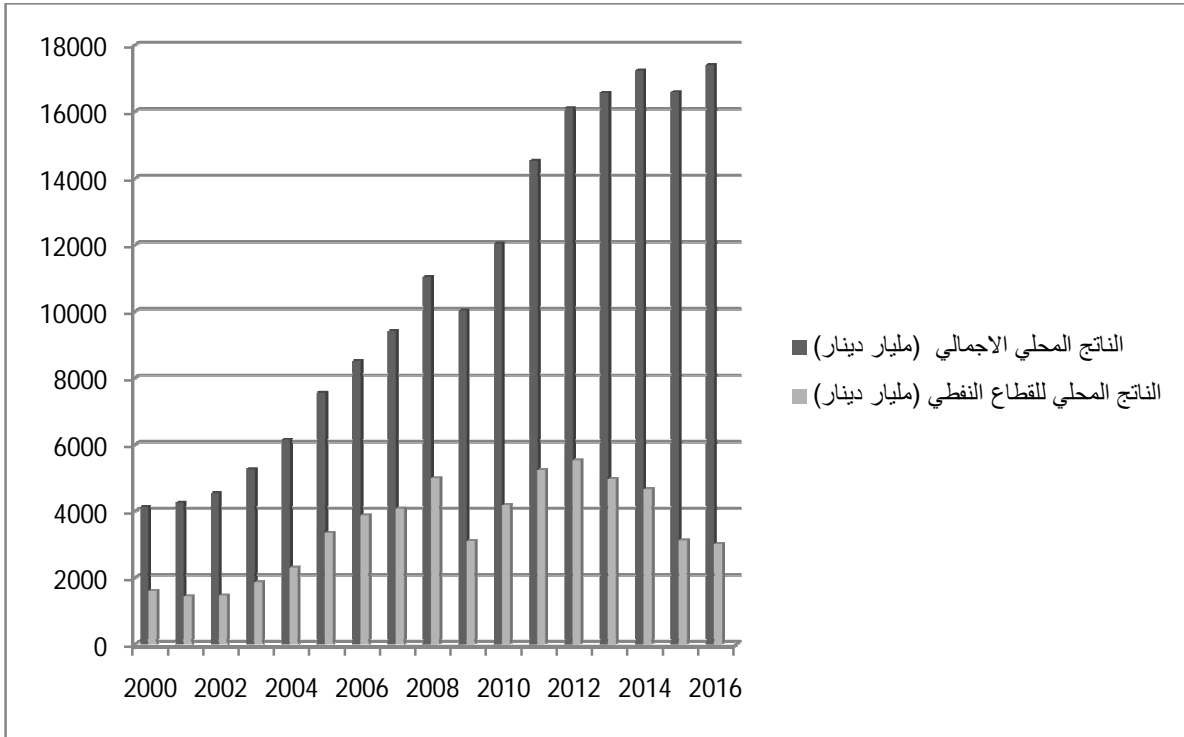
الجدول رقم (3-3): مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال الفترة (2000-2016)

النسبة المئوية%	الناتج المحلي للقطاع النفطي (مليار دينار)	الناتج المحلي الإجمالي (PIB) (مليار دينار)	السنوات
39.19	1616.3	4123.5	2000
33.88	1443.9	4260.8	2001
32.52	1477.1	4541.9	2002
35.48	1868.9	5266.8	2003
37.70	2319.8	6151.9	2004
44.32	3352.9	7564.7	2005
45.60	3882.2	8512.2	2006
43.46	4089.3	9408.3	2007
45.29	5001.5	11042.8	2008
30.98	3109.1	10034.3	2009
34.69	4180.4	12049.4	2010
36.08	5242.1	14526.2	2011
34.35	5536.4	16115.5	2012
29.92	4968.0	16569.2	2013
27.01	4657.8	17242.5	2014
18.80	3134.3	16591.9	2015
17.38	3025.6	17406.8	2016

الوحدة: مليار / دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك الجزائري لسنوات 2007، 2013، 2016 متاح على الموقع www.bank-of-algerie.dz

الشكل رقم (3-2): مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) خلال الفترة (2000-2016)
(2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (3-3)

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن نسبة مساهمة الناتج المحلي للقطاع النفطي سجلت 39.19 % سنة 2000، وانخفضت سنتي 2001 و 2002 إلى 33.88% و 32.52% على التوالي، قابل هذا الانخفاض تراجع الناتج الإجمالي المحلي نظرا لانخفاض الأسعار النفطية، وفي سنة 2003 بدأت ترتفع نسبة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لقطاع المحروقات من 35.48% وصولا 2008 إلى 45.29%، وفي سنة 2009 تراجعت نسبة مساهمة الناتج المحلي في القطاع فسجلت 30.98%، قابله تراجع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المحروقات إلى 3109.1 مليار دج نتيجة انخفاض الأسعار النفطية، أما خلال الفترة بين 2010 و 2016 فسجلت نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض.

المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر للنفط

تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية هامة، أهلتها إلى أن تحتل وزنا مهما في السوق النفطية العالمية اليوم، باعتبارها دولة منتجة ومصدرة للنفط، وهذا ما سنتطرق إليه في هذه النقطة من خلال معرفة حجم الاحتياطي النفطي وكذا الطاقة الإنتاجية للجزائر.

1- الاحتياطات النفطية: تزخر الجزائر باحتياطي هام من النفط، هذا ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجيريا، والمرتبة الخامسة عشر عالميا من حيث الاحتياطي النفطي. بحيث تتركز معظم هذه الاحتياطات في الجنوب الشرقي للبلاد، بحيث يحتوي حاسي مسعود على 70% من إجمالي الاحتياطي النفطي، إلا أن هذه الاحتياطات في تزايد مستمر وهذا منذ تأميم الجزائر للمحروقات سنة 1971، نتيجة الجهود الجبارة التي تقوم بها الدولة من أجل الزيادة في اكتشاف المزيد من الآبار النفطية الجديدة التي من شأنها أن تعزز استمرار عمر النفط في الجزائر. والجدول التالي يبين لنا تطور احتياطي النفط خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016.

الجدول رقم (3-4): تطور احتياطي النفط خلال الفترة الممتدة من (2000 إلى 2016)

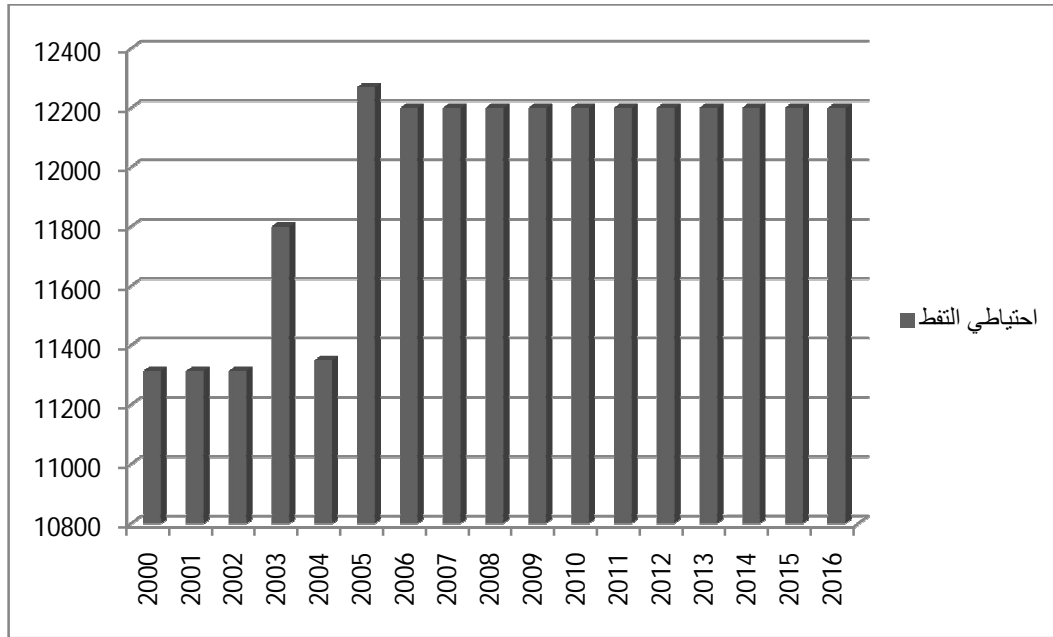
السنوات	احتياطي النفط
2000	11314
2001	11314
2002	11314
2003	11800
2004	11350
2005	12270
2006	12200
2007	12200
2008	12200
2009	12200
2010	12200
2011	12200
2012	12200
2013	12200
2014	12200
2015	12200
2016	12200

الوحدة: مليون برميل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير البنك المركزي 2007-2013-2016 متاح على الموقع www.bank-of-algerie.dz

www.bank-of-algerie.dz

الشكل رقم (3-3): تطور احتياطي النفط خلال الفترة الممتدة من (2000 إلى 2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-4)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن مستوى احتياطي النفط في الجزائر سجل سنة 2000 من الاحتياط 11350 كما أنه بقي ثابت تقريبا خلال 2001 إلى 2004 إلى أن سجل أعلى مستوى له سنة 2005 بمقدار 12270 مليون برميل، ليدخل مرحلة استقرار منذ 2006 إلى غاية 2016 بما يعادل 12200 مليون برميل في السنة.

2- الميزات التنافسية للنفط في الجزائر: تضم الميزات التنافسية للنفط في الجزائر ميزة نوعية و ميزة الموقع الجغرافي

1.2- ميزة نوعية النفط الجزائري: إن النفط الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع النفط المصدرة من قبل دول الأوبك المصدرة من قبل دول الأوبك، فالبتروال المستخرج من البئر في واد قطران كان على درجة عالية من النقاوة حيث قدرت كثافته 0.830، وهو يشتمل على 34 % بنزين و 24% غازوال، و 32% وقود التدفئة، و 8% زيت، و 1% برفين. كما أن أهم المنتجات البترولية المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي وتعد من أجود أنواع النفط، ويمتاز بأنه أقل اشتمالا على الشوائب، وتعتبر الجزائر من أهم الدول المصدرة له. إن بترول الجزائر الأساسي المعروف بـ "صحاري بلند" يتضمن خصائص إيجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة بـ "العربي الخفيف" وأنه قريب الشبه

بنفط بحر الشمال وكاد أن يصبح المنطقة المرجعية في تحديد الأسعار عوض البترول العربي الخفيف الذي كان محور وقطب تحديد أسعار للأوبك.¹

والجدول التالي يبين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من البترول لبعض دول الأوبك مقارنة بالبترول الجزائري الخفيف خاصة ما يتعلق بنسبة احتوائها على الكبريت والمشتقات الخفيفة المنتجة

الجدول رقم (3-5): مقارنة البترول الجزائري ببعض أنواع بترول دول الأوبك

النسبة النوعية للمنتجات البترولية	الكبريت من البترول %	درجة الكثافة النوعية API (1-60 درجة)	نوع البترول	البلد			
					ثقيلة	متوسطة	خفيف
48.50	1.60	34.2	متوسط	السعودية			
60.75	2.84	27.3	ثقل				
55.35	2.48	31.3	متوسط	الكويت			
47.50	1.35	34.3	متوسط	إيران			
52.00	1.85	31.3	ثقل				
44.40	1.88	36.1	خفيف	العراق			
52.00	1.95	34.0	متوسط				
29.00	0.14	44.0	خفيف	الجزائر			
48.00	0.25	27.1	ثقل	نيجيريا			

المصدر: قريشي العيد، واقع أداء المحروقات الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011، ص ص: 118.

إن مميزات جودة النفط الجزائري مقارنة مع النفوط الأخرى كما بينها الجدول، خاصة ما يتعلق بدرجة الكثافة النوعية تجعل النفط من بين أفضل أنواع البترول إنتاجا للمشتقات الخفيفة التي يزيد الإقبال عليهما كما أنه أقل اشتمالا على نسبة الكبريت وهي مميزات جيدة، من حيث السعر فيمكن المقارنة بين خام البترول " صحاري بلند الجزائر " وسله خامات الأوبك، من خلال الجدول التالي:

¹ - قريشي العيد، واقع أداء المحروقات الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011، ص ص: 117-119.

الجدول رقم (3-6): مقارنة بين متوسط الأسعار الفورية للخام الجزائري وسلّة الأوبك للفترة (2000-2016)

السنوات	متوسط الأسعار الفورية للخام خليط الصحراء	الأسعار الفورية لسلّة خدمات أوبك	فرق السعرين
2000	28.5	27.6	0.9
2001	28.9	23.1	5.8
2002	24.3	24.4	-0.1
2003	25.2	28.1	-2.9
2004	38.5	36.1	2.4
2005	54.6	50.6	4.0
2006	65.7	61.1	4.6
2007	74.9	69.1	5.8
2008	99.9	94	5.9
2009	62.3	61.1	1.2
2010	80.2	77.4	0.9
2011	112.9	107.4	5.5
2012	111.0	109.5	1.5
2013	109.5	105.9	3.6
2014	99.0	96.2	2.8
2015	53.10	49.5	3.6
2016	45.0	40.7	4.3

الوحدة: دولار

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على : تقرير الأمين العام السنوي الثالث والأربعون، الأوبك، ص:52

3- من حيث ميزة الموقع الجغرافي: ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوروبية يعطيها أفضلية كبيرة، لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط آسيا، وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى "بالفرق الناجم عن النقل" يجعل منتجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل من بترول وغاز بلدان الشرق الأوسط، إندونيسيا، ونيجيريا أو روسيا، ففي حال ثبات العناصر الأخرى المكونة للأسعار (تكلفة الاستخراج والنوعية) فإن الجزائر قطعا تستفيد من ربح تفاضلي بسبب القرب الجغرافي، حيث تجد الجزائر نفسها في وضعية أفضل في

غرب أوروبا (إسبانيا، إيطاليا، فرنسا، وإنجلترا) وفي السوق الأمريكية والكندية (المناطق الشرقية منها بالخصوص)، وهي أسواق ذات حجم سكاني كبير ومستوى اقتصادي واجتماعي عالي أما بالنسبة لأوروبا الشمالية فكانت الجزائر تعاني من منافسة الغاز الهولندي بسبب وجوده بالقرب من المناطق الصناعية الكثيفة (منطقة البنلوكس وشمال فرنسا)، وحتى إن كانت الجزائر أقرب لبعض المناطق الأوروبية، لكن الغاز الهندي لا يستدعي نقله، إذ يمكن ربطه بشبكات توزيع الغاز بهذه البلدان، وهي نفس الوضعية تقريبا بالنسبة للغاز النرويجي ويبقى المنافس الكبير هو الغاز الروسي من حيث الاحتياط الأول في العالم (44650 مليار متر مكعب في عام 2007 أي ما يساوي 25.2% من الاحتياط العالمية لروسيا الفدرالية وحدها بدون دول الاتحاد السوفيتي السابق)، ثم سهولة نقله عبر الأراضي الأوروبية إلى شمال وشرق أوروبا، ويصبح أقل كلفة بسبب "تقريب" المسافة بواسطة أنابيب الغاز برا مقارنة مع نقل الغاز الجزائري عبر الأنابيب البحرية، ويعد النفط الليبي منافسا أيضا للمحروقات الجزائرية وله أهميته، بسبب قربه من الشواطئ الأوروبية، (إيطاليا)، وتبقى الجزائر بالمقارنة مع هذه الدول من حيث الموقع الجغرافي في الوضع الأفضل، وهي تدخل في ميزة آجال توصيل السلعة للزبون مما يعكس على خفض تكاليف النقل، وسنقدم جدولا يوضح المسافة بالكيلومترات بين الجزائر والمنطقة الأوروبية مقارنة بأهم الدول المصدرة للمحروقات لهذه المنطقة.¹

الجدول رقم (3-7): تقدير المسافة بين أهم الدول المصدرة للمحروقات وأوروبا الغربية

مناطق الاحتياطيات ضمن شعاع الدائرة مقدر بـ	البلدان
2000 كلم	هولندا، النرويج، الجزائر
4000 كلم	قطر، نيجيريا
6000 كلم	روسيا، أبو ظبي، فنزويلا، ترينيداد

المصدر: قويدر قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص: 49

1.3 - الطاقة الإنتاجية للجزائر من النفط: تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، فهي تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا، والمرتبطة الثانية عشر في العالم من حيث الطاقة الإنتاجية، هذا ما أدى بها إلى أن تكون لها مكانة فاعلة في السوق العالمية للنفط، وهذا نتيجة الطاقة الإنتاجية الكبيرة التي تمتاز بها الجزائر

¹ - بوجمعة قويدري قوشيح، مرجع سابق، ص ص: 48- 49.

في إنتاج النفط الخام وذلك منذ تأميم المحروقات سنة 1971، فمنذ هذا التاريخ والإنتاج النفط في الجزائر في تطور مستمر نتيجة الجهود المبذولة في الاستكشاف والبحث والتنقيب.¹ وهذا ما يبينه لنا الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8): تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

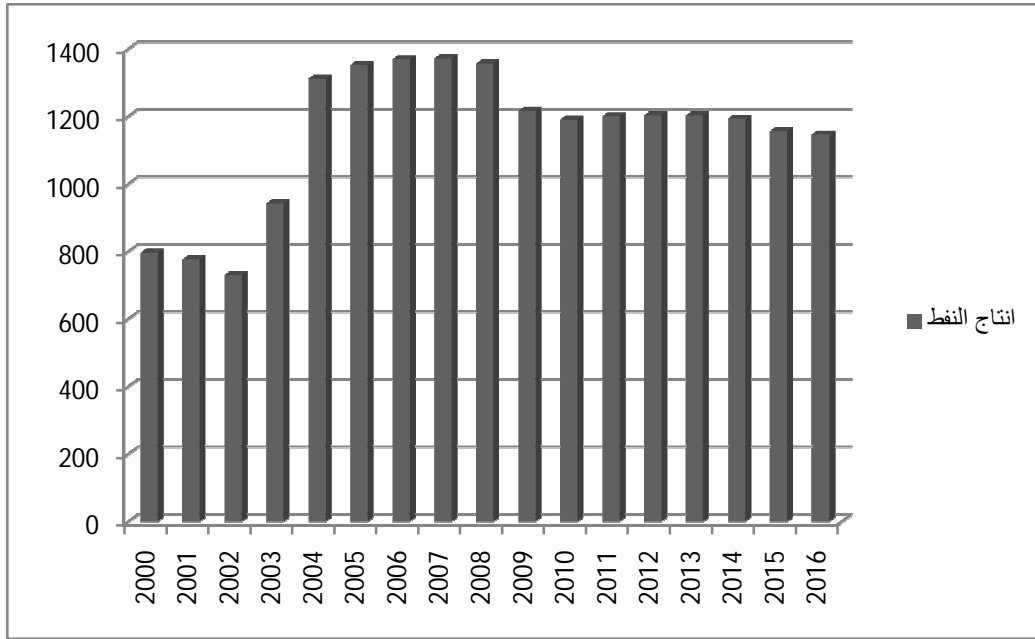
السنوات	إنتاج النفط
2000	796.0
2001	776.6
2002	729.9
2003	942.4
2004	1311.4
2005	1352.0
2006	1368.8
2007	1371.6
2008	1356.0
2009	1216.0
2010	1189.8
2011	1199.8
2012	1203.0
2013	1203.0
2014	1193.0
2015	1157.0
2016	1146.0

الوحدة: ألف برميل/اليوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير منظمة الأوبك 2000-2016. www.aopec.org

¹ - قويدر قوشيح بوجمعة، مرجع سابق، ص: 51.

الشكل رقم (3-4): تطور إنتاج النفط خلال الفترة الممتدة من (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-8)

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن إنتاج النفط سنة 2000 بلغ 796 ألف برميل يوميا، حيث انخفض طفيف سنتي 2001 و 2002، حيث بلغ 776.6 و 729.9 ألف برميل على التوالي، ثم ارتفع سنة 2003 حيث بلغ 942.4 ألف برميل يوميا، بعدها شهد إنتاج حالة انتعاش وذلك من خلال الزيادة المستمرة من 2004 إلى 2008، حيث بلغ 2004 قيمة 1311.4 ألف برميل يوميا، كما عرفت سنة 2007 طاقة إنتاجية كبيرة قدرت 1371.6 ألف برميل يوميا هذا راجع لتزايد الطلب العالمي على النفط، لكن الأمر لم يستمر فقد سجلت انخفاض بداية من سنة 2008 نتيجة الأزمة المالية العالمية، ليستمر الانخفاض إلى غاية سنة 2012 و 2013 حيث سجل الإنتاج في هذه السنتين تحسنا نوعا ما مقارنة بالسنوات الفارطة بلغ 1203 ألف برميل يوميا، وفي السنوات 2014، 2015، 2016 شهد إنتاج النفط انخفاض قدر بـ 1193، 1157، 1146 ألف برميل يوميا على التوالي.

المطلب الثالث: الجباية البترولية في الجزائر

تعتبر الجباية البترولية أكثر خصوصية مقارنة بالنشاطات الأخرى، كما أنها تعد من أبرز مصادر الإيرادات العامة نظرا لأهميتها، وفي هذا المطلب سنوضح مفهوم الجباية البترولية، والتطور التاريخي للجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2016

1- تعريف الجباية البترولية: يمكن تعريف الجباية البترولية على أنها:¹

- إن الضرائب البترولية، تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة.
- إن الضرائب البترولية يمكن تكييفها على أساس انه مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض مملوكة للدولة.

2- التطور التاريخي للجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

لقد عرفت الجباية البترولية تطورات مختلفة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وذلك تماشيا مع التطورات الحاصلة في أسعار البترول.² من خلال هذا العنصر سوف نتطرق إلى تطور الجباية البترولية خلال الفترة الممتدة من (2000 - 2016)، من خلال الجدول التالي.

¹ - عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال والتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014، ص: 13.

² - فنادزة جميلة، الجباية البترولية في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة دكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص: 96-101.

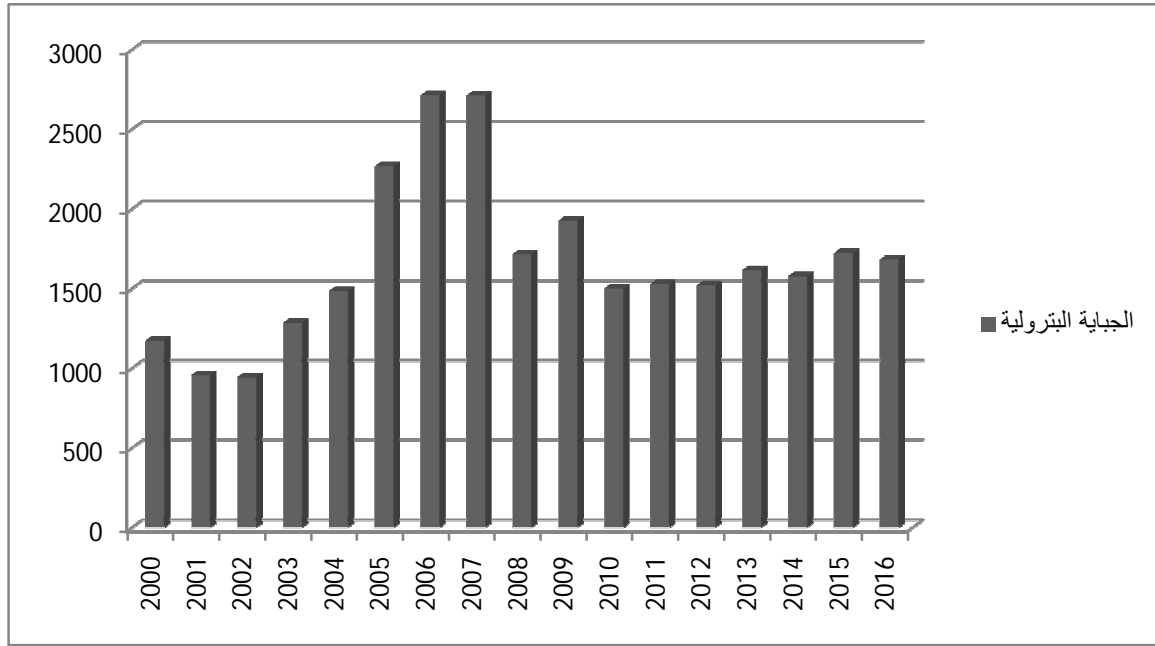
الجدول رقم(3-9): تطور الجباية البترولية خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	الجباية البترولية	نسبة النمو%
2000	1173.2	-
2001	956.4	-18.47
2002	942.9	-1.41
2003	1285.0	36.22
2004	1485.7	15.61
2005	2267.8	52.61
2006	2714.0	19.67
2007	2711.9	-0.07
2008	1715.4	-36.74
2009	1927.0	12.33
2010	1501.7	-22.07
2011	1529.4	1.84
2012	1519.0	-0.68
2013	1615.9	6.37
2014	1577.7	-2.36
2015	1722.9	9.20
2016	1682.5	-2.34

الوحدة: مليار دينار/%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ONS ، من 2000 إلى 2016. www.ons.dz

الشكل رقم (3-5): تطور الجباية البترولية خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: بالاعتماد على الطالبتين من خلال الجدول رقم (3-9)

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن هذه الفترة تميزت بارتفاع المداخل البترولية وثباتها نوعا ما حيث بلغت الجباية البترولية 956.4 مليون دج سنة 2001 ووصلت إلى 1285.0 مليون دج سنة 2003 و 2714.0 مليون دج سنة 2006 وهذا راجع إلى التطور الحاصل في قطاع المحروقات والتقدم الطارئ في السياسة المنتهجة، ولقدت بلغت الجباية البترولية قيمة 1303 مليار سنة 2007 مقابل 2711.9 مليار دينار لتقص الفترة من سنة 2006 بنسبة انخفاض قدرها 19.6%. وخلال سنة 2007 بلغت قيمة الجباية البترولية 1715.4 مليار دينار لنفس الفترة من سنة 2008، حيث انخفضت بنسبة 36.74% وقد بلغت كل من السوناتراك وحدها و السوناتراك والشريك الأجنبي خلال 2009 قيمة 8457 مليار دينار و5472 مليار دينار لسنة 2008 بنسبة انخفاض قدرها 35% و47% على التوالي، وقد بلغت الجباية البترولية لفترة 2009 نسبة 86%.

وخلال الفترة الممتدة بين 2011 و2016 شهدت الجباية البترولية تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض وهذا تزامنا مع تقلبات أسعار النفط، حيث سجلت سنة 2011 قيمة 1529.0 مليار دج، ثم انخفضت سنة 2012 إلى 1519.0 مليار دج واستمر الانخفاض حتى سنة 2014 لتصل إلى 1577.7 مليار دج، وارتفعت سنة 2015 إلى 1722.9 مليار دج، وتراجعت سنة 2016 إلى 1682.5 مليار دج.

3- مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية: لطالما ارتبط حجم الإيرادات العامة بحجم إيرادات الجباية النفطية، لذلك سوف نتطرق في هذا العنصر إلى مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية.

الجدول رقم(3-10): مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية خلال الفترة (2000-2016)

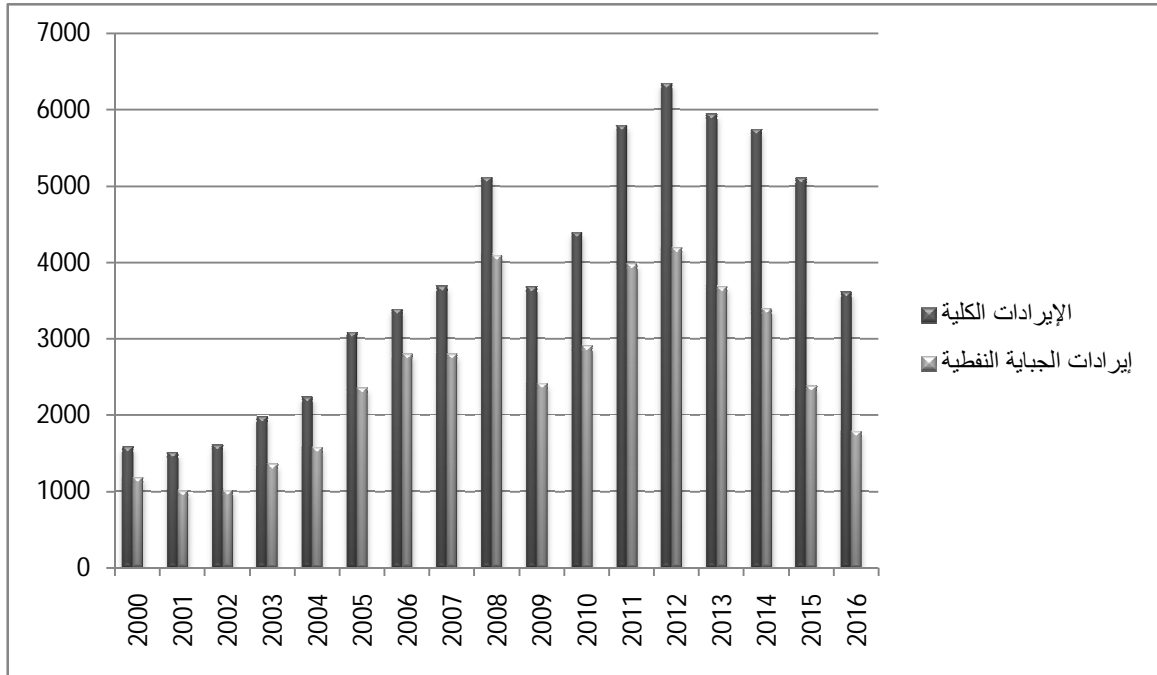
السنوات	الإيرادات الكلية	إيرادات الجباية النفطية	النسبة المئوية
2000	1578.16	1 173. 2	74.3
2001	1505.52	1001.4	66.5
2002	1603.18	1007.9	62.9
2003	1974.50	1350.0	68.4
2004	2229.90	1570.7	70.4
2005	3082.80	2352.3	76.3
2006	3385.70	2799.0	76.9
2007	3687.80	2796.8	75.8
2008	5111.00	4088.6	79.99
2009	3676.00	2412.7	65.6
2010	4392.90	2905.0	66.3
2011	5790.10	3979.7	68.7
2012	6339.30	4184.3	66.0
2013	5940.90	3678.1	61.9
2014	5738.40	3388.4	59.04
2015	5103.10	2373.4	46.50
2016	3606.00	1781.6	49.4

الوحدة: مليار دج/%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات ONS: سنة 2013-2015 متاح على الموقع www.ons.dz
- التقارير السنوية للبنك المركزي سنوات: 2007، 2013، 2015 متاح على الموقع www.bank-of-algerie.dz

الشكل رقم (3-6): مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-10)

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن الإيرادات الجبائية النفطية تتحرك وفق اتجاهات أسعار النفط سواء صعودا أو هبوطا، حيث نلاحظ بين 2000 و2002 تراجع الإيرادات الجبائية النفطية من 1173.2 مليار دج سنة 2000 إلى 942.90 مليار دج سنة 2002، وهذا تزامنا مع انخفاض أسعار النفط من 28.5 دولار للبرميل الواحد إلى 24.3 دولار سنة 2002، حيث شهدت أسعار النفط ارتفاعا بداية من سنة 2003 لتصل 25.2 دولار للبرميل حيث ساهمت في زيادة الإيرادات الجبائية النفطية إلى 1285 مليار دج، ومع نهاية سنة 2008 التي شهدت ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياته ليصل سعر البرميل 99.0 دولار والانعكاسات الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، انخفضت الإيرادات الجبائية النفطية سنة 2009 إلى 2412.70 مليار دج، ثم رجعت في الارتفاع حتى سنة 2013 لتصل إلى 3678.10 مليار دج ثم بدأت في التراجع حتى سنة 2016 لتصل إلى 1781.60 مليار دج تزامنا مع انخفاض أسعار النفط 45 دولار للبرميل الواحد، نستنتج أنه وباعتبار الجزائر بلد ريعي فهي حتما تعتمد على اقتصاد ريعي يعتمد هو الأخير على الإيرادات الجبائية النفطية، وارتباط حجم هذه الإيرادات باتجاه الأسعار النفطية.

المبحث الثاني: الاستقرار النقدي في الجزائر (2000-2016)

يعتبر الاستقرار النقدي ضرورة حتمية لسيرورة أي نشاط اقتصاد دولة ما، فهو من أهم الأهداف التي على الحكومة الجزائرية والبنك الجزائري أن يسعى إليه لمعالجة أهم الاختلالات التي تمس مستويات الاستقرار النقدي الخارجي المتمثل في سعر الصرف وميزان المدفوعات والمستوى الداخلي (سعر الفائدة والتضخم)، ولدراسة مستوى الاستقرار النقدي في الجزائر في الفترة الممتدة بين 2000 و 2016 يجب الأخذ بعين الاعتبار أدوات قياسه المتمثلة في معامل الاستقرار النقدي، مضاعف النقدي وسيولة الاقتصاد.

المطلب الأول: تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر

ينطلق هذا المعيار من النظرية الكمية للنقود التي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي تكون مناخا مساعدا على ظهور التضخم نتيجة الاختلال في الإنفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات¹. ويعبر عن معامل الاستقرار بالمعادلة التالية:

حيث:

B: معامل الاستقرار النقدي؛

$\Delta M2 / M2$: نسبة التغير في الكتلة النقدية معبر عنه في العادة ب: $M2$ ؛

$\Delta Y / Y$: نسبة التغير في الناتج المحلي الخام.

ومنه يمكن حساب معامل الاستقرار النقدي للاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2016)

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص: 46-47.

الجدول رقم (3-11): تطور معامل الاستقرار النقدي خلال الفترة (2000-2016)

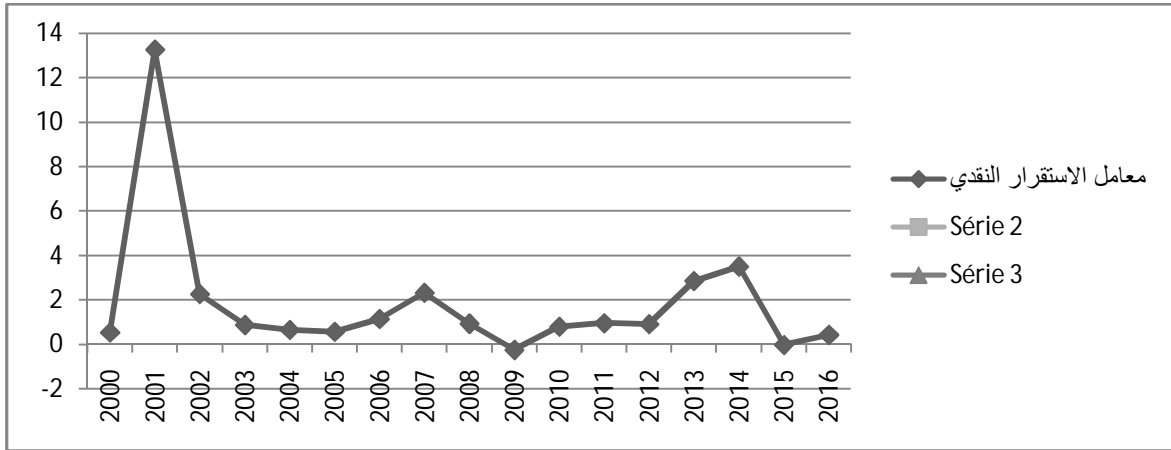
السنوات	Y	DM2	DY	DM/M	DY/Y	B
2000	4123.20	233.10	885.31	0.115	0.214	0.53
2001	4227.10	451.00	103.60	0.3182	0.024	13.25
2002	4522.80	128.00	295.66	0.147	0.065	2.26
2003	5247.50	398.00	729.55	0.121	0.138	0.87
2004	6150.40	3144.80	898.13	0.095	0.146	0.65
2005	7563.60	426.10	1413.16	0.105	0.186	0.56
2006	8520.60	757.20	956.95	0.157	0.112	1.14
2007	9306.20	11067	785.68	0.195	0.084	2.32
2008	10993.80	961.30	1634.50	0.138	0.148	0.93
2009	9968.00	181.20	-1008.50	0.025	-0.100	-0.25
2010	11991.60	11007.60	2023.60	0.134	0.168	0.79
2011	14526.60	1648.50	2535.00	0.166	0.174	0.95
2012	14526.60	1085.90	1588.80	0.09	0.098	0.91
2013	16115.40	926.40	435.90	0.077	0.27	2.85
2014	16569.30	1722.40	635.80	0.126	0.036	3.50
2015	16702.1	17.7	-503.00	0.001	-0.03	-0.03
2016	17406.8	240.6	704.7	0.017	0.04	0.425

الوحدة: مليار دولار/ دج

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات:

- النشرة الإحصائية الثلاثية للبنك الجزائري: 2003، 2007، 2010، 2013، 2016 متاح على الموقع www.bank-of-algerie.dz

الشكل رقم (3-7): تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-11).

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن معامل الاستقرار النقدي سجل 2000 انكماشاً (0.5%) بسبب الزيادة في نمو الناتج المحلي دون زيادة مقابلة في الكتلة النقدية التي تميزت بنوع من الثبات بعد ذلك عاد الاقتصاد الجزائري إلى حالة من التضخم المفرط سنة 2001، 2002، وسجل أعلى نسبة تقدر ب 13.25% سنة 2001، و 2.26% سنة 2002 بسبب الزيادة المرتفعة في الكتلة النقدية وارتفاع في الناتج المحلي وهذا ما يفسر برامج التنمية الاقتصادية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي التي عرفت تمويل كبير في مختلف القطاعات لا سيما العقارات والإسكان. في حين لم يحقق الاستقرار النقدي أي استقرار نقديا على مدى السنوات التالية: 2003، 2008، 2010، 2011، 2012، وكانت النسب على التوالي: 0.88%، 0.87%، 0.93%، 0.79%، 0.95%، 0.91%، وهذا نتيجة التقارب بين الكتلة النقدية والناتج المحلي، أما في سنة 2009 سجل الاستقرار نسبة سالبة وهذا ما يدل على أن الأسعار تتجه نحو الانخفاض، وهذا نتيجة للأزمة العالمية التي ساهمت في انخفاض أسعار البترول.

مما سبق تبين أن الاستقرار النقدي في الجزائر يصعب التحقق فيه لارتباط اقتصاد الجزائر بقطاع المحروقات وضعف فعاليته الإنتاجية لمختلف القطاعات الأخرى، مما يجعله غير قادر على التحكم في المحافظة على التوافق بين الكتلة النقدية والإنتاج البترولي.

المطلب الثاني: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

يهدف هذا المطلب إلى التطرق لتطور الكتلة النقدية في الجزائر والمقابلات النقدية .

1- تطور الكتلة النقدية في الجزائر: تحتوي الكتلة النقدية على كل أنواع وسائل الدفع الفورية التي هي بحوزة الأعوان الاقتصاديين داخل التراب الوطني يتكون أساسا من النقود الورقية والبنكية والأنواع الأخرى من النقود والودائع عند المؤسسات المالية والمصرفية، وبالنسبة للدولة الجزائر فالكتلة النقدية تتكون من العناصر التالية.

1.1- النقود الورقية: تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكوت والقطع النقدية وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.

2.1- النقود الكتابية: تتمثل في النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر وتتكون أساسا من ودائع تحت الطلب لدى المصارف وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير.

3.1- أشباه النقود: وتتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل، والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض وهي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين وهذه العناصر يطلق عليها اسم السيولة المحلية M2.

الجدول رقم(3-12): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2016)

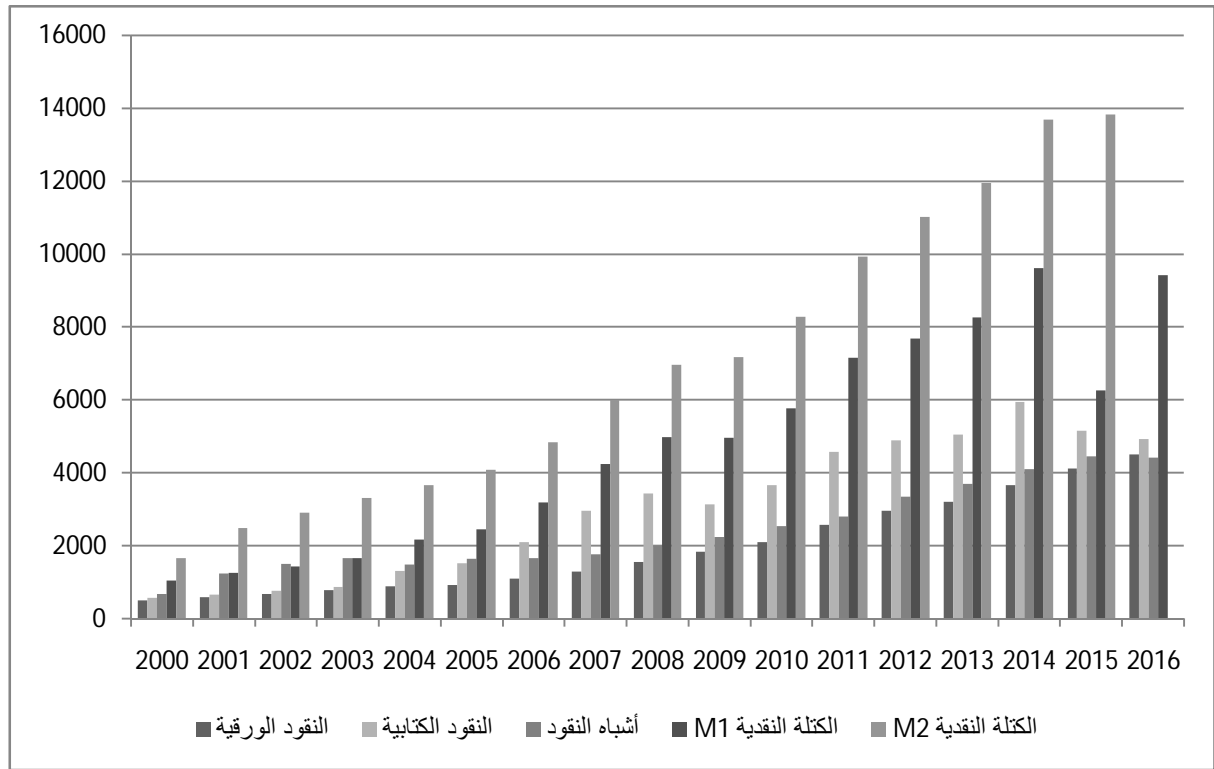
السنوات	النقود الورقية	النقود الكتابية	أشباه النقود	الكتلة النقدية M1	الكتلة النقدية M2
2000	484.9	556.4	671.9	1041.3	1659.2
2001	577.2	651.3	1235.0	1238.5	2473.5
2002	664.7	751.6	1485.2	1416.3	2901.5
2003	781.3	862.1	1656.0	1643.5	3299.5
2004	874.3	1291.3	1478.7	2165.7	3644.4
2005	921.0	1516.5	1632.9	2437.8	4070.4
2006	1081.4	2096.4	1649.8	3177.8	4827.6
2007	1284.5	2949.1	1761.0	4233.6	5994.6
2008	1540.0	3425.0	1991.0	4969.9	6956.0
2009	1829.9	3120.5	2228.9	4944.2	7173.1
2010	2098.6	3657.2	2524.3	5756.4	8280.7
2011	2571.5	4570.2	2787.5	7141.7	9929.2
2012	2952.3	4885.2	3333.6	7681.5	11015.1
2013	3204,0	5045.8	3691.7	8249.8	11941.5
2014	3658,9	5944.1	4083.7	9603.0	13686.8
2015	4108.1	5153.1	4443.4	6261.1	13816.3
2016	4497.2	4909.8	4409.3	9407.0	13704.5

الوحدة: مليار دينار

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2007، 2013، 2016 متاح

www.bank-of-algerie.dz

الشكل رقم (3-8): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-12)

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن هيكل الكتلة النقدية الذي يتكون من نقود ورقية وكتابية وأشباه النقود، نلاحظ أن النقود الورقية في تزايد مستمر وتدرجيا حيث كانت سنة 2000 تقدر بـ 484.9 مليار دج، لترتفع وصولا إلى 1829.0 مليار سنة 2008، وترجع زيادة النقود الورقية كونها تمثل الجزء الأكبر للكتلة النقدية، فإن تداولها يزداد كل سنة نتيجة الاستعمال الكبير لهذه الأموال في المعاملات الصغيرة كما أنها تلعب دور نقود المساعدة، نفس الشيء للنقود الكتابية وأشباه النقود شهدا ارتفاعا تدريجيا في حجم هذه النقود نتيجة زيادة الودائع المودعة لدى البنك المركزي.

كما نلاحظ زيادة نمو الكتلة النقدية M2 من سنة لأخرى، كانت سنة 2000 تقدر بـ 1659.2 مليار دج لتصل سنة إلى 13689.8 مليار دج سنة 2014، وهذا نتيجة لتطبيق الجزائر سياسة نقدية توسعية، في سنة 2002 بلغت 2901.5 مليار دج، واستمرت إلى سنة 2007 حيث بلغت 5994.6 مليار دج، واستمر نمو الكتلة النقدية حتى سنة 2015 وقدر بـ 13816.3 مليار دج، وفي سنة 2016 تراجع نمو الكتلة النقدية إلى 13704.5 مليار دج نتيجة السياسة التقشفية التي اتخذتها الحكومة.

2- مقابلات الكتلة النقدية

تسمح دراسة مقابلات الكتلة النقدية بتحديد العمليات التي تؤثر على تطور الكتلة النقدية والسيولة المصرفية (موارد المصارف في شكل ودائع لدى بنك الجزائر)¹، بعدما تطرقنا إلى تطور الكتلة النقدية في الجزائر وإلى مكوناتها، سنتعرض إلى مقابلات الكتلة النقدية التي تمثل مجموع الأصول والديون التي تقابلها عملية إصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية، وتتمثل هذه المقابلات في: صافي الأصول الخارجية، القروض المقدمة للاقتصاد والقروض للخرينة.

¹ - التطورات الاقتصادية والنقدية، تقرير البنك المركزي سنة 2015، ص:134.

الجدول رقم (3-13): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

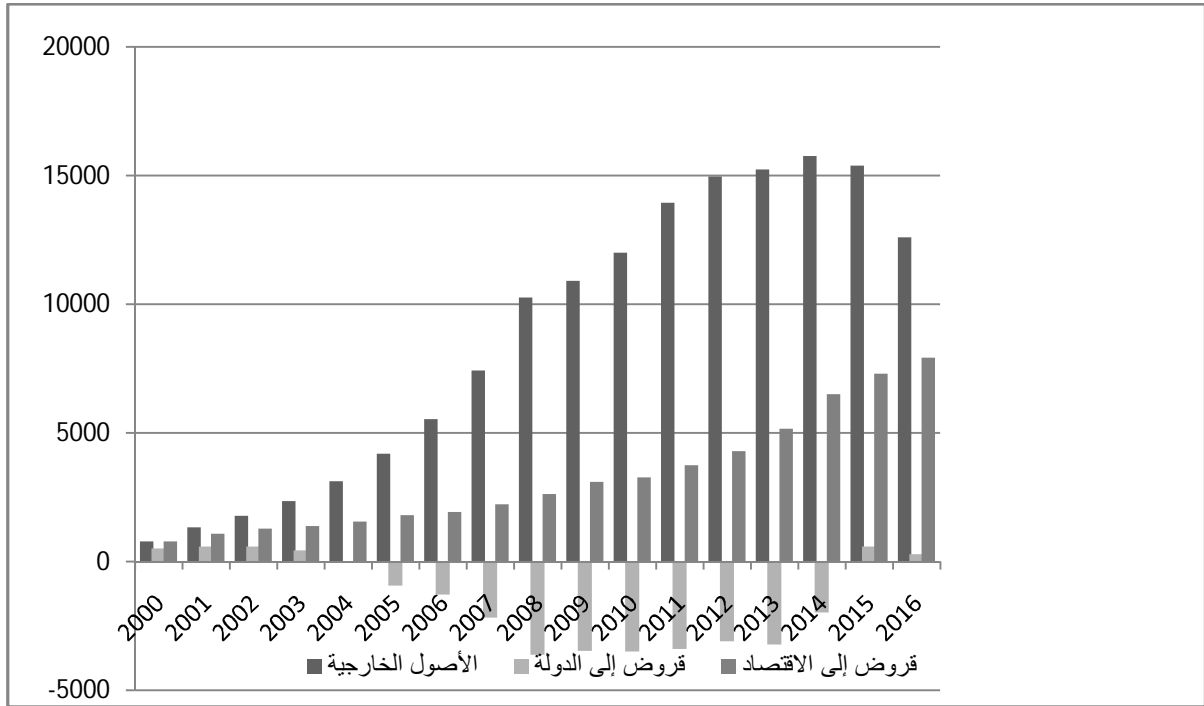
السنوات	الأصول الخارجية	قروض إلى الدولة	قروض إلى الاقتصاد
2000	775,9	506.6	776.2
2001	1310.8	569.7	1078.4
2002	1755.7	576.6	1266.8
2003	2342.6	423.4	1380.2
2004	3119.2	-20.6	1535.0
2005	4179.7	-933.2	1779.0
2006	5515.0	-1304.1	1905.4
2007	7415.5	-2193.1	2205.2
2008	10246.9	-3627.3	2615.5
2009	10886.0	-3483.3	3086.5
2010	11997.0	-3510.9	3268.1
2011	13922.4	-3406.6	3727.5
2012	14940.0	-3116.3	4287.6
2013	15225.2	-3235.4	5156.3
2014	15734.5	-1992.4	6504.6
2015	15375.4	567.5	7277.2
2016	12596.0	2682.2	7909.9

الوحدة:مليار دينار

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على : النشرة الاحصائية الثلاثية، سنوات 2007، 2013، 2015، 2016 متاح على

الموقع www.bank-of-algerie.dz

الشكل رقم (3-9): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-13)

من خلال معطيات الجدول والشكل الذي يبين تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر، فنلاحظ ما

يلي:

- **الأصول الخارجية:** حيث كانت سنة 2000 تقدر ب 775.9 مليار دج وقفزت إلى 1310.8 مليار دج، ثم ارتفعت سنة 2002 إلى 1755.7 مليار دج نظرا لارتباط عائدات الجزائر الخارجية بالعوائد النفطية وانعاش أسعار النفط، وشهدت الفترة بين 2002 و 2007 ارتفاع محسوس، وسجلت سنة 2008 ارتفاع كبير وصل إلى 10246.9 مليار دج واستمر حتى سنة 2013 حيث وصلت الأصول الخارجية 15225.2 مليار دج مقابل 14940.0 مليار دج، وهذا لارتباط الوضعية الخارجية حتى وإن كان له دور ضعيف في مسار الإنشاء النقدي سنة 2013، وتواصل نمو الأصول الخارجية ما يدل على أن هذه الأخيرة تحتل مكانة جد معتبرة في الوضعية النقدية الإجمالية على وجه الخصوص.
- **قروض إلى الدولة:** حيث سجلت قروض الدولة استقرار بين 2000 و 2002 وكانت 506.6 مليار دج و 576.6 مليار دج على التوالي، وبدأت في الانخفاض سنة 2003 لتسجل 423.4 مليار دج واستمر الانخفاض وسجلت أول قيمة سالبة سنة 2004 ب -20.6 مليار دج، ويعبر هذا التراجع إلى تحول القروض المقدمة للدولة إلى مستحقات صافية لها، والملاحظ أن حجم هذه القروض انخفض في السنوات

الأخيرة بشكل ملفت للانتباه ابتداءً من سنة 2005 حيث بلغت 933.2- مليار دج واستمر الانخفاض حتى سنة 2014 حيث سجلت خلال هذه السنة 1992.4-، وفي نهاية سنة 2015 ومنذ سنة 2005 ولأول مرة لم تعد الدولة دائناً صافياً للنظام المصرفي، حيث سجلت القروض الموجهة للدولة نمو بقيمة موجبة قدر بـ 567.5 مليار دج، ومن استمر في الارتفاع سنة 2016 لتصل 2682.2 مليار دج .

- قروض موجهة إلى الاقتصاد: وهي تتمثل في القروض الممنوحة من طرف البنك المركزي للأعوان الاقتصاديين والموظفين، بلغت القروض الموجهة للاقتصاد سنة 2001 نمو بـ 1779.8 مليار دج ثم سجلت 1266.8 مليار دج سنة 2002، واستمر الارتفاع من سنة إلى أخرى نتيجة السيولة الفائضة لدى البنك المركزي، وسجلت سنة 2007 قيمة 2205.2 مليار دج نتيجة لانتعاش الاقتصاد وتوسع الكتلة النقدية¹، واستمر الارتفاع سنة 2008 إلى 2615.5 مليار دج و3086.5 مليار دج سنة 2009، 3268.1 مليار دج سنة 2010، ثم بلغت سنة 2011 إلى 3726.5 مليار دج، 4287.6 مليار دج سنة 2012، 5156.3 مليار دج سنة 2013، 6504.6 مليار دج سنة 2014، و 7272.2 مليار دج سنة 2015، وسجلت أقصى نمو سنة 2016 بنمو قدره 7909.9 مليار دج .

المطلب الثالث: سيولة الاقتصاد في الجزائر

للاستدلال على سيولة الاقتصاد المتنامية سنة بعد أخرى سيتم الاعتماد على بعض المؤشرات التي تقيسها وتوحي بأسبابها في نفس الوقت، ومنها:

E/PIB: نسبة التداول النقدي خارج البنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

حيث: التداول النقدي **E**، الناتج المحلي الإجمالي **PIB**؛

M1/PIB: نسبة الكتلة النقدية M1 إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

M2/PIB: نسبة الكتلة النقدية M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي (معدل السيولة).

¹ - تقرير البنك المركزي، www.bank-of-algerie.dz تاريخ الاطلاع 2018/04/15، 17:30

الجدول رقم (3-14): تطور مؤشرات سيولة الاقتصاد في الجزائر (2000-2016)

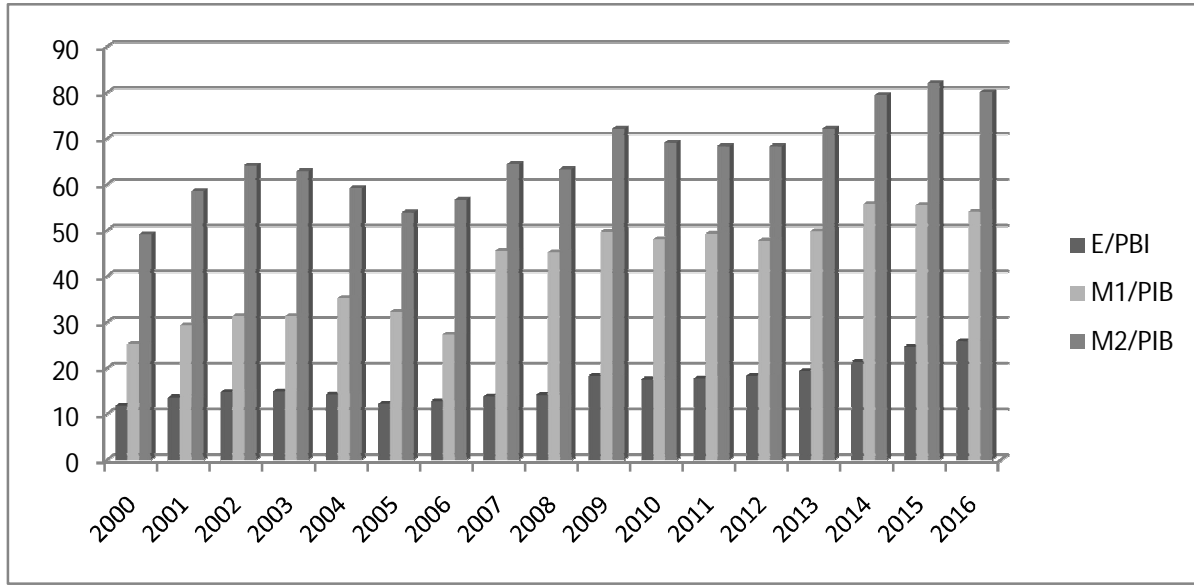
السنوات	E/PIB	M1/PIB	M2/PIB
2000	11.80	25.20	49.10
2001	13.60	29.30	58.50
2002	14.70	31.30	64.10
2003	14.90	31.30	62.90
2004	14.20	35.20	59.20
2005	12.20	32.20	53.90
2006	12.70	37.30	56.60
2007	13.80	45.50	64.40
2008	14.10	45.20	63.30
2009	18.30	49.60	72.10
2010	17.50	48.00	69.10
2011	17.70	49.20	68.30
2012	18.30	47.70	68.30
2013	19.30	49.80	72.10
2014	21.30	55.70	79.40
2015	24.59	55.44	82.05
2016	25.83	54.04	80.11

الوحدة: %

المصدر: التقييم الاقتصادي والنقدي، تقارير البنك المركزي سنوات: 2002، 2007، 2010-2016. متاح على الموقع

www.bank-of-algerie.dz

الشكل رقم (3-10): تطور مؤشرات سيولة الاقتصاد في الجزائر (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-14)

نلاحظ من الجدول والشكل أن مؤشرات سيولة الاقتصاد في تزايد مستمر بداية من سنة 2000 قفز بنسبة 8% من 49.10% إلى 58.50%، واستمر في التزايد ليصل في حدود 72.10% سنة 2009، ثم تراجعت معدلات سيولة الاقتصاد بين سنوات 2010، 2011، 2012 على التوالي بنسب 69.10%، 68.30%، 68.30%، كما نلاحظ زيادة معدلات سيولة الاقتصاد تصاعديا بنسب 72.10%، 79.40%، 82.05%، 80.11% على التوالي، فبالنسبة للمؤشر الأول (نسبة التداول إلى الناتج المحلي الإجمالي) فقد عرفت معدلات نمو متصاعدة بداية من سنة 2000 إلى أن وصل سنة 2016 25.83%، مما يدل على أن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بنقودهم على شكل سيولة لضعف خدمات المصرفية ومدة تطبيقها في الجزائر.

أما فيما يخص المؤشر الثاني (نسبة الكتلة النقدية M1 إلى الناتج المحلي الإجمالي) عرف هو الآخر ارتفاعا تصاعديا بداية من سنة 2000 وصولا إلى 54.04% سنة 2016، وهذا يدل على أن الودائع تحت الطلب في تزايد مستمر أي أن الأفراد يفضلون الاقتراض في القروض قصيرة الأجل لأن الجزائر لا تعتمد في اقتصادها على الاستثمار كثيرا وذلك لاعتماده على قطاع المحروقات بشكل كبير بنسبة 97%.

المبحث الثالث: انعكاسات التقلبات السعرية للنفط على الاستقرار النقدي في الجزائر (2000-2016)

لقد أصبح الاقتصاد الجزائري مرهونا بالعوائد النفطية والمرتبطة هذه الأخيرة بدورها بأسعار النفط، وباعتبار الجزائر دولة ريعية وجل صادراتها تتشكل بنسبة 98% من المحروقات، فإن التقلبات التي تشهدها الأسعار في الأسواق النفطية العالمية والطفرة النفطية انعكست على الدول المنتجة للبتروول والمستهلكة أيضا، ومنها الجزائر، يهدف هذا المبحث إلى توضيح الأثر الذي تعكسه تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني وعلى أهم مرتكزات الاستقرار النقدي المتمثلة في سعر الصرف، ميزان المدفوعات، سعر الفائدة والتضخم باعتبار سعر النفط متغير مستقل.

المطلب الأول: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الخارجي

باعتبار قطاع المحروقات أحد الركائز التي يقف عليها الاقتصاد الوطني، وعامل من عوامل التوازنات الاقتصادية الخارجية منها والداخلية، بذلك تتعكس التقلبات التي تحصل في أسعار النفط على المؤشرات الخارجية للاستقرار النقدي للجزائر المتمثلة في احتياطي وسعر الصرف، ميزان المدفوعات، الناتج المحلي الإجمالي PIB، وسنحاول في هذا المطلب إلى توضيح أثر تقلبات سعر النفط على هذه المؤشرات الخارجية خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2016.

1- أثر سعر النفط على احتياطات وسعر الصرف في الجزائر: يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأساسي الذي يركز عليه الاقتصاد الجزائري، كما يمثل العامل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية، وقد أسهم في احتياطي الصرف الأجنبي الذي يستعمله البنك المركزي الجزائري للإدارة والحفاظ على استقرار العملة من تدخله في سوق الصرف لإعادة الاعتبار لقيمة العملة في حالة انخفاض سعر الصرف، ولقد عرف احتياطي الصرف الأجنبي منذ السبعينات إلى غاية الألفية الثانية تطورات عدة نتيجة تغيرات العوائد النفطية التي تظل تخضع لتحركات أسعار النفط.¹

¹ - سمية موري وعبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 71/صيف 2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، ص ص: 152- 153.

2- أثر سعر النفط على احتياطات الصرف في الجزائر (2000-2016): ولتوضيح أثر تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف في الجزائر نستعين بالجدول التالي الذي يبين أسعار النفط وتطور احتياطي الصرف:

الجدول رقم (3-15): تطور احتياطي الصرف بدلالة أسعار النفط (2000 - 2016)

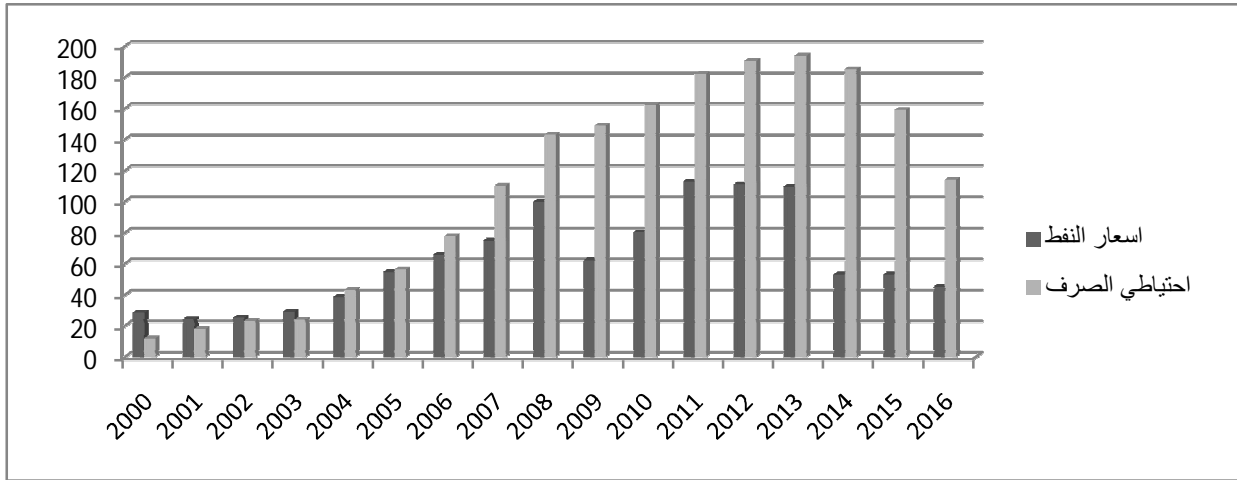
السنوات	أسعار النفط	احتياطي الصرف
2000	28.5	11.90
2001	24.3	17.96
2002	25.2	23.11
2003	29.0	23.92
2004	38.5	43.11
2005	54.6	56.18
2006	65.7	77.78
2007	74.9	110.18
2008	99.9	143.10
2009	62.3	148.9
2010	80.2	162.22
2011	112.9	182.22
2012	111.0	190.66
2013	109.5	194.01
2014	53.1	185.27
2015	53.1	159.03
2016	45.0	114.1

الوحدة: مليار دولار

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي للبنك المركزي من، 2000-2016 متاح على الموقع

www.bank-of-algerie.dz

الشكل رقم(3-11): تطور احتياطي الصرف بدلالة أسعار النفط (2000 - 2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(3-15)

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن تقلبات أسعار النفط أثرت بشكل كبير على تغيرات احتياطي الصرف من خلال الزيادة في العوائد النفطية، كما هو ملاحظ أنه يوجد تكامل بين المتغيرين، واستمر احتياطي في الارتفاع من سنة لأخرى، ويرجع سبب هذا الارتفاع لتغيرات الأسعار النفطية. فقد اتخذت احتياطات الصرف اتجاها تصاعديا لتصل سنة 2009 ما يقدر ب 155.11 مليار دولار، وسجلت سنة 2012 ما يقدر ب 200.58 مليار دولار تزامنا مع أسعار النفط 111.04 مليار دولار، ومن ثم بدأت تأخذ احتياطات الصرف اتجاها تنازلي حيث انتقلت سنة 2014 من 185.27 مليار دولار إلى 159.03 مليار دولار سنة 2015، وهذا راجع لانخفاض سعر البترول من 99.0 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 52.9 دولار للبرميل سنة 2015، كما سجل انخفاض قدره 44.93 سنة 2016 وقدرت احتياطات الصرف في نهاية سنة 2016 ب 114.1 مليار دولار.

3- أثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي: ولتوضيح أثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف للدينار الجزائري، نستعين بالجدول التالي يتضمن أسعار النفط وأسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار.

الجدول رقم(3-16): تطور سعر الصرف الدينار الجزائري بدلالة أسعار النفط خلال الفترة (2000-
(2016

السنوات	سعر النفط	سعر الصرف دج
2000	28.5	75.34
2001	28.9	77.81
2002	24.3	79.72
2003	25.2	72.61
2004	38.5	72.61
2005	54.6	73.37
2006	65.7	71.58
2007	74.9	66.82
2008	99.9	71.18
2009	62.3	72.64
2010	80.2	74.4
2011	112.9	72.85
2012	111.0	77.55
2013	109.5	78.38
2014	99.0	96.54
2015	53.10	104.95
2016	45.0	110.26

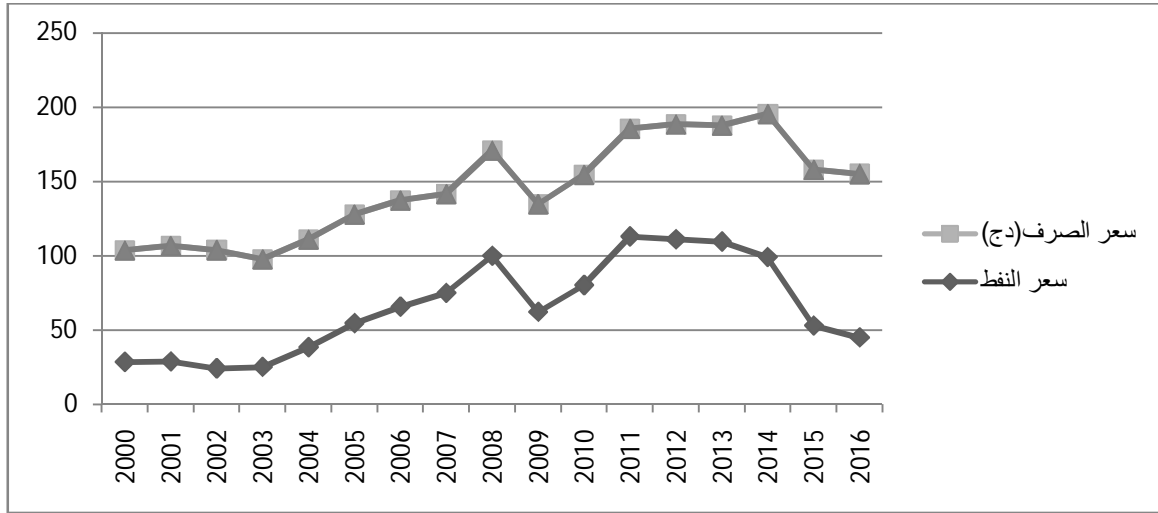
الوحدة: دج مقابل الدولار

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الإحصائية للبنك المركزي سنوات: 2000، 2007، 2008، 2010،

2013، 2014، 2016 متاح على الموقع www.bank-of-algerie.dz

الشكل رقم (3-12): تطور سعر الصرف الجزائري بدلالة أسعار النفط خلال الفترة (2000-

(2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-16)

من الجدول والشكل نلاحظ أن سعر صرف الدينار شهد تذبذبات واضحة مقابل عملة الدولار، بين الانخفاض تارة والتحسين تارة أخرى، وعموما منذ نهاية 2014 تراجع سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 72.61 دج للدولار الواحد إلى 66.82 دج، وتزامنا مع الأزمة المالية العالمية سنة 2008 ارتفعت أسعار النفط إلى 99.9 دولار للبرميل، تراجعت قيمة الدينار الجزائري سنة 2009 إلى 72.64 دج مقابل الدولار، وعند سنة 2011 ارتفعت أسعار النفط إلى 112.9 دولار للبرميل الواحد، فتراجعت قيمة الدينار أمام الدولار إلى 72.85 دج، و ثم تراجعت أسعار النفط سنوات 2012، 2013 و 2014 إلى 110.0، 109.5 و 99.9 دولار على التوالي، ومع الأزمة النفطية 2014 تراجعت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار سنة 2015 مسجلة 104.95 دج للدولار الأمريكي وسنة 2016 سجلت قيمة الدينار 110.26 دج مقابل الدولار الأمريكي.

4- أثر سعر النفط على ميزان المدفوعات: تعتمد الجزائر في تغطية كل من ميزان المدفوعات، ميزان رأس المال، وميزان التجاري على قدرة الصادرات المرتبطة بأسعار النفط على مواجهة الاستيراد، ومنه سنوضح أثر تقلبات أسعار النفط على أرصدة الموازين خلال فترة الدراسة.

5- تطور المؤشرات الاقتصادية بدلالة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016): سنتطرق إلى العنصر إلى توضيح أثر سعر النفط على رصيد ميزان المدفوعات، رصيد الميزان التجاري و رصيد رأس المال، كما هو مبين في الجدول التالي:

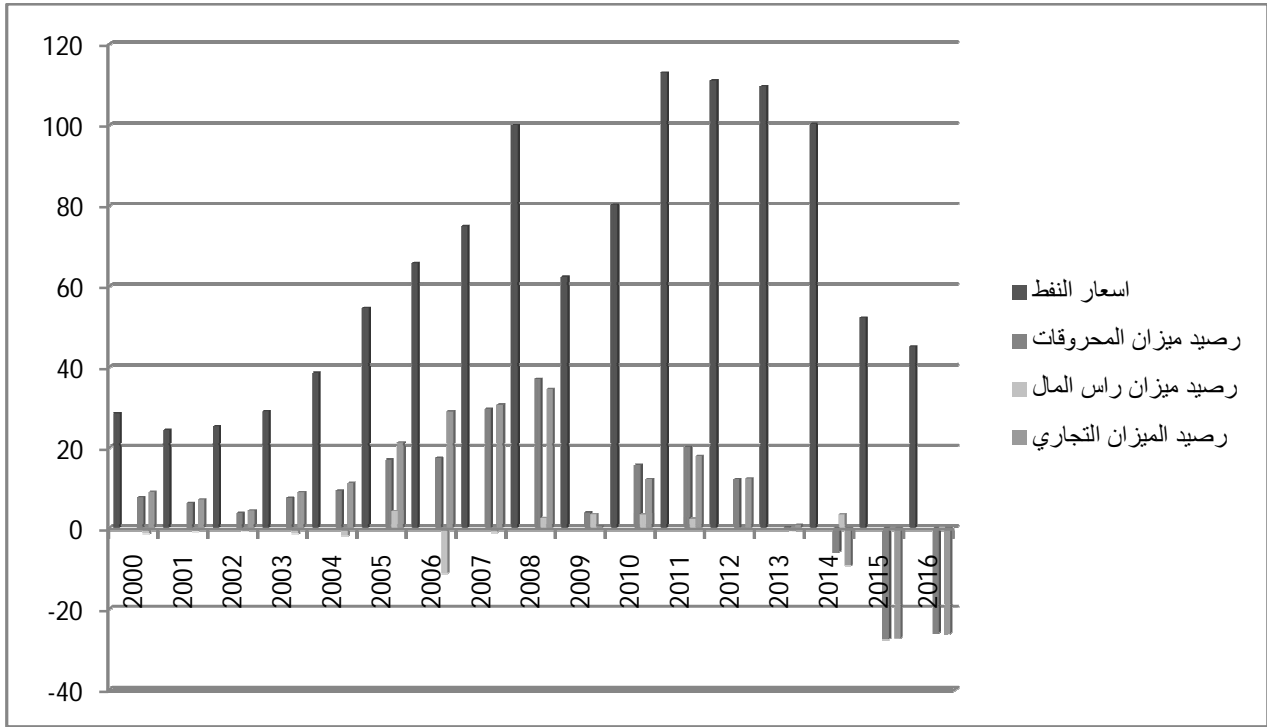
الجدول رقم(3-17):تطور المؤشرات الاقتصادية بدلالة أسعار النفط خلال (2000-2016)

السنوات	أسعار النفط	رصيد ميزان المدفوعات	رصيد ميزان رأس المال	رصيد الميزان التجاري
2000	28.5	7.57	-1.36	8.93
2001	24.3	6.19	-0.87	7.06
2002	25.2	3.66	-0.71	4.36
2003	29.0	7.47	-1.37	8.84
2004	38.5	9.25	-1.87	11.12
2005	54.6	16.94	4.24	21.18
2006	65.7	17.33	-11.22	28.95
2007	74.9	29.55	-1.09	30.59
2008	99.9	36.99	2.54	34.45
2009	62.3	3.86	3.45	0.41
2010	80.2	15.58	3.42	12.16
2011	112.9	20.14	2.38	17.77
2012	111.0	12.06	-0.24	12.30
2013	109.5	0.13	-0.70	0.83
2014	100.2	-5.88	3.40	-9.28
2015	52.1	-27.54	-0.25	-27.29
2016	45.0	-26.03	0.19	-26.22

الوحدة: مليار دولار

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على النشرات الإحصائية سنوات: 2000، 2007، 2010، 2013، 2015، 2016.

الشكل رقم (3-13): تطور المؤشرات الاقتصادية بدلالة أسعار النفط خلال (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-17)

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن ميزان المدفوعات شهد فائضا مستمرا، حيث في سنة 2000 كان 7.57 وتدرجيا إلى أن وصل سنة 2008 إلى 36.29 مليار دولار، ثم انهار في سنة 2009 فقد سجل 3.86 مليار دولار، واستمر حتى سنة 2014 ليحقق عجزا قدره 5.83 وسنة 2015 سجل 27.54 وسنة 2016 سجل 26.03 مليار دولار، ويرجع هذا إلى أن أسعار النفط لم تسجل أي زيادة في الأسواق العالمية النفطية .

أما رصيد الميزان التجاري فقد ساهمت ارتفاع أسعار النفط في تحقيق فوائض مستمرة حيث ازدادت من سنة 8.93 مليار دج سنة 2000 إلى 34.45 مليار دج سنة 2008، وبعدها سجل رصيد سالب بسبب انخفاض الصادرات النفطية سنة 2009 وتزامنا مع انخفاض أسعار النفط الحاد الذي وصل إلى 61.06 دولار للبرميل الواحد ما تسبب في انخفاض في قيمة الصادرات، حيث سجل أول عجز له بعد أكثر من ثمانية عشر سنة من الفوائض المتتالية، ولكن بعودة انتعاش الأسعار النفطية بين سنتي 2010 و2012 حقق ميزان التجاري فائض سنة 2011 قدره 17.77 مليار دج، لكنه عاد إلى الانخفاض مجددا سنوات

2014

، 2015، 2016، وهذا نتيجة لانخفاض الحاد في أسعار النفط وما تبعه من انخفاض في قيمة الصادرات والارتفاع في قيمة الواردات في هذه السنوات.

6- أثر سعر النفط على صادرات الجزائر خلال الفترة (2000-2016): سنتطرق في هذا العنصر إلى دراسة اثر سعر النفط على صادرات الجزائر كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-18): تطور صادرات الجزائر بدلالة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)

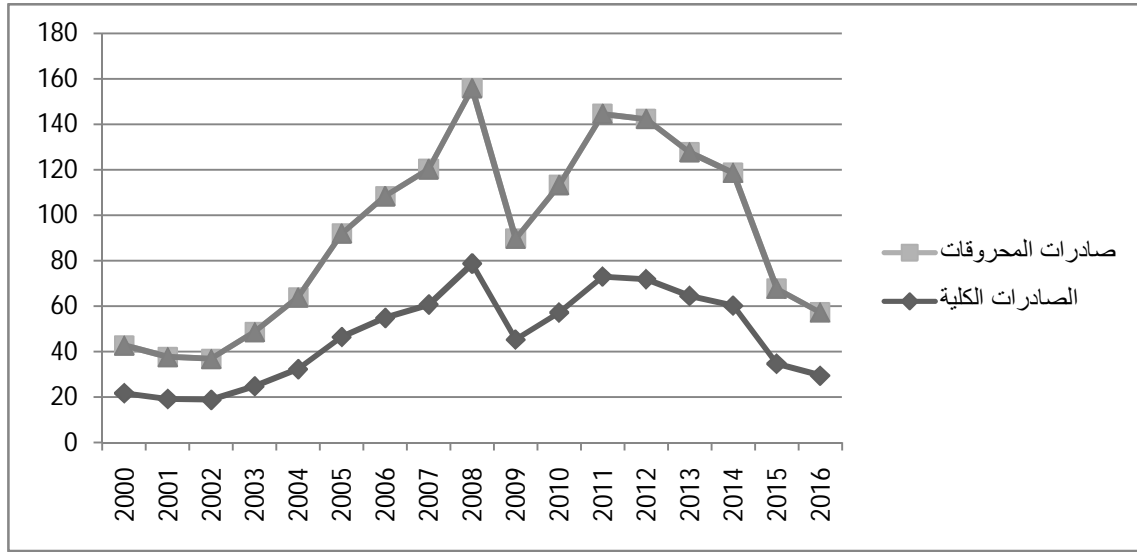
السنوات	سعر النفط	الصادرات	صادرات المحروقات
2000	28.5	21.65	21.06
2001	24.3	19.09	18.53
2002	25.2	18.71	18.11
2003	29.0	24.66	23.99
2004	38.5	32.22	31.55
2005	54.6	46.33	45.59
2006	65.7	54.74	53.61
2007	74.9	60.59	59.61
2008	99.9	78.59	77.19
2009	62.3	45.18	44.41
2010	80.2	57.09	56.12
2011	112.9	72.89	71.66
2012	111.0	71.74	70.58
2013	109.5	64.38	63.33
2014	100.2	60.13	58.46
2015	52.1	34.57	33.08
2016	45.0	29.31	27.92

الوحدة: مليار دولار

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على النشرات الاحصائية للبنك الجزائري: 2003، 2007، 2010، 2013، 2016

متاح على الموقع www.bank-of-algerie.dz

الشكل رقم (3-14): تطور صادرات الجزائر بدلالة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-18)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ ارتفاع كبير ومتواصل للصادرات الكلية ماعدا سنتي 2001 و2000، تزامنا مع انخفاض أسعار النفط وقد سجلت في سنة 2009 انخفاضا لتصل إلى 45.18 مليون دولار أمريكي نتيجة لانعكاسات الأزمة المالية الاقتصادية وارتفاع الأسعار النفطية بشكل حاد سنة 2008، وما صاحبها دخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود وتقلص في الطلب العالمي على النفط.

- وبالنسبة لصادرات المحروقات سجلت ارتفاعا ملحوظ حيث سجل 77.19 مليار دولار سنة 2000 ماعدا سنتي 2001 و 2002 ويعود السبب إلى انتعاش أسعار النفط العالمية نتيجة الإضراب العام في صناعة النفط في فنزويلا والصعوبات في القطاع في نيجيريا، وكذا قرار الأوبك بخفض الإنتاج من المستوى الذي تحقق في الأشهر الإحدى عشر الأولى من السنة وكذا الزيادة في الطلب العالمي على النفط في الدول الصناعية سنة 2008، ثم انهارت الصادرات إلى 44.41 ويعود السبب في التقلبات والانخفاض الذي مس أسعار النفط في الأسواق العالمية النفطية، حيث أدى إلى انخفاض متوسط سعر النفط إلى 62.3 دولار مما نجم عليه تدهور قيمة الصادرات النفطية، كما نلاحظ أنه هناك علاقة طردية بين الصادرات الكلية والصادرات النفطية فكلما سجلت هذه الأخيرة زيادة في قيمته، كانت هناك زيادة في الصادرات الكلية والعكس صحيح، وخلال 2014 انخفضت قيمة صادرات الجزائر من المحروقات حيث قدرت بـ 58.46 مليار دولار، وانخفضت تبعا لذلك قيمة الصادرات الإجمالية من 64.38 مليار دولار سنة 2013 إلى 60.13 مليار دولار سنة 2014، نتيجة لانخفاض أسعار النفط من 109.5 دولار

للبرميل سنة 2013 إلى 100.2 دولار للبرميل سنة 2014، ومع استمرار انخفاض الأسعار سنة 2015 إلى 52.1 دولار و 45.0 دولار للبرميل سنة 2016، سجلت الصادرات من النفط سنة 2015 و 2016 انخفاضا قدره 33.08 مليار دولار، 27.92 مليار دولار على التوالي، وعليه نستنتج أن الصادرات النفطية هي عمود صادرات الدولة الكلية.

7- أثر سعر النفط على واردات الجزائر خلال الفترة 2000-2016

تتأثر واردات الجزائر أيضا بتقلبات أسعار النفط، وسنتطرق إلى معرفة الأثر الذي يتركه سعر النفط على واردات الجزائر كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-19): تطور واردات الجزائر بدلالة سعر النفط 2000-2016

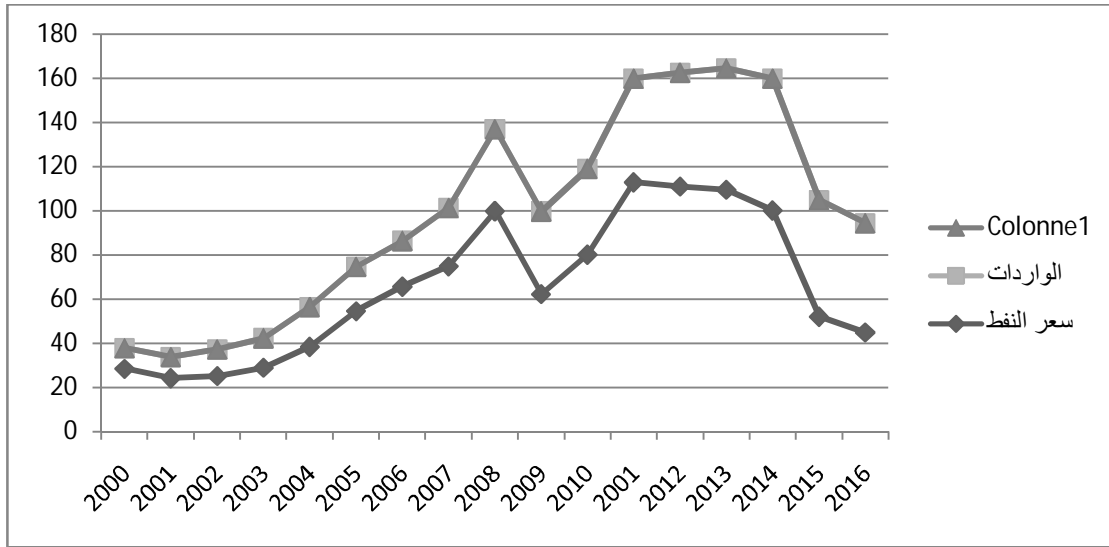
الواردات	سعر النفط (دولار)	السنوات
9.35	28.5	2000
9.48	24.3	2001
12.01	25.2	2002
13.32	29.0	2003
17.95	38.5	2004
19.98	54.6	2005
20.68	65.7	2006
26.35	74.9	2007
37.07	99.9	2008
37.40	62.3	2009
38.89	80.2	2010
46.93	112.9	2011
51.57	111.0	2012
54.99	109.5	2013
59.67	100.2	2014
52.65	52.1	2015
49.44	45.0	2016

الوحدة: مليار دولار

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر سنة 2001 والنشرات الاحصائية الثلاثية سنوات: 2007،

2008، 2010، 2013، 2014، 2016. متاح على الموقع www.bank-of-algerie.dz

الشكل رقم (3-15): تطور واردات الجزائر بدلالة سعر النفط 2000-2016



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-19)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن واردات الجزائر في نمو مستمر، حيث كانت سنة 2000 تقدر بـ 9.35 مليار دولار ومع ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة بين 2002 و 2008 زاد حجم الواردات من 12.01 مليار دولار سنة 2002 إلى 37.07 مليار دولار سنة 2008، مما ساهم في زيادة الإيرادات النفطية ويعود هذا الارتفاع إلى انتهاء الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي والسياسات التنموية خلال السنوات الأولى من الألفية الثانية، ثم استمر الارتفاع في حجم الواردات بين سنة 2010 و 2014 لتصل إلى 59.67 مليار دولار تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط سنة 2014 إلى 100.2 دولار للبرميل، وفي سنة 2015 تراجع نمو الواردات إلى 52.65 مليار دولار نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط إلى 52.1 دولار، وكذلك سنة 2016 حيث سجلت 49.44 مليار دولار وهذا نتيجة انخفاض أسعار النفط، فنستنتج أن أسعار النفط تؤثر بطريقة غير مباشرة على حجم الواردات في الجزائر.

8- تطور الناتج المحلي الإجمالي PIB بدلالة أسعار النفط

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مجموع السلع والخدمات خلال سنة للبلد، وباعتبار النفط سلعة منتجة في الجزائر وتحثل مكانة هامة لكونها فرع من فروع الاقتصاد ولها جزء كبير في حجم الناتج المحلي الإجمالي، كما أن الدولة تعتمد على ما يدره القطاع النفطي بنسبة شبه كلية مقابل نقص نسبة مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية، وللتوضيح أكثر وبيان أثر أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2016 سندرس التقلبات السعرية في الجدول التالي:

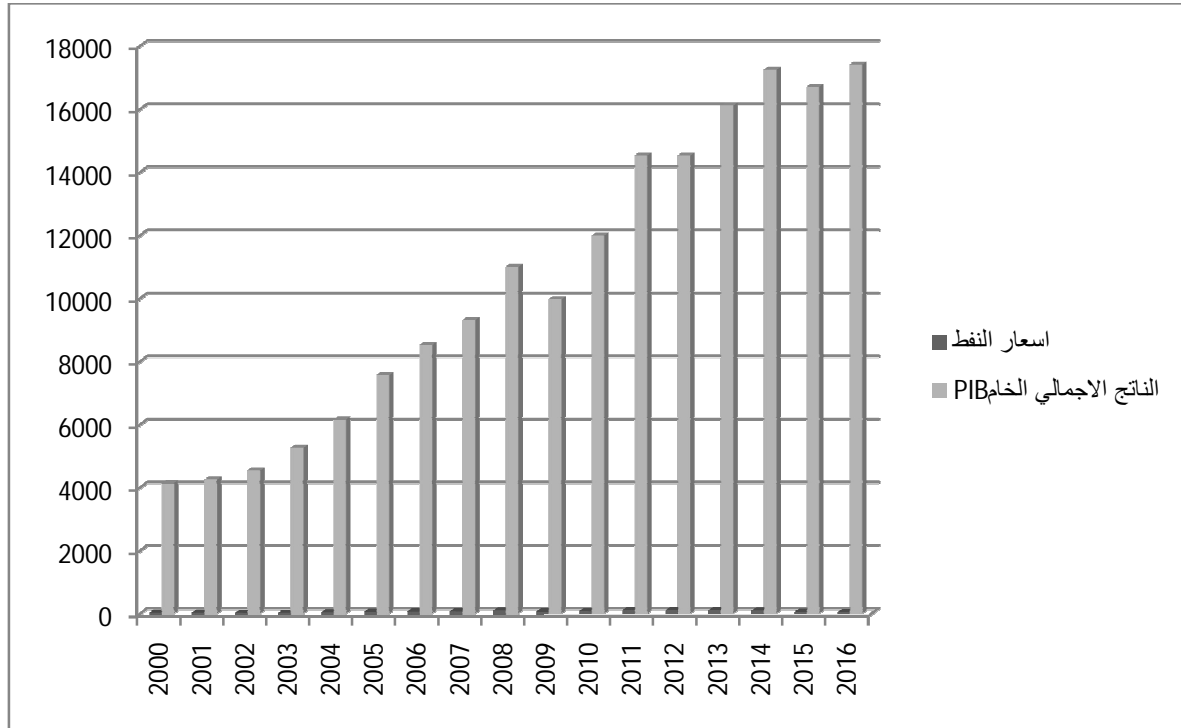
الجدول رقم(3-20): تطور الناتج الداخلي الإجمالي PIB بدلالة أسعار النفط خلال الفترة (2004 -
(2006

السنوات	أسعار النفط	الناتج الإجمالي الخام
2000	28.5	4123.5
2001	28.9	4260.8
2002	24.3	4541.9
2003	25.2	5266.8
2004	38.5	6150.40
2005	54.6	7563.60
2006	65.7	8520.60
2007	74.9	9306.20
2008	99.9	10993.80
2009	62.3	9968.00
2010	80.2	11991.60
2011	112.9	14526.60
2012	111.0	14526.60
2013	109.5	16115.40
2014	99.0	17242.5
2015	53.10	16702.1
2016	45.0	17406.8

الوحدة: مليار دولار

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات ONS 2013-2015 متاح على الموقع www.ons.dz، النشرات الإحصائية لبنك الجزائر، سنوات 2000، 2007، 2008، 2010 متاح على الموقع www.bank-of-algerie.dz

الشكل رقم (3-16): تطور الناتج الداخلي الإجمالي PIB بدلالة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)
(2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-20)

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن أسعار النفط أثرت في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين المتغيرين، والواضح هو أن أصل عدم استقرار نمو الناتج في الجزائر يرجع إلى تذبذب أسعار النفط، فخلال الفترة من عام 2000 إلى 2003 استقر الناتج المحلي الإجمالي باستقرار أسعار النفط، لكن خلال الفترة من عام 2004 إلى 2008 شهدت قيمة الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا متواصلا، حيث ارتفعت من 6150.4 مليار دج عام 2004 إلى 10993.80 مليار دج عام 2008، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، من 38.5 دولار للبرميل إلى 99.9 دولار للبرميل، لكن انخفضت قيمة الناتج في عام 2009 مع انخفاض أسعار النفط في تلك السنة، ومن ثم ارتفع الناتج بانتعاش الأسعار ابتداء من عام 2010 حتى عام 2016، وبعد سنة 2014 انخفض الناتج الخام إلى 16702.1 مليار دج سنة 2015، و سنة 2016 بلغ الناتج المحلي الإجمالي 17406.8 مليار دج، أي بزيادة محتشمة لم تتجاوز 704.6 مليار دج، ومجمل الحديث يتلخص في أن الاقتصاد الجزائري مرتبط ارتباطا خطيرا مع ريع المحروقات.

المطلب الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاستقرار الداخلي

إن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاستقرار الداخلي للجزائر اختلالا أو توازنا، وهذا ما أكدته الصدمات النفطية التي انعكست آثارها على بعض المؤشرات الاقتصادية كارتفاع معدلات التضخم وتدهور حصيلة الصادرات، ومنه فعند دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم وسعر الفائدة في الجزائر يجب تتبع الأثر من خلال اتجاهين مختلفين: الأول محلي من خلال العوائد النفطية وإجراءات الإنفاق الحكومي، والثاني خارجي عن طريق التضخم المستورد.

1- علاقة نمو عوائد الصادرات والإنفاق الحكومي على التضخم ومعدل الإقراض

باعتبار الجزائر دولة ريعية وذات اقتصاد ريعي الذي يزداد فيه الإنفاق الحكومي بازدياد المداخيل من قطاع المحروقات الذي يعتبر قطاعا استراتيجيا في الجزائر، متقدما ومتطورا بمختلف المقاييس في الوقت الذي نجد فيه كل القطاعات الأخرى الواعدة لم تتمكن من التحرر منها خاصة بالنسبة للقطاع الخاص،¹ ومنه سنقوم أولا إلى دراسة تطور إيرادات الجباية البترولية والنفقات العامة في ظل التقلبات السعرية للنفط، ومن علاقة حجم الإنفاق العام بمعدل التضخم ومعدل الإقراض.

2- تطور إيرادات الجباية النفطية والنفقات العامة بدلالة أسعار النفط

تشكل الإيرادات البترولية في الجزائر شريان التنمية الاقتصادية في ظل انخفاض إسهام القطاعين الصناعي والزراعي في تمويل التنمية الاقتصادية، إذ تعتبر المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة لتغطية جل الاحتياجات وتوفير الموارد اللازمة لتمويل النفقات العامة، وللتوضيح أكثر سنقوم ببيان تطور الإيرادات الجبائية البترولية وحجم النفقات العامة كالتالي:

¹ - بوشليط هاجر أميرة، إشكالية الإنفاق العمومي في الجزائر وأزمة تراجع أسعار النفط سنة 2014، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016، جامعة الجزائر 3، ص: 172.

الجدول رقم(3-21): تطور إيرادات الجباية البترولية والنفقات العامة بدلالة أسعار النفط (2000-

(2016

السنوات	أسعار النفط	إيرادات الجباية البترولية	إيرادات الميزانية الكلية	نسبة إيرادات الجباية البترولية للإيرادات الكلية للميزانية	النفقات العامة	معامل التبعية
2000	28.5	1173.23	1578.16	74.34	1178.10	99.58
2001	24.9	956.38	1505.52	63.53	1321.00	72.39
2002	24.3	942.90	1603.18	58.81	1550.60	60.80
2003	25.2	1285.00	1974.50	65.08	1766.20	72.75
2004	38.5	1485.70	2229.90	66.63	1891.80	78.53
2005	54.6	2267.80	3082.80	73.56	2052.00	110.51
2006	65.7	2517.40	3385.70	74.35	2453.00	102.62
2007	74.9	2711.80	3687.80	73.53	3108.50	87.23
2008	99.9	4003.60	5111.00	78.33	4175.70	95.87
2009	62.3	2412.70	3676.00	65.63	4246.30	56.81
2010	80.2	2905.00	4392.90	66.12	4466.90	65.03
2011	112.9	3979.70	5790.10	68.73	5853.60	67.98
2012	111.0	4184.30	6339.30	66.00	7058.10	59.28
2013	109.5	3678.10	5940.90	61.91	6024.10	61.05
2014	99.0	3388.40	5738.40	59.04	6995.80	48.43
2015	53.10	2373.40	5103.10	46.50	7656.30	30.99
2016	45.0	1781.60	3606.00	49.40	7984.10	22.30

الوحدة: مليار دج/%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات ONS: سنة 2013-2015 متاح على الموقع www.ons.dz
- تقارير البنك المركزي سنوات: 2000، 2007، 2013، 2015 متاح على الموقع www.bank-of-algerie.dz
- قانون المالية لسنة 2016

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإيرادات الجبائية النفطية تتحرك وفق اتجاهات أسعار النفط سواء صعودا أو هبوطا، حيث نلاحظ بين 2000 و 2002 تراجع الإيرادات الجبائية النفطية من 1173.23 مليار دج سنة 2000 إلى 942.90 مليار دج سنة 2002، وهذا تزامنا مع انخفاض أسعار النفط من 28.5 دولار للبرميل الواحد إلى 24.3 دولار سنة 2002، حيث شهدت أسعار النفط ارتفاعا بداية من سنة 2003 لتصل 25.2 دولار للبرميل حيث ساهمت في زيادة الإيرادات الجبائية النفطية إلى 1285 مليار دج، ومع نهاية سنة 2008 التي شهدت ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياته ليصل سعر البرميل 99.0 دولار والانعكاسات الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، انخفضت الإيرادات الجبائية النفطية سنة 2009 إلى 2412.70 مليار دج، ثم رجعت في الارتفاع حتى سنة 2013 لتصل إلى 3678.10 مليار دج ثم بدأت في التراجع حتى سنة 2016 لتصل إلى 1781.60 مليار دج تزامنا مع انخفاض أسعار النفط 45 دولار للبرميل الواحد، نستنتج أنه وباعتبار الجزائر بلد ريعي فهي حتما تعتمد على اقتصاد ريعي يعتمد هو الأخير على الإيرادات الجبائية النفطية، وارتباط حجم هذه الإيرادات باتجاه الأسعار النفطية.

وعلى جانب النفقات العامة للدولة أثرت تقلبات أسعار النفط فيها كثيرا، ومع الأخذ في الاعتبار أن تحديد حجم النفقات العامة مسألة هامة، ذلك أن هناك ظاهرة عامة تشمل جميع الدول، وهي ظاهرة تزايد النفقات، وبالتالي فإن من العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية¹، فنلاحظ من الجدول زيادة طفيفة في نمو حجم النفقات العامة بين 1178 مليار دج سنة 2000 و 1891.80 مليار دج سنة 2004، بسبب تطبيق الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وكان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط، ومن تطور حجم الإنفاق العام من 2052 مليار دج سنة 2005 إلى 3108.50 مليار دج سنة 2007، كذلك سنة 2008 قدرت النفقات العامة بـ 4175.70 مليار دج لتصل إلى 5853.16 مليار دج سنة 2011، ومن ثم تراجع نمو الإنفاق العام سنة 2013 إلى 3678.10 مليار دج، ولكن سرعان ما اتجه نمو الإنفاق العام إلى 7984.10 مليار دج سنة 2016.

كما نلاحظ استقرار نسبة الإيرادات الجبائية البترولية للإيرادات الكلية للميزانية بين 63 % و 78 %، وهذا ما يدل على ارتباط إيرادات الميزانية بالإيرادات الجبائية النفطية وأهمية ومكانة البترول كمصدر تمويلي أول في تغطية احتياجات الإنفاق، وهذا ما يوضحه معامل التبعية الذي يتراوح بين 90.58 % و 60 %.

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 185.

ومنه نستنتج أن عامل قدرة الدولة على تغطية النفقات كان له دور أساسي في تحديد حجم الإنفاق العام في الجزائر، الأمر الذي يتأتى من حصيلة الإيرادات البترولية، ومنه فإن أسعار النفط تؤثر بصفة غير مباشرة في حجم الإنفاق العام من خلال توفير الموارد اللازمة لتلك النفقات.

3- علاقة نمو الإنفاق العام بالتضخم ومعدل الإقراض

في أي دولة نجد جانب من النفقات العامة، والتي هي المحرك الأساسي لسير عجلة الاقتصاد المحلي، وباعتبار قطاع المحروقات في الجزائر المورد الرئيسي للتمويل فكان لزاما على الحكومة أن تعيد ضخ أو إعادة تدوير جانب هام من الأموال والإيرادات في الاقتصاد القومي على شكل إنفاق عام، وسيتم توضيح علاقة نمو الإنفاق العام بالتضخم ومعدل الإقراض في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-22): تطور نمو الإنفاق العام على الضخم ومعدل الإقراض خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	الإنفاق العام	معدل تغير الإنفاق العام	معدل التضخم	معدل الإقراض
2000	1178.10	-	0.31	10
2001	1321.00	12.12	3.5	9.5
2002	1550.60	17.38	2.2	8.6
2003	1766.20	13.90	3.6	8.1
2004	1891.80	7.11	4.6	8.0
2005	2052.00	8.46	1.9	8.0
2006	2453.00	19.54	1.8	8.0
2007	3108.50	26.72	3.9	8.0
2008	4175.70	34.33	4.4	8.0
2009	4246.30	1.69	6.1	8.0
2010	4466.90	5.19	4.1	8.0
2011	5853.60	31.04	5.7	8.0
2012	7058.10	20.57	8.7	8.0
2013	6024.10	-14.64	3.3	8.0
2014	6995.80	16.13	2.9	8.0
2015	7656.30	9.44	4.8	8.0
2016	7984.10	4.28	6.4	8.0

الوحدة: دج/%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- تقارير البنك المركزي سنوات: 2007، 2013، 2014، 2015، 2016 متاح على الموقع www.bank-of-algerie.dz

- والجدول على الموقع <http://ar.knoema.com>

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم الإنفاق العام تزايد مستمر ومتواصل من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة، وقابله ذلك زيادة معدلات الإنفاق، وهذا ما يعكس في صورة آثار تضخمية، لأن ارتفاع حجم الإنفاق العام سيقابله زيادة القدرة الشرائية وفي حجم السيولة لدى الأفراد وفي الأسواق، ويؤدي بذلك إلى زيادة

ميل الاستهلاك وينتج عنه فجوات تضخمية، وتزامنا مع برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 وبرنامج دعم النمو منذ 2009 والتي تطلب نفقات كبيرة أدت إلى ارتفاع ميزانية الدولة، وزيادة الأجور والأرباح إلى ارتفاع حدة الضغوط التضخمية، كما أن معدل الإقراض سجل انخفاض تدريجي بداية من سنة 2000 بمعدل 10% ليصل إلى 9.5% سنة 2001، وثم ينخفض سنة 2002 إلى 8.6%، وانخفض سنة 2003 بنسبة 0.5% لتصل إلى 8.1%، ومع بداية 2004 تم تسجيل معدلات ثابتة قدرت بـ 8% ولكن عند مستويات دنيا من الإنفاق العام والتضخم.

4- أثر سعر النفط على معدل التضخم المستورد

يمكن إرجاع جانب كبير من التضخم إلى ارتفاع أسعار الواردات نتيجة عملية " إعادة تصدير التضخم " التي تقوم بها البلدان الصناعية المتقدمة عن طريق رفع أسعار المنتجات المصنعة المصدرة للبلدان المنتجة للنفط تعويضا عن ارتفاع أسعار النفط الخام لعوامل داخلية في تلك البلدان،¹ وينظر للتضخم المستورد على أنه أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية وقد عمل الاقتصاديون على تقديم تعريف لهذه الظاهرة نوجزها فيما يلي:²

- يعرف على أنه مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل اقتصاد ما.
- ويعرف أيضا على أنه تلك الظاهرة التي تعبر عن ارتفاع مستوى العام للأسعار الناجمة عن تحليل النهائي عن فائض في الطلب الكلي أو عن العرض أو ارتفاع تكلفة المدخلات القادم من الشركاء الأجانب.

¹ - محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، مرجع سابق، ص: 204.

² - شقيب عيسى، بن زيان راضية، أثر التضخم المستورد المحلي والتجارة الخارجية في الجزائر، مجلة بحوث، العدد 11، الجزء الثاني، كلية العلوم الاقتصادية وتسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص: 91.

الجدول رقم (3-23): تطور معدل التضخم بدلالة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)

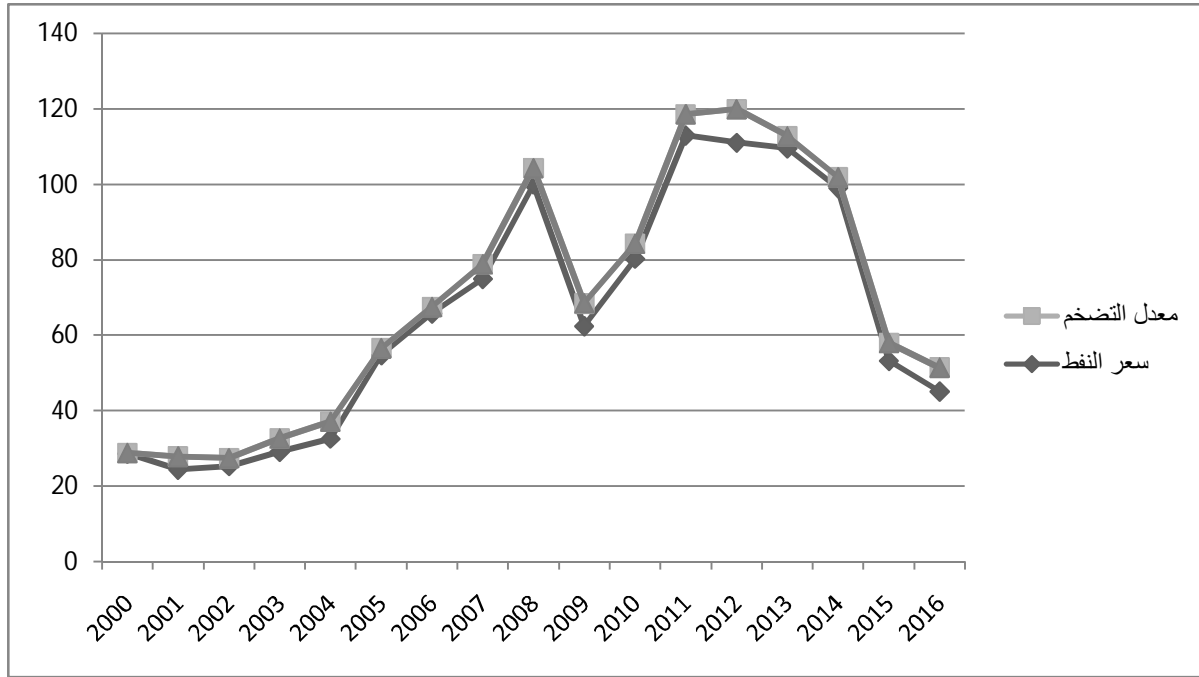
السنوات	سعر النفط	معدل التضخم
2000	28.5	0.31
2001	24.9	3.5
2002	24.3	2.2
2003	25.2	3.6
2004	38.5	4.6
2005	54.6	1.9
2006	65.7	1.8
2007	74.9	3.9
2008	99.9	4.4
2009	62.3	6.1
2010	80.2	4.1
2011	112.9	5.7
2012	111.0	8.9
2013	109.5	3.3
2014	99.0	2.9
2015	53.1	4.8
2016	45.0	6.4

الوحدة: دولار / %

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي سنوات: 2007، 2010، 2011، 2013، 2014،

2015، 2016. متاح على الموقع www.bank-of-algerie.dz

الشكل رقم(3-17): تطور معدل التضخم بدلالة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(3-23)

من خلال الجدول و الشكل نلاحظ أن معدل التضخم يسير وفق اتجاه تصاعدي وتنازلي، حيث كان 0.31% سنة 2000، ثم سجل 3.5% سنة 2001، ثم انخفض سنة 2002 إلى 2.2%، وفي سنة 2004 ارتفع إلى 4.6%، وقد سجل معدل التضخم سنة 2012 أقصى معدل له بـ 8.9% ما يقابله ارتفاع سعر النفط إلى 111.0 دولار للبرميل، وخلال الفترة بين 2013 و 2016 سجلت أسعار النفط انخفاضا من 109.5 دولار إلى 45.0 دولار، ما نتج عنه تذبذبات في معدلات التضخم.

خلاصة الفصل:

استطاعت الجزائر بعد الاستقلال من الحفاظ سيطرتها على حصتها النفط في الأسواق العالمية بالرغم من العراقيل التي واجهتها من فرنسا وقد ساهم قطاع المحروقات في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال الإيرادات التي تتأثر من الجباية البترولية والتي ساهمت في تنمية وتمويل موارد، كما أن التقلبات السعرية للنفط التي شاهدها الجزائر خلال فترة الدراسة انعكست على الاقتصاد الوطني اختلالا في الموازين العامة، حيث نقلت هذه الطفرات النفطية العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة فائض أو التوازن إلى حالة العجز، يقابل هذه الصدمات اعتماد الجزائر المفرط للنفط فالتقلبات السعرية النفطية أثر غير مباشر على مؤشرات الاستقرار النقدي للجزائر باعتبار أن الاقتصاد الوطني يعتمد على 97% من صادرات النفط و 60% من إيرادات الجباية البترولية.

الخاتمة العامة

إن الدور الذي يلعبه النفط في تنمية اقتصاديات الدول جعله سلعة اقتصادية هامة يتم تبادلها على المستوى العالمي، بالنظر إلى هذه الأهمية تميزت أسعار هذا المورد بعدم الثبات والتقلب الشديد من فترة إلى أخرى، وكانت لهذه الأسعار آثار مزدوجة على كل من الدول المنتجة (المصدرة) والدول المستهلكة (المستوردة)، وتواصل الصراع بين الدول الصناعية للسيطرة على أكبر قدر ممكن من النفط وبأسعار مناسبة، الأمر الذي جعل اقتصاديات الدول النفطية التي تعتمد على النفط درجة كبيرة في تشكيل إيراداتها المالية إلى تعرضها إلى أزمات حادة بصفة دورية، وهذا نتيجة التذبذب في الطلب والعرض النفطي.

والجزائر طبعاً كغيرها من الدول النفطية التي يعتمد اقتصادها على العوائد البترولية، لهذا حاولنا في دراستنا إلى الإجابة على الإشكالية التي تدور حول تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، فتناولنا في الجانب النظري عموميات عن سعر النفط وكيفية تسعيره وأهم العوامل المؤثرة في تحديده بالإضافة إلى دراسة بعض الأزمات النفطية التي مرت بها السوق النفطية خلال فترة الدراسة، ثم تطرقنا إلى مدخل عام للاستقرار النقدي وأهم المؤشرات النقدية التي من خلالها درسنا تأثيرها بالتقلبات السعرية للنفط وتمثلت في سعر الصرف، ميزان المدفوعات، سعر الفائدة ومعدل التضخم، وتم ربط الأثر بين أسعار النفط والاستقرار النقدي في دراستنا التطبيقية وتوصلنا إلى بعض النتائج استطعنا من خلالها استنتاج الأثر الذي يخلفه النفط في الجزائر باعتبارها بلد ريعي يعتمد في تنمية اقتصاده وتمويل موارده من إيرادات هذا المورد النفطي.

1- نتائج اختبار الفرضيات

لقد تمت هذه الدراسة على أساس جملة من الفرضيات وقد توصلنا من خلال معالجة موضوعنا إلى ما يلي :

- **الفرضية الأولى:** التي مفادها أن تقلبات أسعار النفط تؤثر في حدوث عجز وفائض في رصيد ميزان المدفوعات محققة، وهذا ما تم إثباته في الفصل التطبيقي حيث سجل عجز خلال السنوات 2014، 2015، 2016 نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط وما تبعه انخفاض في قيمة الصادرات وارتفاع في قيمة الواردات، وسجل فائضا في بداية سنة 2008 نتيجة ارتفاع سعر النفط.

- **الفرضية الثانية:** أدى ارتفاع أسعار النفط على زيادة احتياطات الصرف في الجزائر محققة، وهذا ما أثبتناه في الدراسة التحليلية أن ارتفاع سعر النفط يؤثر بشكل كبير على تغيرات احتياطي الصرف من خلال الزيادة في العوائد البترولية، ونستنتج تكامل بين تغير سعر النفط واحتياطي الصرف.
- **الفرضية الثالثة:** أدى ارتفاع أسعار النفط في زيادة معدلات التضخم في الجزائر محققة لان أي زيادة في سعر النفط ترتفع أسعار المنتجات وبالتالي وجود علاقة طردية بين المتغيرين.

2- نتائج البحث

بعد الدراسة التحليلية توصلنا إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

- يتأثر سعر النفط بعدة عوامل التي تجعله أكثر عرضة للتقلبات الحادة في الأسواق العالمية للنفط.
- معظم الأزمات النفطية التي مرت بها سوق النفط أثرت بشكل كبير على الدول النفطية خاصة الجزائر التي تشكل صادراتها 98% من المحروقات.
- وجود علاقة طردية موجبة بين سعر النفط ومؤشرات الاستقرار النقدي الخارجي (سعر النفط وميزان المدفوعات).
- وجود ارتباط قوي بين سعر النفط والحباية النفطية والإيرادات العامة والإيرادات النفطية وحجم الإنفاق العام في الجزائر.
- إن اعتماد الجزائر على عوائد قطاع المحروقات يجعل اقتصاده أكثر عرضة للصدمات النفطية.
- تؤثر أسعار النفط في حجم الإنفاق العام من خلال توفير الموارد اللازمة لتمويل هذا الإنفاق الحكومي.
- يتجلى تأثير تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في احتمالية حدوث العجز بنسبة كبيرة في رصيد ميزان المدفوعات، لأن 98% من الصادرات هي من النفط.
- أن التقلبات السعرية للنفط تمثل أهم محدد في وضعية الاقتصاد الجزائري توازنا واختلالا، وهذا ما أكدته أزمة 2014 التي نتجت عنها تراجع في المؤشرات الاقتصادية.
- تشكل الإيرادات البترولية في الجزائر عنصر محوري في تنمية الاقتصاد الوطني بنسبة 97% في ظل انخفاض الإنتاج للقطاعين الزراعي والصناعي.

3- الاقتراحات والتوصيات

من خلال النتائج المتوصل إليها سنقدم مجموعة من النصائح:

- عدم الاعتماد على مداخيل المحروقات بشكل كبير والاعتماد على قطاعات أخرى كالصناعة والزراعة، وفتح مؤسسات صغيرة ومتوسطة.
- تنويع الصادرات خارج النفط
- إنشاء مؤسسات تابعة للدولة للحفاظ على الثروة النفطية في الجزائر والسيطرة الكلية على الآبار المكتشفة وتسيير العوائد البترولية على غرار شركة سونطراك.
- وتبعاً لما سبق وللتخلص من آثار تبعية البترول للاقتصاد الوطني، يجب وضع سياسة تعمل للفصل بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد البترولي.

4- آفاق الدراسة

على ضوء كل النتائج والتوصيات سنطرح تساؤلات هامة مرتبطة بالموضوع والتي قد تكون محاور

لبحوث قادمة وهي:

- ما هو دور السياسة النقدية في تحقيق استقرار المعروض النقدي في الجزائر؟
- ما هو دور العوائد النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية؟
- ما هي العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم في الجزائر؟

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005،
- 2- إكرام حداد، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005،
- 3- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003.
- 4- بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
- 5- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 6- جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 7- رسمية احمد أبو موسى، الأسواق المالية والنقد، الطبعة الأولى، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- 8- رشاد العصا، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 9- زينب حسن عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.
- 10- سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2008.
- 11- سلمان بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1960.
- 12- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
- 13- شقيري نوري موسى، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2012.

- 14- صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، الطبعة التاسعة، مكتبة عين الشمس، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 15- ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2004.
- 16- عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي، الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، مركز دراسات العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2009،
- 17- عبد القادر السيد متولي، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2010.
- 18- عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
- 19- عبد المجيد قدي، العهد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، 2011.
- 20- عبد المنعم السيد علي، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر، الأردن، 2004.
- 21- علي عبد الوهاب نجا، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانوني للنشر، 2014.
- 22- عدنان نايف النعيمي، ياسين الكاسب الخرشة، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
- 23- محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط ، ط 1 ، دار شموع الثقافة، الزاوية، ليبيا، 2003.
- 24- محمد شريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 25- محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010.

- 26- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.
- 27- محمد خلة توفيق، اقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2011.
- 28- مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مجوار، الجزائر، 2007.
- 29- منير إسماعيل أبو شاور، نقود وبنوك، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، 2011.
- 30- موسى سعيد مطر، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

ثانياً: المذكرات

- 1- السعيد عناني، أثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها حالة مؤسسة الملح بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006.
- 2- العيد قريشي، واقع أداء المحروقات الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010-2011.
- 3- أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات المالية والنقدية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003م)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 4- إبراهيم بلقطة، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014-2015.
- 5- بوجمعة قويدر قوشيح، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009.

- 6- جميلة قنادزة ، الجباية البترولية في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة دكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2010-2011.
- 7- خير الدين وحيد، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات- حالة الجزائر - مذكرة لنيل ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012- 2013.
- 8- خالدية بن عوالي، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران 2، 2015-2016.
- 9- رحيم حسين، وظائف النقد في الفكر الاقتصادي (دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر)، رسالة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002.
- 10- زيان بغداد، تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012-2013 .
- 11- سمية موري ، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية-دراسة حالة الجزائر -، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مدرسة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.
- 12- عبد القادر مراد ، دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011.
- 13- علي العمري، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

- 14- عيسى مقلید، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقرة لنيل شهادة الماجستير، فرع اقتصاد التنمية، قسما لعلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2007-2008.
- 15- محمد أمين بربري، سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004-2005.
- 16- مختار عصماني، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال والتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2013-2014.
- 17- نفيسة ناصري، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات المباشرة في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
- 18- يمينة درقال، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.
- 19- يوسف بن ختم، العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية -حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.

ثالثا: المجالات والمداخلات

- 1- حسان الخضار، أسواق النفط العالمية، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، الكويت، العدد التاسع والخمسون، نوفمبر/تشرين ثاني، السنة الخامسة.
- 2- خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس 2015.

- 3- سمية موري، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 81، 2015.
- 4- عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 370، السنة الثانية والثلاثون، كانون الأول/ديسمبر 2009/12، لبنان.
- 5- عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، دون سنة، غزة.
- 6- عيسى شقبقب، بن زيان راضية، أثر التضخم المستورد المحلي والتجارة الخارجية في الجزائر، مجلة بحوث، العدد 11، الجزء الثاني، كلية العلوم الاقتصادية وتسيير، جامعة الجزائر 3، 2014.
- 7- فاطمة فوقه، مرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، السداسي الثاني، 2016.
- 8- فاطمة فوقه، بوفليح نبيل، انعكاسات الأزمة النفطية لـ 2014 على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر: مع التركيز على صندوق ضبط الإيرادات، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 11، 2017.
- 9- مصطفى جاب الله، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة و ميزان المدفوعات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الأول، العدد التاسع، جامعة الوادي، جوان. 2016.
- 10- مريم شطيبي محمود، مداخلة ضمن انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، يوم 14 ماي 2015.
- 11- هاجر أميرة بوشليط، إشكالية الإنفاق العمومي في الجزائر وأزمة تراجع أسعار النفط سنة 2014، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 07، 2016، جامعة الجزائر 3.

رابعا: التقارير

- ملخص الدراسة حول تطور خارطة سوق النفط العالمية و الانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في أوبك، مارس 2016.
- تقارير البنك المركزي 2007-2013-2016.
- تقرير الأمين العام السنوي الثالث والأربعون، الأوبك.
- تقرير منظمة الأوبك 2000-2016.
- الديوان الوطني للإحصائيات ONS ، من 2000 الى 2016.

- الديوان الوطني للإحصائيات ONS: سنة 2013-2015.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر . 2000، 2007، 2010، 2013، 2015، 2016.
- التطورات الاقتصادية و النقدية، تقرير البنك المركزي سنة 2015.
- التقييم الاقتصادي والنقدي، تقارير البنك المركزي سنوات: 2002، 2007، 2010، 2016.
- قانون المالية لسنة 2016.

خامسا: المواقع الالكترونية:

- 1- <http://www.oapec.net>
- 2- <https://ar.m.wikipedia.net>
- 3- <https://www.Alaraby.co.uk/supplementeconomy/2016/04/17>
- 4- <http://www.Aljazeera.net>
- 5- <http://www.Aljazeera.net> .
- 6- <http://ar.knoema.com>
- 7- يوسف خليفة اليوسف، **الاقتصاد السياسي للنفط**: رؤية عربية لتطورات، في صيغة pdf على الموقع https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=239
https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=239
[2:2017-01-24-12-09-13&catid=146:2011-04-09-07-47-47](https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=239)
- 8- https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article92
[:2017-01-24-12-09-13&catid=146:2011-04-09-07-47-47](https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article92)
- 9- www.Aljazeera.net.

الملخص :

نظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري، باعتبارها المورد الرئيسي الذي تعتمد عليه في المداخل، لهذا فإن الاهتمام والاستغلال الرشيد والعقلاني لهذا المورد يعتبر ضروري من أجل الحفاظ على الاستقرار النقدي، حيث يعد هذا الأخير ركنا أساسيا في برنامج الإصلاح الاقتصادي للدولة.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأثر الناجم عن تغيرات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار النقدي (التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف، ميزان المدفوعات)، وقد توصلنا إلى أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تحسن مؤشرات الاستقرار النقدي، وبذلك انتعاش الاقتصاد الجزائري والعكس صحيح.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الإيرادات النفطية، الاستقرار النقدي الخارجي، الاستقرار النقدي الداخلي.

Résumé :

En raison de l'importance de la richesse pétrolière dans l'économie algérienne et en tant que principale ressource sur laquelle elle repose et qu'elle constitue la meilleure source d'approvisionnement énergétique au monde, Est essentiel dans le programme de réforme économique de l'état, l'objectif de cette étude était de déterminer l'impact des changement de prix du pétrole sur la stabilité monétaire (inflation, taux de d'intérêt, taux de change, balance des paiements), nous avons conclu que la hausse des prix du pétrole conduit à de meilleurs indicateurs de stabilité monétaire, donc à la reprise de l'économie algérienne et vice versa.

Les mots clés : prix du pétrole, revenus pétroliers, stabilité monétaire interne, stabilité monétaire extérieur.